من "أديس أبابا إلى عدن"

الواقع المرير للهجرة غير الشرعية

"دراسة ميدانية"

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة
اليوم الثامن للإعلام والدراسات
alyoum8.net

بريم Perim
مجلة سياسية اقتصادية فصلية
تهتم بقضايا الدول المتاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن

أكتوبر 2024م

معدو الدراسة

د. صبري عفيف العلوي
د. سالم علوي الحنشي
د. أشجان محمد الفضلي
د. ايزيس صالح المنصوري
د. منـــى علي العـقربي

» صادر عن «

مؤسسة

alyoum8.net

اليوم الثامن

للإعـلام والـدراسـات

المقدمة

تحتل قضية الهجرة غير الشرعية، مكانا بارزا في العلاقة بين البلدان المتقدمة والنامية على السواء، نظرا لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فسوء الأحوال السياسية والاقتصادية يدفع الأفراد للهجرة من الدول النامية إلى تلك المتقدمة.

وتعد قضية الهجرة غير الشرعية أخطر القضايا الاجتماعية، التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي، وهي مشكلة شديدة الحساسية؛ لكونها تمس جميع شرائح المجتمع الدولي، بحيث أصبحت الظاهرة لا تقتصر على الشباب وخاصة الذكور منهم، بل ارتفع خط بيانها إلى فئة الإناث.

والهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، أو الدول النامية بآسيا كدول الخليج العربي ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا.

وقد كانت الصراعات المسلحة والحروب الداخلية في البلدان التي تعاني من اضطرابات سياسية سببًا رئيسًا من الأسباب التي تدفع المواطنين إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية هربًا من الصراع والعنف أو المخاطر الأخرى بحثًا عن مكان آمن لهم ولأسرهم، فضلا عن التطلع إلى حياة معيشية أفضل من تلك التي يعيشونها في مجتمعاتهم والسعي إلى تحسين معيشتهم الاقتصادية، وتتسبب الهجرة عالميًا في معاناة إنسانية هائلة، وتعد مصدر قلق إنساني، كما تشكل تحديًا إنمائيًا خصوصًا في الحالات التي يطول أمدها؛ لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على المهاجرين غير الشرعيين على المجتمعات المضيفة لهم.

ملخص الدراسة

عرضت هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية من جمهورية إثيوبيا إلى عدن؛ لكونها من أهم القضايا المؤرقة للمجتمع الجنوبي بجميع فئاته ومكوناته، فهي تشكل خطرًا كبيرًا على مستقبل الجنوب بما تخلفه من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية.

وتركز هذه الدراسة على جوانب عديدة متعلقة بتلك الظاهرة، وتطرح عددًا من التساؤلات والفرضيات المبنية على حقائق ووقائع تلمّسها الباحثون من خلال تتبعهم هذه الظاهرة، بالإضافة لجوانب عديدة أساسية طرقتها الدراسة، وهي ماهية الهجرة غير الشرعية وبواعثها وآثارها. وعرضت الدراسة مشكلات المهاجرين غير الشرعيين التي يتعرضون لها أثناء رحلة الهجرة، وكذلك عرضت الأبعاد الناتجة عن الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع المضيف، معتمدة على وسائل بحث مختلفة للتوصل إلى معلومات موثوقة، ومنها الاستبانة والمقابلة والملاحظة واستطلاعات الرأي من مواطنين جنوبيين من فئات ومستويات اجتماعية وأكاديمية مختلفة، وتجلت أبرز الأبعاد التي تسببها تلك الظاهرة في: البعد الاقتصادي، والأمني، والاجتماعي، والثقافي، وغيرها، وهذا يدل على أن المواطن الجنوبي يعايش مخاطر الهجرة غير الشرعية، ويدرك أن تلك المشكلات دخيلة على المجتمع الجنوبي وأن تفاقمها له علاقة بالهجرة، فهي تضيف عبئا آخر وتزيد من معاناة المواطن الجنوبي وتثقله بالهموم والمشكلات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات والمعالجات التي تساعد على تقديم الحلول للمشكلات الناجمة عن تلك الظاهرة والحد من تفشيها وتفاقم مخاطرها في المستقبل القريب.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية "إثيوبيا"،" عدن"، البحر الأحمر وخليج عدن"، "التهريب"

« الفصل الأول »

الإطار العام للدراسة

أولًا: الإطار العام للدراسة:

مشكلة الدراسة:

تتميز إثيوبيا بتنوع عرقي وديني كبير، حيث تتعدد القبائل والأديان. وفي ظل هذا التنوع، شهدت البلاد فترات من الصراع الداخلي، بدافع من مجموعة من العوامل، بما في ذلك التنافس على الموارد، والهويات القبلية، والتفاوت في توزيع السلطة والثروة. وقد أدّت هذه الصراعات إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان، مما دفع بعضهم إلى الهجرة إلى دول الجوار.

وتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى عدن تحديًا كبيرًا للمنطقة، حيث تتقاطع عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية لتدفع آلاف الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم بحثًا عن حياة أفضل. وتتعدد أسباب هذه الهجرة، من بينها الفقر والبطالة في إثيوبيا، والصراعات السياسية والاجتماعية، ووجود شبكات تهريب منظمة تستغل ظروف المهاجرين. كما تساهم الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في محافظات الجنوب العربي وتعقيداتها، في جذب المهاجرين بحثًا عن فرص عمل أفضل، واتخاذها نافذة وجسر مرور إلى وجهات أخرى. وتترتب على هذه الظاهرة آثار سلبية متعددة على المستويين المحلي والإقليمي، منها زيادة معدلات الجريمة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتفاقم التوترات الاجتماعية، وانتشار الأمراض. كما تهدد الهجرة غير الشرعية الأمن والاستقرار في المنطقة وتضع ضغوطًا كبيرة على الخدمات العامة.

مشكلة الدراسة:

وفي ظل تدفُّق المهاجرين غير الشرعيين بكثرة من دول إثيوبيا إلى العاصمة عدن وبقية محافظات الجنوب الأخرى، شهدت البلاد خلق أزمات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية عديدة، وبذلك يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

أسئلة حول دوافع الهجرة ومساراتها:

ما هي الدوافع الرئيسة التي تدفع المهاجرين الإثيوبيين إلى المخاطرة بحياتهم للوصول إلى سواحل العاصمة عدن ومدن الجنوب الأخرى؟

ما هي الطرق التي يسلكها المهاجرون للوصول إلى سواحل البحر الأحمر وخليج عدن؟ وما هي التحديات التي يواجهونها في كل مرحلة من هذه الرحلة؟

ما هو دور المهربين في تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية؟ وما هي الأساليب التي يستخدمونها لجذب المهاجرين؟

أسئلة حول الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية:

ما هي الأبعاد الأمنية المترتبة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ما هي الابعاد الاقتصادية المترتبة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

ما هي الأبعاد الاجتماعية المترتبة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ما هي الأبعاد الثقافية المترتبة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

أسئلة حول السياسات المحلية والدولية لمواجهة ظاهرة الهجرة

ما هي السياسات الحكومية الحالية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في اليمن؟ وما هي مدى فعاليتها؟

ما هي الأدوار التي يمكن أن تلعبها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في معالجة هذه الظاهرة؟

ما هي الحلول المستدامة التي يمكن أن تسهم في الحد من الهجرة غير الشرعية من دول القرن الأفريقي إلى عدن والمحافظات

الجنوبية الأخرى؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على المعلومات المتوفرة حول هذه الظاهرة المعقدة، يمكن اقتراح عدة فرضيات لتفسير أسبابها ودوافعها:

فرضية الفقر والبطالة: يعاني كثير من الإثيوبيين من الفقر والبطالة، مما يدفعهم إلى البحث عن فرص عمل أفضل في عدن ودول الجوار.

فرضية الاضطرابات السياسية: تشهد إثيوبيا اضطرابات سياسية متكررة، مما يدفع ببعضهم إلى الهجرة بحثًا عن الأمن والاستقرار.

فرضية الصراعات العرقية: الصراعات العرقية في إثيوبيا قد تكون دفعت ببعضهم إلى الهجرة خوفًا على حياتهم.

فرضية شبكات التهريب: وجود شبكات تهريب منظمة تعمل على تسهيل عملية الهجرة غير الشرعية وتوفير المعلومات والمساعدات للمهاجرين.

فرضية التأثير الاجتماعي: قد يكون قرار الهجرة متأثرًا بتجارب أصدقاء أو أقارب سبق لهم الهجرة إلى الجنوب العربي.

أهداف الدراسة

بناءً على الأسئلة التي قدمتها الدراسة، يمكن استخلاص الأهداف التالية للبحث حول الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى عدن:

الهدف العام:

السعي إلى فهم أبعاد هذه الظاهرة المعقدة، بدءا من أسبابها ودوافعها وصولاً إلى آثارها على المستويين الفردي والمجتمعي.

الأهداف التفصيلية:

- كشف الدوافع وراء الهجرة التي تدفع الأفراد إلى الهجرة بشكل غير قانوني.
- تتبع مسارات الهجرة وتحديد التحديات التي يواجهها المهاجرون في رحلتهم.
- فهم دور المهربين في تسهيل الهجرة غير الشرعية وآثارهم على المهاجرين والاقتصاد المحلي.
- فهم تجارب المهاجرين الإثيوبيين، بما في ذلك التحديات التي يواجهونها وآثار الهجرة على حياتهم.
- تقييم الأثر الأمني للهجرة غير الشرعية، بما في ذلك الجرائم المرتبطة بها وتأثيرها على الاستقرار.
- تقييم الأثر الاقتصادي للهجرة غير الشرعية على الاقتصاد المحلي في عدن، بما في ذلك تأثيرها على سوق العمل والخدمات العامة.
- تقييم الأثر الاجتماعي للهجرة غير الشرعية على المجتمع المحلي في عدن، بما في ذلك التفاعلات بين المهاجرين والمجتمع المضيف.
- تقييم فعالية السياسات الحكومية الحالية لمواجهة هذه الظاهرة.
- تقديم توصيات بشأن السياسات والبرامج التي يمكن أن تسهم في الحد من الهجرة غير الشرعية وتخفيف آثارها السلبية.
- أهمية الدراسة:
- إن دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى عدن تسهم في فهم أعمق لهذه القضية المعقدة، وتوفر معلومات حيوية لصناع القرار والباحثين والمجتمع المدني، مما يسهم في إيجاد حلول مستدامة لهذه المشكلة.

وتعد دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى عدن ذات أهمية بالغة نظرًا للتداعيات المتعددة لهذه الظاهرة على المستويين المحلي والإقليمي. إليك أهمية هذه الدراسة:

الأهمية المحلية:

تساعد هذه الدراسة في فهم كيف تساهم الهجرة غير الشرعية في تفاقم المشاكل الأمنية في عدن، مثل الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمخدرات.

يمكن للدراسة أن تكشف عن الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمأوى، مما يساعد في توفير الخدمات المناسبة.

تساعد النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في صياغة سياسات حكومية أكثر فعالية لمواجهة هذه الظاهرة وتخفيف آثارها السلبية.

يمكن للدراسة أن تسهم في تعزيز التعاون بين مختلف فئات المجتمع لمواجهة هذه التحديات، مثل المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والمجتمع المدني.

الأهمية الإقليمية:

تساعد الدراسة في فهم الديناميات الإقليمية التي تؤثر على الهجرة غير الشرعية، مثل الصراعات والفقر والبطالة في إثيوبيا والجنوب العربي.

يمكن للدراسة أن تسهم في تعزيز التعاون الإقليمي بين الجنوب العربي ودول القرن الأفريقي لمواجهة هذه الظاهرة.

تقدم الدراسة إسهامات قيمة في مجال الدراسات السكانية والاجتماعية والسياسية.

الأهمية العالمية:

تسهم الدراسة في فهم أوسع لقضايا الهجرة غير الشرعية على المستوى العالمي، وتحديد العوامل المشتركة والاختلافات بين مختلف مناطق العالم.

يمكن للدراسة أن تسهم في تعزيز الحوار حول حقوق الإنسان وحماية اللاجئين والمهاجرين.

حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة على:

الحدود الموضوعية:

الهجرة غير الشرعية من جمهورية إثيوبيا إلى العاصمة عدن محافظات الجنوب دراسة حالة العاصمة عدن نموذجا.

الحدود المكانية:

تشمل الحدود المكانية للبحث محافظة جنوبية واحدة، وهي(عدن).

الحدود الزمنية:

تمت الدراسة في العام 2024 - 2014م، فتمثل هذه الأعوام، الحد الزمني لمجال هذه الدراسة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي، فالمنهج الوصفي اتكأت عليه الدراسة في الجانب النظري بينما المنهج التحليلي استندت عليه الدراسة لتحليل بعض الظواهر والفرضيات المحتملة أما المنهج الإحصائي فقد اتخذته الدراسة منهجًا لجمع المعلومات والبيانات وتحليلها تحليلًا إحصائيًا.

وقد أُعِدتِ الاستمارة وصُمِّمت وحُدِّدت أبعادها الرئيسة على وفق فروض الدراسة وأهدافها، وقد روعي عند صياغة أسئلتها

التسلسل المنطقي لها الذي يساعد المبحوث على التركيز والإجابة عنها بموضوعية، ويسهل على الباحث عملية تفريغ البيانات وتصنيفها والتعامل معها لاحقًا.

وينهض المنهج الوصفي التحليلي على وصف الظاهرة موضوع الدراسة كما هي موجودة في الواقع باستخدام أدوات ووسائل ملائمة لجمع المعلومات والبيانات المتصلة بها ثم تحليل البيانات واكتشاف العلاقات القائمة بين المتغيرات التي يفترض أن لها صلة قوية في صياغة هذه الظاهرة وتشكيلها على النحو الذي هي عليه.

ثانيا: مصطلحات الدراسة:

الهجرة غير شرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. وهي تظهر فيما يلي: - دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلي- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو أنه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء كان قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقتها، ومن ضمن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضًا أنها:" تدبير الدخول غير المشروع من وإلى أي إقليم أية دولة من قبل أفراد، أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد".

إثيوبيا:

إثيوبيا(رسميًا، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية) (بالأمهرية: ኢትዮጵያ) أو كما كانت تسمى قديمًا الحبشة، دولة غير ساحلية تقع في القرن الأفريقي، وعاصمتها أديس أبابا (الزهرة الجديدة). ويحد إثيوبيا من الشرق كل من جيبوتي والصومال ومن الشمال أريتريا ومن الشمال الغربي السودان ومن الغرب جنوب السودان والجنوب الغربي كينيا.

ومساحتها 1،100،000 كم²، وعدد سكانها 122,400,000. وهي الدولة الثانية عشرة حسب عدد السكان في العالم والثانية في أفريقيا بعد نيجيريا. والعاشرة أفريقيًا حسب المساحة.

إثيوبيا هي موطن مملكة أكسوم القديمة، عُثر في إثيوبيا على أقدم هيكل بشري عمره 4,4 مليون سنة. ولها أطول سجل تاريخي للاستقلال في أفريقيا، إذ لم تخضع للاستعمار إلا في الفترة من 1936م وحتى 1941م عندما اجتاحت القوات الإيطالية في حملتها على شرق أفريقيا إلى أن خرجت من المنطقة بعد توقيع الاتفاق الأنجلو - إثيوبي في ديسمبر / كانون الأول 1944 م.

وقبل سنة 1996 كانت إثيوبيا مقسمة إلى 13 إقليم أغلبها بنيت على أسس تاريخية. إثيوبيا لها نظام حكومة يتكون من ثلاثة مستويات للحكومة الاتحادية التي تشرف على التقسيمات الإدارية على أساس عرقي، والمقاطعات (ورداس)، والأحياء (كيبيلي). وقامت حكومة الجبهة الشعبية لتحرير إثيوبيا بتقسيم إثيوبيا إلى تسع مناطق (بالأمهرية: "كيليلوتش"، ومفردها: "كيليل") حسب الأعراق. وهم) عفار، أمهره، بني شنقول – قماز، جامبلا، هررجى، أوروميا، أوجادين، الأمم الجنوبية، تيجراى، وهناك مدينتان لهم وضع خاص (بالأمهرية: "أستدادر أكبابيوتش")1 أديس أبابا، ديرة داوا).

إثيوبيا من بين أفقر الدول في أفريقيا جنوب الصحراء. متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي هو 470 دولارًا سنويًا، وهو سادس أدنى نصيب للفرد من الناتج القومي على مستوى العالم. ورغم مكتسبات في الفترة الأخيرة في الاقتصاد الإثيوبي، فإن

(1) https://arz.wikipedia.org/wiki

الفقر المدقع منتشر في الريف الإثيوبي. من الصعب العثور على وظائف والأجور متدنية2.

العاصمة عدن:

تقع عدن في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية، وتطل على الساحل الجنوبي لخليج عدن والبحر العربي، وتنقسم إداريا إلى ثمان مديريات، وتمدد بين دائرتي عرض (127.125) شمالا وخطي طول(4532) شرقا وتبلغ مساحتها(3505) كم مربع تقريبا، ويبلغ عدد سكانها حسب تعدد السكان والمساكن لعام 2004 م (589419)، وتبعد عن مضيق باب المندب حوالي(177) كم تقريبا، وتعد جزيرة بريم(ميون) جزء من مديرية المعلا في العاصمة عدن، وهذا الموقع جعلها مدينة استراتيجية كونها تتحكم بطرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب، فضلا عن مينائها التاريخي المشهور بوجود حوافر طبيعية تحمي السفن من العواصف البحرية ويطلق عليها الباحثون جبل طارق الشرق، كما كان لإنشاء المصفاة الخاصة بصناعة وتكرير الخام فيها، لأول مرة في تاريخها بل في تاريخ المنطقة في عام 1954م بقوة إنتاج(5) مليون طن سنويا، تأثير بالغ في مسار تاريخ هذه المدينة في العصر الحديث، وتعد عدن من أقدم المدن في المناطق العربية بصفة عامة مثلها مثل: القاهرة بغداد، دمشق، صنعاء وغيرها من المدن ذات التاريخ الطويل، وقد كانت بريطانيا تعد عدن القاعدة الاستعمارية التي تعد مركزًا للتوسع في الأقاليم المجاورة وللتحكم في مصير البحر الأحمر ومناطق القرن الأفريقي، وذلك لموقعها الجغرافي كممر مائي يربط بين الشرق والغرب، وقد مثلت الخصائص الجغرافية، والتاريخية، والاقتصادية، والطبيعية التي تتميز بها المدينة عوامل جذب لمختلف الأجناس العربية والأجنبية في الماضي والحاضر رغم ارتفاع درجة الحرارة فيها، فتوجد فيها العائلات ذات الأصول الهندية والأفريقية، والعربية، والفارسية، وما زالت مستقرة بها حتى وقتنا هذا وتتميز بوجود التعايش بين كل الفئات المهاجرة إليها، فتوجد بها أحياء سكنية خاصة بالهنود وأخرى خاصة بمقيمين القرن الأفريقي وغير خاصة بالعرب، وأن كان اهتمامنا بالهجرة الوافدة من القرن الأفريقي لقربها من موضوع البحث، فتوجد هجرات عبر الحقب التاريخية المختلفة ولكن لعدم وجود أنظمة سياسية حكومية سابقة تهتم بالهجرة بشكل عام والهجرة الوافدة بشكل خاص.

ثالثا: الدراسات السابقة والتعليق عليها

الدراسات السابقة تعد خارطة طريق ترسم ملامح البحوث اللاحقة فهي كوصفة طبية دقيقة، حيث تقدم تشخيصًا دقيقًا لمشكلة مجتمعية معينة وتُساعد هذه الدراسات على فهم أعمق للمشكلة، وتكشف عن أسباب المشكلة الحقيقية، وأثرها على مختلف جوانب الحياة، سواء في الحاضر أو المستقبل، فمن خلالها توضع سياسات فعالة، تساعد في صياغة سياسات اجتماعية مستندة إلى أدلة علمية، مما يزيد من فرص نجاحها، فهي تعد مرجعًا قيمًا للباحثين، حيث تقدم معلومات وبيانات أساسية يمكن البناء عليها، وتساعد الباحثين على تحديد الثغرات المعرفية في البحث السابق، مما يشجع على إجراء دراسات جديدة ومتعمقة. وظاهرة الهجرة تعد مثالًا حيًا على أهمية الدراسات السابقة، فقد اهتم الباحثون بدراسة هذه الظاهرة من مختلف الجوانب.

دراسة فضل الربيعي(2000م)

أجريت هذه الدراسة على عينة من (140) مهاجرًا عادوا من دول الجوار إلى أحياء عدن العشوائية خلال الفترة بين عامي 1990 و1998م. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل المحتوى، مستخدمًا أدوات جمع البيانات التالية: الاستبيان، المقابلة، والملاحظة المباشرة.

(2)

وهدفت الدراسة إلى:

تحديد العوامل التي دفعت المهاجرين إلى العودة إلى محافظة عدن.

الكشف عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عودة هؤلاء المهاجرين.

فرضيات الدراسة:

هناك علاقة عكسية بين دوافع العودة ومدى اندماج المهاجرين العائدين.

هناك علاقة طردية بين قوة الروابط الاجتماعية للمهاجرين العائدين مع المجتمع المحلي والسلطات ومدى اندماجهم.

هناك علاقة طردية بين نوعية المهن التي يمارسها العائدون ومدى اندماجهم الاجتماعي.

هناك اختلافات في أنماط السلوك الحضري بين المهاجرين القادمين من الريف وأولئك الذين نشأوا في المدينة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الدافع الاقتصادي كان العامل الأساسي الذي دفع المهاجرين إلى الهجرة من الريف إلى المدينة.

أسهم انتقال الريفيين إلى المدينة في تغيير بعض قيمهم وتقاليدهم.

أدت الهجرة من الريف إلى المدينة إلى توسع الأحياء العشوائية في عدن.

دراسة محمد عوض الطيار(2001م)

ركزت على الخصائص الاجتماعية للمهاجرين عن طريق دراسة بالعينة لحوالي (224) رب أسرة من المهاجرين الى مدينة عدن.

دراسة صلاح سالم احمد(2006)

هدفت هذه الدراسة الى دراسة جغرافية وديموغرافية الهجرة الداخلية إلى عدن تياراتها أسبابها اثارها وقد اختار الباحث عينة الدراسة الميدانية من الأسر المهاجرة والمقيمين في محافظة عدن بمعدل عينة مقدارها(400) رب أسرة مستخدما المنهج الوصفي الإحصائي لتحليل ودراسة ظاهرة الهجرة وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

بروز حالة من التغير السريع بفعل معدل النمو السكاني والذي يبلغ(4،7) والذي قدرنا منه (2،7) نمو بفعل الهجرة.

الهجرة الى عدن هجرة ريفية بنسبة (75،2) لاسيما من محافظات تعز لحج ابين

أسباب الهجرة كانت معظمها اختيارية وليست اجبارية

وآثار الهجرة كانت ديموغرافية تسببت في زيادة حجم ونمو السكان وأفرغت مناطق الطرد من العناصر الشابة.

دراسة علي عبدالله (2007) م

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تدفق اللاجئين من القرن الأفريقي على محافظة حضرموت وشبوة: دراسة في الجغرافيا السكانية(1990-2007م)، وأجريت هذه الدراسة الميدانية في محافظتي حضرموت وشبوة خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2007م، بهدف تقييم الآثار الديمغرافية والاقتصادية لتدفق اللاجئين من القرن الأفريقي على هاتين المحافظتين. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، حيث شملت عينة البحث (182) لاجئًا.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود آثار سلبية ملحوظة لتدفق اللاجئين من القرن الأفريقي على محافظتي حضرموت وشبوة، حيث أدى هذا التدفق إلى ضغوط ديمغرافية واقتصادية. كما أبرزت الدراسة ضعف دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم الخدمات اللازمة للاجئين.

دراسة يحي علي حسين الصر ابي (2009م)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الآثار القانونية والأمنية للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي اليمني خلال الفترة من 1990 إلى 2009.

تحليل الأطر القانونية المنظمة للهجرة إلى اليمن وتقييم مدى فعاليتها.

- تحديد الأبعاد الأمنية للهجرة غير الشرعية، بما في ذلك التهديدات على الاستقرار الداخلي والجريمة المنظمة.
- دراسة العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية إلى اليمن وتأثيرها على المجتمع اليمني.
- اقتراح مجموعة من الحلول والمقترحات للحد من تدفق الهجرة غير الشرعية وحماية الأمن القومي اليمني.
- أظهرت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية إلى اليمن، سواء أكانت قانونية أم غير قانونية، قد خلقت العديد من التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. من أبرز هذه التحديات:
- تهديد الاستقرار الداخلي: تسهم الهجرة غير الشرعية في زيادة معدلات الجريمة والعنف، وتشكل عبئًا على الموارد العامة.
- انتشار الأمراض: قد يجلب المهاجرون غير الشرعيين أمراضًا معدية تهدد الصحة العامة.
- تسهيل الأنشطة الإجرامية: تستغل العصابات الإجرامية شبكات الهجرة غير الشرعية لتهريب المخدرات والأسلحة.
- التأثير على الهوية الوطنية: قد يؤدي تدفق كبير من المهاجرين إلى تغيير التركيبة السكانية وتأثير الهوية الوطنية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات:

تعزيز الرقابة الحدودية: يجب على الحكومة اليمنية تعزيز الرقابة على الحدود لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين.

تطوير التشريعات: يجب تحديث القوانين واللوائح المنظمة للهجرة لتتماشى مع التطورات العالمية.

تعزيز التعاون الدولي: يجب تعزيز التعاون مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

توفير برامج إعادة التأهيل: يجب توفير برامج لإعادة تأهيل المهاجرين الذين يتم ضبطهم.

دراسة ماجد عبدالله(2011م)

تم إجراء هذه الدراسة الميدانية في حي البساتين بمديرية دار سعد في محافظة عدن عام 2011م، وذلك بهدف تقييم الآثار المترتبة على وجود اللاجئين الصوماليين على المجتمع المضيف. وشملت عينة الدراسة (185) لاجئًا صوماليًا و(204) فردًا من المجتمع المضيف. اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج الوصفي التحليلي.

وهدفت إلى الآتي:

• تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوجود اللاجئين الصوماليين في محافظة عدن.

• تقييم أوضاع اللاجئين الصوماليين في مدينة عدن.

• تحديد العوامل الرئيسية التي دفعت اللاجئين الصوماليين إلى اختيار مدينة عدن.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود آثار سلبية على المجتمع المضيف، تتمثل بشكل رئيس في انتشار ظاهرة التسول بين اللاجئين الصوماليين. كما أشارت النتائج إلى أن الآثار السلبية تفوق الآثار الإيجابية لوجود اللاجئين، وأن اللاجئين القاطنين في المناطق الحضرية يشكلون النسبة الأكبر من إجمالي اللاجئين.

دراسة ماجد أحمد عبدالله(2017)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة الأبعاد الهجرة الوافدة من القرن الأفريقي الى محافظتي عدن لحج، بطريقه عملية موضوعية، ساعية الى زرع لبنة سياسية لكثير من لأبحاث العلمية والأكاديمية التي تعني بمشكلة الهجرة الوافدة من القرن الأفريقي إلى اليمن بمختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها بما يسهم في التعامل الإيجابي معها، وقد اعتمد الباحث على عينة عمدية حكمية قوامها(400) فردًا مقسمة على المحافظتين: عدن ولحج، بالتساوي، وذلك من المواطنين اليمنين في محافظتي عدن ولحج بمستوى علمي يسمح لها بتتبع هذه المشكلة ونتاجها واستخدام الباحث منهج مقارن بين المحافظتين ثم منهج المسح الاجتماعي وتحليل المضمون، واستخدام أيضًا أدوات البحث الثلاث(الاستبيان، المقابلة، الملاحظة)، واستعمال الباحث التحليلات الإحصائية المختلفة ووضع الجدول والأشكال البيانية بما يوافق طبيعية البحث وأساليب الاستدلال الإحصائي المناسب، وقد تواصل الباحث النتائج الآتية:

أولاً: للهجرة الو افدة من القرن الأفريقي اجتماعية أدت إلى:

1. توسع حجم الأحياء العشوائية في المدينة.
2. ضغط على الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة تجمع الهاجرين في مركز المدن.
3. ممارسة يبعض المهاجرين لسلوكيات غير مقبولة.
4. تكوين أقليات عراقية مستقبلا نتيجة استمرار الهجرة الوافدة وإقامة المهاجرين في البلاد.
5. ازدحام سكاني في المناطق التي يعيشون فيها، وزيادة سكانية غير محسوبة وازدحام في المدارس.
6. نقل ونشر بعض الأمراض المعدية، وتشرد أطفال بعض المهاجرين.
7. خلق مشكلة بيئة في مناطق سكنهم، وقطع الأشجار في مناطق المخيمات.

ثانيًا: للهجرة الوافدة من القرن الأفريقي أبعاد اقتصادية أدت إلى:

1. تشكيل عبء اقتصادي نتيجة تحمل الدولة لمصاريف الأجهزة الأمنية المختصة بالعمل في الهجرة، والجهات الرسمية العاملة في الهجرة الوافدة، وعمل الدولة في نقل المهاجرين.
2. استهلاك الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.
3. تحويل جزء من العملة الصعبة إلى خارج البلاد، زيادة الاستهلاك للمواد الغذائية.
4. زيادة حجم البطالة في البلاد ووجود فائض في العَمَلة غير الماهرة نتيجة عمل بعض مهاجري القرن الأفريقي بدلًا عن بعض العمالة الوطنية.
5. ارتفاع إيجار السكن في المناطق التي يعيشون فيها.

ثالثًا: الهجرة الوافدة من القرن الأفريقي لها أبعاد نفسية فيما تعتقد العينة المبحوثة أدت إلى:

1. انتشار ونقل ثقافات جديدة في المناطق التي يعيشون فيها.
2. عدم تكيف المهاجرين مع ثقافة المواطنين داخل البلاد.
3. تدني بعض القيم الأخلاقية من خلال ممارسة بعضهم لبعض السلوكيات السلبية.
4. اندماج ثقافة المهاجرين بثقافة المجتمع المحلي يؤدي إلى صراع ثقافي.

سابعا: الهجرة الوافدة من القرن الأفريقي لها آثار إيجابية تتمثل ب:

1. استفادة الدولة من الهجرة الوافدة في الحصول على المساعدات المادية والعينية الدولية خاصة في مناطق سكنهم وتوفر أيادي عاملة رخيصة الأجر.
2. وضع الدولة قضية الهجرة الوافدة ورقة ضغط سياسية تساعدها في التعامل الدولي.
3. عمل المهاجرين من القرن الأفريقي في بعض الأعمال المهنية والحرفية.

ثالثا: تعقيب على الدراسات السابقة.

يأتي هذا البحث ليكمل سلسلة طويلة من الدراسات التي تناولت ظاهرة الهجرة، سواء كانت في المجال القانوني أو السياسي أو الاجتماعي. ومع ذلك، فإن هذا البحث يميز نفسه عن الدراسات السابقة من خلال التركيز على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للهجرة غير الشرعية على المجتمع المحلي في العاصمة عدن وكذلك الآثار المتعلقة بالمهاجرين أنفسهم، خاصة في ظل غياب دراسات شاملة تبحث في هذا الجانب الحيوي. كما يسعى البحث إلى سد الفجوة المعرفية المتعلقة بدور المنظمات الدولية في التعامل مع هذه الظاهرة.

بالنظر إلى علاقة هذا البحث بالدراسات السابقة، يمكن تلخيص أوجه الاتفاق والاختلاف على النحو التالي:

أولًا: أوجه الاتفاق:

المجال الجغرافي: تركز غالبية الدراسات، بما في ذلك هذه الدراسة، على منطقة القرن الأفريقي واليمن، مما يشير إلى أهمية هذه المنطقة في دراسات الهجرة.

المنهجية: اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل المضمون، مع استخدام بعض الدراسات لمنهجيات إضافية.

الموضوع: تدور جميع الدراسات حول موضوع الهجرة، سواء كانت هجرة دولية أو داخلية، مع التركيز على الجوانب المكانية والزمانية والقانونية.

ثانيًا: أوجه الاختلاف:

الهدف: تختلف أهداف الدراسات بشكل ملحوظ، حيث يسعى كل بحث إلى الإجابة عن أسئلة محددة تتعلق بظاهرة الهجرة.

الفرضيات والأسئلة البحثية: تتنوع الفرضيات والأسئلة البحثية بين الدراسات، مما يعكس الاختلاف في الزوايا التي يتم من خلالها تناول ظاهرة الهجرة.

النتائج: تختلف النتائج التي توصلت إليها الدراسات بناءً على الاختلاف في الأهداف والمنهجيات والعينات.

الأدوات والمصادر: اعتمدت بعض الدراسات على أدوات جمع البيانات المباشرة مثل الاستبيانات والمقابلات، بينما اعتمدت دراسات أخرى على بيانات إحصائية رسمية.

الفترة الزمنية: تغطي الدراسات فترات زمنية مختلفة، مما يعكس التغيرات التي طرأت على ظاهرة الهجرة بمرور الوقت.

نوع الهجرة: تركز بعض الدراسات على الهجرة الوافدة، بينما تركز دراسات أخرى على الهجرة الداخلية أو العائدة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

طالما كانت ظاهرة الهجرة محط اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات كالجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع، إذ طرحت تحديات معقدة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدول المستقبلة والمصدرة على حد سواء. وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة، فإن عدد المهاجرين في العالم تجاوز 272 مليون شخص في عام 2019، مما يسلط الضوء على أهمية هذه الظاهرة وتأثيرها المتزايد على المجتمع الدولي.

رغم أهمية المحددات المختلفة في تفسير تدفقات الهجرة، تلعب العوامل الاقتصادية دورًا محوريًا على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، حيث تشكل محركًا رئيسيًا لهذه الظاهرة الإنسانية المعقدة. تتجلى أهمية العوامل الاقتصادية في الفروق الكبيرة في الدخل بين الدول، وفرص العمل المتاحة، ومعدلات النمو الاقتصادي. فالسعي لتحسين المستوى المعيشي والحصول على فرص أفضل يمثل دافعًا قويًا للعديد من المهاجرين، خاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم الهجرة وأشكالها المتعددة، وسيتم التركيز على الهجرة غير المشروعة بوصفها من قضايا العصر الشائكة، والنظريات التي تسعى إلى دراسة هذه الظاهرة (الهجرة) بشكل عام بصورة فلسفية، وسنعتمد في هذا التحليل على منهجية تتضمن ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول سيتناول مفهوم الهجرة بشكل عميق، متطرقين إلى المفاهيم المرتبطة بها. والمبحث الثاني: سيتناول الهجرة الشرعية وغير الشرعية، المفهوم والدوافع والإطار القانوني لها. أما المبحث الثالث، فسيكون مخصصًا لاستعراض أهم النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الهجرة وأسبابها.

مفهوم الهجرة

اكتسبت ظاهرة الهجرة السكانية أهمية بالغة في الدراسات الاجتماعية، وذلك لما تسببه من تأثيرات عميقة على حياة الملايين من البشر. ولقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع من الباحثين الذين سعوا إلى دراسة أوضاع المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وتأثير الهجرة على المجتمعات المستقبلة والمصدرة. إن تنامي المشكلات التي يواجهها المهاجرون، سواء داخل بلدانهم الأصلية أو خارجها، يعكس بوضوح الحاجة الملحة لفهم هذه الظاهرة المعقدة وتداعياتها.

الهجرة: لغة واصطلاحا:

الهجرة لغة: اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، فجاء في لسان العرب أن الهجر ضد الوصل(هجرت الشيء هجرا أي تركته وأغفلته)، والهجرة هي النزوح من أرض إلى أرض. وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن 3. فلم يكن قديما يعرفون الأوطان بالحدود السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني عدم وجود مفهوم للوطن فقد كان هذا الأخير يعني عندهم محل الإنسان أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته. ويهاجر، مهاجرة، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما (4).

فمصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابل مصطلحات ثلاثة مجتمعة في اللغة الإنجليزية، فهناك مصطلح Migration الذي يشير إلى عملية الانتقال، أو الحركة المستهدفة للهجرة في حين يشير مصطلح emigration إلى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي، أي أنه يشير إلى حركة الهجرة المغادرة، أي النقلة إلى الخارج، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح immigration فإنه يشير إلى دخول المهاجرين، وإقامتهم بالفعل في موطن الاستقبال. (5) فالهجرة في اللغة تعني (الترك والمغادرة) ويقال. هجر الشيء إذا تركه ويعطي قاموس ويبتسر الجديد ثلاثة معاني للفعل (هاجر) Migrate هي:

- الانتقال من مكان إلى آخر وبخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه.

---

(3) – أبو الفضل بن مكرم ابن منظور، لسان العرب –ج9– دار الكتب للنشر والتوزيع–2003–ص32

(4) – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي – القاموس المحيط – ط8 – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – 2005.

(5) المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، عبدا لله عبد الغني غانم، ط2(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2002ف) ص 15.

- الانتقال بصفة دورية من إقليم أو مناخ آخر.

- ينتقل أو يجول To Transfer.

وقد ورد مفهوم الهجرة في العديد من المعاجم، فقد جاء في معجم المصطلحات الجغرافية مشيرًا إلى انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة، كما ورد في المعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تعريفها بأنها عملية الانتقال من الموطن الأصلي إلى موطن جديد، فيتبع ذلك تبدل في محل الإقامة، فيصبح المنتقل مقيميا في الموطن الجديد(6).

الهجرة: اصطلاحا: تتعدد وتتباين تعاريف الهجرة ومفاهيمها نظرا لكونها تدرس من زوايا مختلفة تاريخية واقتصادية واجتماعية وجغرافية. وتبعا لذلك تختلف نظرة المختصين إلى الظاهرة تبعا لاختلاف مشاربهم ودرجة تركيزهم على جانب معين من جوانبها.

وتُعرّف الهجرة بأنها «انتقال السكان من وحدة إدارية إلى وحدة إدارة أخرى. أو هي أن يترك شخص أو جماعة مكان إقامتهم لينتقلوا إلى العيش في مكان آخر وذلك في نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر(7)، أو أنها عملية انتقال الفرد من منطقة معينة تسمى المكان الأصلي إلى منطقة أخرى تسمى مكان الوصول بشرط أن تشمل عملية الانتقال على اجتياز الحدود الإدارية بين المنطقتين وعلى الإقامة في المكان الذي انتقل إليه الفرد لفترة معينة(8). وعرفه بعضهم «الفعل الذي يتم بمقتضاه تغيير في مكان الإنسان من موطنه إلى مكان آخر قادرا على الحصول فيه على العمل والوظائف التي قد لا يستطيع القيام بها في مكانه الأصلي لأسباب: مثل قلة الأجور التي يسعى ذلك الإنسان إلى تحسينها بغية التغلب على قسوة المعيشة وصعوبة الأمر الذي يدفعه للهجرة إلى مكان آخر».

كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون داخل البلد أو خارجه، وتتم هذه الهجرة بإرادة المهاجر أو بغير إرادته(9)

والهجرة السكانية هي انتقال أو ترحال الناس من موطنهم إلى موطن جديد والإقامة فيه، وتكون تلك الهجرة بسبب ظروف وعوامل طبيعية وإنسانية أقوى من قدرة السكان على مواجهتها والتقلب عليها10 وقد استعمل لفظ هجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات الأفراد أو الجماعات جغرافيا، وقد حاولت الهيئة الدولية للهجرة وضع تعاريف دقيقة لهذه الأنواع المختلفة من التحركات الجغرافية للإنسان حتى تتمكن المقارنة الإحصائية بين الهجرة إلى الداخل والهجرة إلى الخارج، وقد أوصت هيئة العمل الدولية على أن تشمل الهجرة الدائمة انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن عام للقيام بمهمة ما(11)

والهجرة هي «شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعي المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلي أخرى تدعي مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تغير في محل الإقامة»(12)

وهناك تعريف آخر يقول: إن الهجرة هي تغيير مكان الإقامة الاعتيادي إلى مكان آخر جديد فهي تعني التغير في المحيط إلى جانب التغير في وحدة السكن. وهي بهذا المعنى ظاهرة يمارسها الأفراد والجماعات إلا أنه مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلا منطقتي الأصل والوصول تصبح هذه الحركة والظاهرة مشكلة تجابهها المجتمعات والحكومات لما يترتب عليها من آثار أو نتائج اقتصادية واجتماعية وديمغرافية(13)

(6) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، – قسم الإعلام، مجلة اللاجئون، العدد (2)، سنة 1997ف، ص 18.
(7) – ف أ من المادة(13) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000.
(8) – د. محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين – دراسة مقارنة – دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر – مصر – الإمارات – 2013– ص60.
(9) عبد القادر القصير، الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1992 ص105 الى 106 .
(10) . د. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سابق، ص453.
(11) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب،1975، ص629.
(12) سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، منشور بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، 1997، ص:18
(13) رنا عبد الحسن الكيتب، تحليل جغرافي للهجرة الداخلية في محافظة النجف للمدة 1977–1997، رسالة لاستكمال

وتعرف في قاموس الجغرافيا* بأنها: «انتقال الإنسان من مكان يدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى آخر يدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط أن يتجاوز الانتقال حدودا إدارية أو سياسية. والهجرة هي التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة مؤثرة بذلك على عدد السكان شأنها شأن حركة السكان الطبيعية. والمهاجر هو الشخص الذي يغير مقر سكناه المعتاد لفترة زمنية معقولة عابرا حدودا إدارية داخل الدولة الواحدة أو سياسية من دولة إلى أخرى.»(14)

وتعرف الهجرة في الشرع على أنها الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام. وهي واجبة على كل من لا يستطيع أن يأمن على نفسه أو ماله ولا يستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه. إذ ورد اللفظ في عدة مواطن من القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: «ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة»(15).

كما أوحى الله عز وجل إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة وأمره بالهجرة بعيدا عن سلطان الظلم والطغيان في قوله تعالى:» قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها» (16)

يعرف فقهاء القانون الدولي: الهجرة بأنها «مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى. ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي قد اعتد بنية المهاجر. وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعد ذلك من وجهة نظر الفقه هجرة، وهناك تعريفًا آخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن17 الجديد مقرًا للإقامة.

ويعد التعريف الإحصائي للهجرة أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تُعدُّ هجرة مؤقتة.

وتعرف الهجرة حسب تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة بأنها ظاهرة جغرافية يعني بها الانتقال للسكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وبالتالي ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد، أي تغير هذا المكان عبر الوحدات الجغرافية ذات الحدود الدولية الواضحة وتعرف الهجرة بأنها التحرك تحت ظروف أساسية، ورئيسة تتيح للأفراد، والجماعات تحقيق قدر من التوازن، أو الاستمرار في الوجود عن طريق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية، والاجتماعية، والسيكولوجية، والثقافية، والسياسية، وغيرها، وباختصار فإنها عملية لإعادة التوازن للنسق الاجتماعي، والثقافي(18).

والهجرة السكانية هي انتقال أو ترحال الناس من بلدهم أو موطنهم إلى بلد آخر أو منطقة أخرى، وتحدث الهجرة عادة بسبب كوارث طبيعية أو حروب أو تهجير من قوى غازية أو طلبا للعمل والتمتع بمستوى معاشي أفضل، وعرفت الهجرة السكانية بأنها التغير الدائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة19 وقد استعمل لفظ هجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات، وقد حاولت الهيئة الدولية للهجرة وضع تعاريف دقيقة لهذه الأنواع المختلفة حتى تمكن المقارنة الإحصائية بين الهجرة إلى الداخل والهجرة إلى الخارج، وقد أوصت هيئة العمل الدولية على أن تشمل الهجرة الدائمة انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام للقيام بمهمة أو شغل أو وظيفة (20)

كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد او خارجه، وتتم الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم(21)

درجة الماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2002، ص 30

(14) قاموس الجغرافيا (عربي فرنسي إنجليزي) تأليف علي لبيب وآخرون، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004 ط1،

(15) – راضي عمارة محمد الطيف – ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي – دراسة حالة ليبيا كدولة عبور – دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار_ رسالة ماجستير أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس ,2008– 2009–ص29–30. والآية رقم (100) في سورة النساء.

(16) – المصدر نفسه، ص35. والآية رقم (97)

(17) – صليحة محمدي، اللجوء دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة التراث، العدد1' المجلد11, 2020, ص16.

(18) الهجرة الخارجية وآثارها على البناء الطبقي، محمد حسين صادق حسن، مرجع سابق، ص 8 –9.

(19) . د. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، مصدر سابق، ص453.

(20) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص629.

(21) عبد القادر القصير، الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي، مرجع سابق، ص105 إلى 106.

ثانيا: الهجرة أسبابها و آثارها

وتعد الهجرة أحد أهم الظواهر التي ارتبطت بدايتها الأولى بوجود الإنسان على الأرض، وقد ساعدت الهجرات الأولى على انتشار الجنس البشري في أرجاء الأرض، ومن خلال هذا الانتشار تشكلت المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة، لذا كانت الهجرة وما زالت مجالا خصبا للدراسات الإنسانية المختلفة التي تستدعي اهتمام الباحث في مجال العلوم الإنسانية ولا سيما علمي الأنثروبولوجيا والاجتماع، لما يرافقهما من انعكاسات ومشكلات مختلفة تترك آثارها في المهاجرين وفي مجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات التي هاجروا إليها، فمنذ وجود الإنسان على الأرض كان على ترحال دائم معتمدا على وسائل أولية وبدائية للعيش، فاعتمد في بداية حياته على جمع الثمار ثم انتقل باحثا عن الحيوان لصيده وقنصه والانتفاع منه ثم تدجينه، وفي المجتمع الزراعي اقترن الاستقرار بتوافر مقومات ذلك الاستقرار وهي الأرض الخصبة الصالحة للاستزراع ومصادر المياه من انهار وينابيع للقيام بالأعمال الزراعية، وبما ان الإنسان كان على صراع دائم مع بيئته فكان عليه أن ينتقل من مكان إلى آخر بحثا عن متطلبات الحياة والعيش، كتلك الهجرات التي خرجت من شبه الجزيرة العربية إلى العراق وبلاد الشام وشمال أفريقيا، أو هجرات القبائل الجرمانية بين القرنين الرابع والسادس في منطقة بحر البلطيق شمالا بحثا عن الأرضي الزراعية.

أسباب الهجرة

وقد تمت تلك الهجرات كلها بفعل قوة العوامل الطاردة المتمثلة في قسوة الطبيعة وضراوة الجماعات المعادية، وعدم قدرة الإنسان على التكيف مع الواقع وتطويع الحياة المادية والبشرية لصالحه، والملاحظ أن هذه الهجرات البدائية كانت تتم بصورة جماعية لا فردية، إذ كانت تقوم بها جماعات كبيرة أو شعوب وقبائل بأكملها كحركات جماعات الصيد والقنص أو تلك الجماعات التي تعيش على الزراعة (22)

ويعتقد العلامة ابن خلدون بأن هنالك أسبابا متعددة للهجرة فيقول ((قال صلى الله عليه وسلم)) في حديث سعد بن أبي وقاص عند مرضه بمكة ((اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم)) ومعناه أن يوفقهم لملازمة المدينة وعدم التحول عنها فلا يرجعون عن هجرتهم التي ابتدئوا بها وهو من باب الرجوع على العقب في السعي إلى وجه من الوجوه وقيل إن ذلك كان خاصا بما قبل الفتح حين كانت الحاجة داعية إلى الهجرة لقلة المسلمين وأما بعد الفتح وحين كثر المسلمون واعتزوا وتكفل الله لنبيه بالعصمة من الناس فإن الهجرة ساقطة حينئذ لقوله صلى الله عليه وسلم ((لا هجرة بعد الفتح والكل مجموعون على أنها بعد الوفاة ساقطة)) وهنا يتحدث ابن خلدون عن السبب الديني الذي دفع المسلمين إلى الهجرة مع النبي (صلى الله عليه وسلم)، ويضيف إلى ذلك أسبابا أخرى بقوله: ((اعلم إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي)).

وهنا يضع ابن خلدون سببا آخر للمجتمع الإنساني، وهو العامل الاقتصادي الذي يدفع الناس إلى التجمع في أماكن محددة لكسب العيش أو الاكتفاء بمستلزمات بسيطة للحياة.

وقد توسعت اتجاهات الهجرات عما كانت عليه في الماضي، إذ اكتسبت هذه التحركات صورا وأبعادا مختلفة في مراحل التاريخ البشري، وعرفتها كل المجتمعات إذ أخذت مجاميع كبيرة من السكان تنتقل من مكان إلى آخر كما حدث في هجرة الشعوب الأوربية التي تعد من أكبر الهجرات التي عرفها التاريخ الحديث التي توجهت إلى أمريكا أولا ثم إلى إستراليا وجنوب القارة الأفريقية. (23)

يمكن تلخيص أسباب الهجرة في الفقرات التالية:

أولًا: الأسباب الاقتصادية

وقد أدى الاقتصاد العالمي في العصر الحديث وما صاحبه من تدويل للعمل والرأس مال إلى اتساع حركة السكان في جميع أرجاء الأرض واجتذاب العمال إلى مراكز المدن التي ازدهرت فيها النشاطات التجارية والاقتصادية.

ويعتقد كثير من الباحثين وعلماء الاجتماع من أمثال (جليفر جنسون) و(ديفيد هير) على أن الهجرة بوجه عام تتجه من المناطق الضعيفة اقتصاديا إلى المناطق أو الدول الغنية .إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم ، فضلا عن الجماعات

(22) .فضل عبد الله يحيى الربيعي، الهجرة والتغيير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة، 2004 ص26

(23) محمد عبدة محجوب، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي دراسة في الأنثروبولوجية الاجتماعية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ب. ت، ص43-44

التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية (24)

الأسباب الاقتصادية تبرز في انخفاض رواتب العمال، مقارنة مع أمثالهم، والمقصود بهذا أن العمال الذي يقيمون بالعمل في بلادهم يشعرون بنقص في رواتبهم وأنهم يستحقون رواتب أعلى مع العلم أنه من غير الممكن تحسين أوضاعهم في بلدهم، لذلك يضطر العامل إلى ترك العمل في بلده، والهجرة إلى بلد أخرى لتراعي حالته وعمله لرواتب أعلى ودخل يؤسس حياته.

ثانيا: أسباب اجتماعية

طبيعة العوامل الاجتماعية وأسلوب الحياة وأنماطها تبرز عدم التكييف مع الواقع الذي يعيشون فيه، ولذلك تشير التقديرات على أن ظهور ظاهرة البطالة مع مرور الزمن واستمرار الفجوة بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي سيزيد من عوامل الطرد، وعملية الطرد هذه ستجعل من هؤلاء العمال أن يقوموا بالبحث عن عمل آخر، بعضهم قد يبحثون في بلدهم ولكن من شدة القهر الذي يؤدي إلى القهر الاجتماعي، قد يؤدي ببعضهم إلى البحث عن عمل في الخارج مما يؤدي إلى هجرتهم.

ثالثا: أسباب طبيعية وعسكرية

وإن تمكن الإنسان من تكييفه للظروف الطبيعية التي كانت تدفعه للهجرة، إلا أنه ما زال يستسلم لبعض الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين والأعاصير المدمرة كما حدث في جنوب شرق آسيا في عام(2005) عندما اجتاحت موجات إعصار(التسونامي) مساحات شاسعة أدت إلى هجرة كثير من السكان، وكذلك ما تفعله النزاعات والحروب.

معظم الهجرات الحديثة تتم بدوافع وعوامل طاردة يصعب التغلب عليها من المواطن الأصلية للمهاجرين، وخاصة فيما يتعلق بالحروب والاحتلال، كما حدث بالنسبة للفلسطينيين حينما احتلت أرضهم، وما يحدث في بعض دول القارة الأفريقية من نزاعات وحروب، وكذلك ما رافق الاحتلال الأمريكي للعراق وتعرض العديد من مدن العراق إلى الهجمات العنيفة بمختلف الأسلحة الفتاكة الحديثة في 9/4/2003م.

آثار الهجرة

عندما ينتقل الإنسان منفردا أو على شكل جماعات صغيرة كالأسرة من البيئة التي يعيش فيها إلى بيئة أخرى تختلف عن بيئته الأصلية، كالانتقال من الريف إلى المدينة ليقيم فيها، أو قد يغادر من منطقة متخلفة إلى منطقة حضرية وربما ينتقل من بلد إلى بلد آخر وهذه الانتقالات المتعارف عليها بالهجرة فإنها تؤدي دورا متميزا في تشكل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للكثير من الأمم والشعوب.

إن للهجرة آثارا اجتماعية وثقافية واقتصادية مما حفز الكثير من العلماء في شتى شؤون المعرفة الإنسانية إلى دراسة هذه الظاهرة، كما دفع الكثير من الهيئات الوطنية والدولية إلى الانتباه إلى المشكلات التي تنتج عن هذه الظاهرة من أجل السيطرة على نتائجها بحيث تقلل من المشكلات الخطرة التي تتعرض لها المجتمعات التي تكثر فيها هذه الظاهرة.

ويكفي أن نذكر في هذا المجال أن عدد السكان من ذوي الأصول الأوربية الذين يعيشون خارج أوربا يساوي نصف عدد سكان أوربا حاليا وقد كان ذلك كما يشير (ساكس) أحد العوامل التي جنبت أوربا عواقب قانون مالثوس(25).

من ذلك يتضح أن مفهوم الهجرة يحمل معان معقدة تتداخل في الجوانب السوسيولوجية والأنثروبولوجية والاقتصادية والسياسية والنفسية، بحيث تصبح دراسة هذا المفهوم ذات مداخل متعددة لا يمكن إهمال أي منها بغية الوصول إلى فهم هذه الظواهر المترابطة.

فقد تؤدي الهجرة إلى التحضر، والتحضر هو عملية اجتماعية يقوم بها الفرد بالانتقال من الريف إلى المدينة والتكيف والتطبع بأخلاق وعادات أبناء المدن وسلوكياتهم وتقبل أسلوب الحياة وأنماط العلاقات الاجتماعية الموجودة فيها والخضوع إلى قوانين وأنظمة مؤسساتها وتشكيلاتها الاجتماعية والحضارية (26)

(24) د. خضر زكريا وآخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، دار الأهالي، دمشق، 1999، ص49.
(25) كريم محمد حمزة، الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية لحركة انتقال اليد العاملة العربية والأجنبية في البلاد العربية بحث مقدم الى الدورة الأولى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تونس، 1980، ص3.
(26) إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغيير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981، ص70.

وفي الوقت نفسه فإن الهجرة قد تثير مشكلات عديدة منها مشكلة التكييف لأن الهجرة انتقال من بيئة إلى بيئة أخرى كما قد يترتب على ذلك مشكلات الجناح والأمراض العقلية والجريمة وغير ذلك من سوء الأداء الوظيفي والاجتماعي حيث يشعر الفرد المهاجر بالغربة والتوتر النفسي، وعدم الاستقرار المهني والمشكلات الاقتصادية، واصطدام النماذج الحضارية والثقافية التي ألفها المهاجرون في موطنهم الأصلي بالنماذج الحضارية الجديدة(27).

ويذكر (سيلين) قصة طريفة مفادها إن أحد المهاجرين من منطقة صقلية قتل رجلا في السادسة والعشرين من عمره لأنه اغتصب ابنته في مدينة نيوجرسي، وحين أُلقي القبض عليه أصيب بالدهشة لأنه لم يكن يعلم أن فعله يمكن أن يكون جريمة أي أنه تصرف كما كان يجب أن يتصرف وهو في موطنه الأصلي.

ان هذه القصة تعطينا صورة للتناقض بين ثقافتين فما يعد سلوكا منحرفا أو إجراميا في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر وذلك بسبب الاختلاف في القيم والمعايير الاجتماعية، وهنا تكمن مشكلة الأفراد المهاجرين ومدى قدرتهم على التكييف مع القيم والمعايير الجديدة، ويترتب على ذلك تأثيرات جمة لاسيما على المجتمع أو الموطن المهاجر إليه.

ثالثا: الوضع القانوني للهجرة الشرعية

تعرف الأمم المتحدة: الهجرة بأنها «انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصاحبة تغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة «(28) وقد نصت المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه». وفيما يلي أبرز المعاهدات الدولية التي تمنح الحماية القانونية للمهاجرين:

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تحمي الحقوق العمالية وحقوق العمال المهاجرين.

البروتوكولان الملحقان بالاتفاقية الدولية لمناهضة الجريمة الدولية العابرة للحدود، المتعلقان بالإتجار بالأشخاص وتهريبهم.

أحكام الاتفاقية بشأن الأشخاص الذين لا يحملون جنسية دولة ما لعام 1954.

اتفاقية انعدام الجنسية لعام 1961.

اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم لعام 1990 ودخلت حيز التنفيذ عام 2003.

وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000م يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول يوما دوليا للمهاجرين. كما أبرمت المنظمة الدولية للهجرة عام 2016م اتفاقًا مع الأمم المتحدة لتصبح إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لها.

ويشكّل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، أول اتفاق حكومي دولي أُعد تحت رعاية الأمم المتحدة واعتمد يوم 10 ديسمبر/ كانون الأول 2018م لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة كلية وشاملة.

تعنى عدة مؤسسات وهيئات تابعة للأمم المتحدة بالهجرة، وهي:

المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحق في الجنسية.

المقرر الخاص المعني بالمهاجرين.

اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين.

(27) **احمد كمال وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، ج2، دار الجيل، القاهرة 1974، ص165.**
(28) **مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين – الأداة 1– فهم ظاهرة تهريب المهاجرين– الأمم المتحدة – نيويورك – 2013 – ص35.**

المقرر الخاص المعني بالمشردين داخليًا.

رابعا: الهجرة أنواعها وأشكالها

أنواع الهجرة:

تتنوع الهجرة إلى عدة أنواع ويمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف للحصول على تلك الأنواع:

هجرة حسب المكان. ينتج لنا هجرة داخلية وأخرى خارجية، فالأولى عبارة عن انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد، وفي المقابل توجد الهجرة الخارجية، تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر أو من بلد إلى بلد آخر.

الهجرة حسب إرادة القائمين بها ينتج عنها هجرة إرادية وأخرى قسرية.

هجرة حسب الزمان الذي تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة.

الهجرة القانونية وغير القانونية وما يهمنا في هذه الدراسة هو تقسيم الهجرة حسب قانونيتها والتي يمكن تقسيمها إلى:

1. هجرة قانونية أو شرعية: وهي الهجرة التي يتم فيها انتقال الأفراد من بلد إلى آخر وفقًا للإجراءات القانونية المعمول بها؛ من تأشيرات للدخول، وبطاقات للإقامة التي تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات.

2. الهجرة غير الشرعية: هو كل انتقال يقوم به الأفراد من بلد إلى بلد آخر دون حيازة التراخيص القانونية والتأشيرات القانونية اللازمة لذلك، ويتم ذلك عن طريق الدخول بالبر أو البحر أو التسلل إلى إقليم دولة أخرى بوساطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، وقد تشمل أيضًا المهاجرين الذين يدخلون البلدان بطريقة شرعية، وعبر القنوات الرسمية إلا أنهم يصبحون غير شرعيين لتجاوزهم تأشيراتهم.

ثانيا: أشكال الهجرة

لقد وضعت العديد من التصنيفات للهجرة من خلال المكان والزمان والنوع، حيث قررت الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء أن تعد التحركات التالية أنواعا من الهجرة:

1. المسافرون غير السياح ورجال الأعمال والطلاب أو من يحملون جوازات مزورة.

2. المسافرون غير المقيمين على الحدود ويقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.

3. المسافرون من غير اللاجئين أو الأشخاص الذين نقلوا لظروف قاهرة أو غيروا وطنهم، يعد المسافرون الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة مهاجرين وتعد تحركاتهم هجرة، كما يقسم بعض العلماء التحركات الدولية إلى نوعين من الهجرة:

-1 الهجرة الأولية

-2 الهجرة الثانوية

ويقصد بالنوع الأول التوطن في جهات غير مأهولة بالسكان، أما النوع الثاني فنقصد به الإقامة بين المواطنين والاندماج فيهم والتكيف بوسائل معيشتهم، ويتميز بشيء من الضعف وعند إفساح المجال لها فإن ذلك قد يكون على حساب غيرها، كما يقسم بعضهم الهجرة إلى:

-1 داخلية

-2 خارجية

والداخلية تعني التحركات السكانية التي تحدث داخل حدود الدولة، أما الخارجية فهي التحركات السكانية التي تحدث عبر الحدود الإقليمية.

ويصنف علماء الاجتماع الهجرة على أساس الحجم والزمن والسبب، فمن حيث الحجم تم تقسيم الهجرة على الشكل الآتي:

-1 هجرة فردية

-2 هجرة عائلية

-3 هجرة جماعية

فالهجرة الفردية تعني انتقال الأفراد بصورة منفردة من موطنهم الأصلي إلى أماكن أخرى، أما العائلية فهي انتقال المهاجرين مع عوائلهم من موطنهم الأصلي إلى أماكن أخرى، أما الهجرات الجماعية هي التي يشترك فيها جماعة من الناس أفرادا وعوائل كالهجرات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الحروب.

المبحث الثاني

الهجرة غير الشرعية، المفهوم، الأسباب، الوضع القانوني

يعد مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي، ولذلك فيصعب علينا إيجاد تعريف جامع مانع نظرا لتعقد الدوافع وتطور الظاهرة نفسها وتعدد المقاربات المفسرة لها. ولضبط هذا المفهوم ضرورة تفكيكية، ولهذا سنتوقف أمام مفهوم الهجرة غير الشرعية، ودوافعها، وعلاقتها بغيرها من المفاهيم كاللجوء والنزوح، على النحو الآتي:

أولا: تعريف الهجرة غير الشرعية

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول. فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. وهي تظهر فيما يلي: - دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة».(29)

دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب. كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو أنه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء كان قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقتها، ومن ضمن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضًا أنها:» تدبير الدخول غير المشروع من وإلى أي إقليم أية دولة من قبل أفراد، أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد".(30)

- التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي، وليس دخولهم إليها(31.)

ثانيا: دو افع الهجرة غير الشرعية

يمكن استعراض دوافع الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق لطرفي معادلة الجذب والطرد، فعوامل الجذب تكمن في الإغراءات والحوافز الموجودة في الدول المستقبلة وتعرف عوامل الطرد بالنقيض لها، العوامل الطاردة للمهاجرين، تساهم عوامل متعلقة بجميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في طرد المهاجرين من بلدهم الأصلي. ويمكن جمع هذه العوامل في الشعور باللاأمن، حيث إن الرغبة في مغادرة الوطن ليست عبثية إنما هي نتيجة حالة يسود فيها اللاأمن الإنساني الذي يشمل اللاأمن الاقتصادي واللاأمن الاجتماعي واللاأمن السياسي والناتج عن عدة عوامل منها:

(29) – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – المبادئ التوجيهية للاحتجاز – المبادئ التوجيهية للمعايير والقواعد المطبقة الخاصة بالاحتجاز لطالبي اللجوء وبدائله – ط1 مطابع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين– 2012م – ص9

(30) – منظمة الهجرة الدولية – أسس أدارة الهجرة – المجلد الثالث – مصدر سابق – ص7 من الباب 9-3

(31) – عبدالله يوسف ابو عليان، الهجرة إلى غير بلاد المسلمين، حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية – غزة – 2011 م _ ص 55.

الدوافع الاقتصادية: يلعب الاقتصاد دورا مؤثرا ومهما في الوقت الحاضر في مختلف دول العالم. حيث ترسم سياسات الدول واستراتيجياتها لتحقيق هدف رئيس، يتبلور في اتجاهها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تزايد موارد الدولة المالية ويمكنها خلق فرص العمل لمواطنيها والوفاء بكافة احتياجاتهم المعيشية المختلفة. وبهذا يُعدُّ العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة، حيث إنها تأتي في مقدمة العوامل. ويتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والتي تشهد غالبًا افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة(32).

الدوافع الاجتماعية: وتتمثل في عدم توفر السلم الاجتماعي، وذلك بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو الديني، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس. كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباط طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه. يتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مذلا أو تافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو خمس سنوات يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة (33).

الدوافع السياسية: يقصد بالسياسة فن حكم الدولة وإدارة شؤونها بالصورة التي تحقق الفعالية، وما يوضع من سياسات عامة وما يتخذ من قرارات إدارية، بحيث يتحقق رضا المواطنين وما يمثلونه من رأي عام عن هذه السياسات والقرارات. ومن ثم تحقيق استقرار النظام السياسي واستمرارية قيادته، وإدارة شؤون المواطنين العامة بوعي وإدراك، بما يوفر لهم الخدمات العامة بمرافقها المختلفة، ويوجد السبل لدفع أي جور وظلم يقع عليهم. وهذا ما يعزز ثقة المواطنين بدولتهم ويعزز شعور المواطنة لديهم وانتمائهم إليها. وعلى النقيض من ذلك فإن تخلف ثقة المواطن بحكومته والانتماء يدفعه إلى التفكير في مغادرة بلده ولو بطرق غير مشروعة، وتتركز أساسا في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان. وفي مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة، والحق في حرية التعبير، وضعف المؤسسات، وغياب سيادة القانون، وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشي الفساد المالي والإداري(34).

ثالثا: الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

تختلط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمجموعة من المفاهيم الأخرى القريبة منها والمتداخلة معها في مجموعة من السمات، ونذكر هنا على سبيل المثال مفهومي: (اللجوء والنزوح) في معنى مغادرة مكان الإقامة والاستقرار، لكنها تختلف عن بعضها من حيث أسباب المغادرة والتوصيف القانوني والآثار المترتبة عن ذلك. ويُعدُّ هذان المصطلحين من أكثر القضايا والمشاكل التي واجهت المجتمع الدولي منذ قرون خلت.

مفهوم اللجوء

ورد في لسان العرب اللجوء ومصدره "لجأ" بـ"لجأ إلى الشيء والمكان يلجأُ لجأ ولجوءا، ولجأ ولجئ لجأ والتجأ"، وزاد ألجأ، أي استند، و"ألجأه إلى الشيء: اضطره إليه، وألجأه عصمه، وورد في معجم اللغة العربية المعاصر "التجأ الشَّخْصُ إلى المكان لجأ إليه؛ قصَدَه واحتمى به، اعتصم به لتوفير الحماية والطُّمأنينة". ويعرف القانون الدولي اللاجئين بأنهم "الأشخاص الذين يجبرون على ترك بيوتهم خوفًا من الاضطهاد، أفرادًا أو جماعاتٍ، لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لأسباب أخرى". ويختلف تعريف اللاجئ اعتمادا على الوقت والمكان.

ووسّعت معاهدة اللاجئين عام 1951م تعريف اللاجئ بأنه "من خرج بسبب مخاوف حقيقية من اضطهاد بسبب عرقه ودينه وجنسيته وانتمائه إلى طائفة اجتماعية معينة أو ذات رأي سياسي، وتواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته، ويكون غير قادر أو بسبب هذه المخاوف غير راغب في الاعتماد على حماية دولته أو العودة لبلده بسبب المخاوف السابقة"، وهو التعريف الذي

(32) – محمد صباح سعيد – جريمة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص25 –26.
(33) – د. فاضل عبد الزهرة البغدادي – المهجرون والقانون الدولي الإنساني – ط1 – منشورات الحلبي الحقوقية – لبنان– 2013 – ص13.
(34) – د. ساهرة حسين كاظم – دور الدولة في الحد من هجرة العقول والكفاءات العراقية – مجلة كلية التراث الجامعة – العدد التاسع – 2010م – ص110.

تعتمده المنظمات الدولية.

الإطار القانوني للجوء

يوفر القانون الدولي الحماية للاجئين، وتتحمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المسؤولية في ذلك، مع ضمان حصول اللاجئين على حقوقهم في طلب اللجوء وتلقي المساعدات من أغذية ومأوى ورعاية طبية. وتحدد مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعايير الدولية للحماية منها:

المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م بعدّه أول وثيقة دولية تقر بالحق في طلب اللجوء من الاضطهاد والحصول عليه.

معاهدة جنيف بخصوص حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949م وخاصة المواد 44 و70.

المادة 73 من البروتوكول الإضافي الأول لمعاهدات جنيف بخصوص ضحايا النزاعات الدولية المسلحة لعام 1977م، وتنص على حماية الأشخاص الذين يعدون قبل نشوب الأعمال العدائية دون دولة أو لاجئين.

معاهدة الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951م، التي اعترفت بمشاكل اللاجئين في العالم.

المواد 2 و12و13 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م.

بروتوكول بخصوص وضع اللاجئين لعام 1967م، الذي وسّع مفهوم الحماية أمام الأشخاص الذين أصبح بوسعهم طلب التمتع بوضعية اللاجئ، وأزال القيود الجغرافية والزمنية المذكورة في معاهدة اللاجئين الأصلية.

وتعضد مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية المبرمة في إطار الاتحادين الأوروبي والأفريقي ومنظمة الدول الأميركية، الاتفاقات السالفة الذكر من قبيل المعاهدة الناظمة لنواحي معينة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا عام 1969م، وإعلان قرطاجنة(بإسبانيا) حول اللاجئين عام 1984.

ومن أبرز الحقوق التي يتمتع بها اللاجئون الحصول على أوراق إثبات هوية ووثائق سفر تمكنهم من السفر خارج البلد، والمعاملة كمعاملة مواطني الدولة التي تستقبل اللاجئين من حرية ممارسة الدين والتعليم الديني والحصول على السكن والتعليم والحصول على المساعدة القضائية وحماية حقوق الملكية الفردية والحق في تملك العقارات وممارسة مهنة والمساواة في المعاملة من قبل سلطات الضرائب.

مفهوم النزوح

ورد في لسان العرب النزوح ومصدرها "نزح": "نزح الشيء ينزح نزحا ونزوحا: بَعُدَ.. ونزِحَ بفلان إذا أبعد عن دياره غيبة بعيدة". ويعرّف النزوح اصطلاحًا بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة رغما عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة، كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى، تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف.

كما يُعرف النازحون بأنهم "الأشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين أجبروا على هجر ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة فجأة بسبب صراع مسلح أو نزاع داخلي، أو انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان وهم لم يعبروا حدود أي دولة معترف بها دوليا".

ويعد النزوح بما هو انتقال قسري للأفراد من مناطقهم أو بيئتهم وأنشطتهم المهنية، شكلا من أشكال التغيير الاجتماعي.

الإطار القانوني للنزوح

لا توجد منظمة دولية مكلفة بحماية النازحين، وتم توسيع تفويض مفوضية شؤون اللاجئين لتمكينها من الإشراف على المساعدات في مخيمات النازحين. ويتولى مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة منذ عام 1997م تنسيق المساعدات المقدمة للنازحين.

وشكّل الأمين العام للأمم المتحدة فريقًا رفيع المستوى لمتابعة أزمات النزوح الداخلي ومعالجتها، خصوصا في ظل عدم وجود

اتفاقية خاصة بالنازحين. ويخضع أغلب النازحين داخل بلدانهم للقانون الوطني وما يضمنه من حماية، كما يخضعون لقانون حقوق الإنسان الذي يسري في أوقات السلم وفي حالات النزاع المسلح كذلك، ومن الحقوق التي يضمنها السلامة الشخصية، والحماية من المعاملة المهينة أو العقوبة القاسية، والحق في السكن والمأكل والمأوى والتعليم والعمل، والحياة الأسرية وغيرها.

ويسري القانون الدولي الإنساني على النازحين في حالات النزاع المسلح، شريطة ألا يكونوا مشتركين في الأعمال العدائية. ويمنع القانون المذكور إجبار المدنيين على ترك محال إقامتهم لغير ضرورة السلامة أو ضرورة عسكرية ملحة.

وتحظر القواعد العامة للقانون الدولي الإنساني على الأطراف المتنازعة استهداف المدنيين أو تجويعهم، أو العقاب الجماعي بتدمير المساكن والمباني المدنية، مع السماح لشحنات الإغاثة بالوصول للمدنيين.

وبخصوص حقوق النازحين، فقد تبنت الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية الخاصة بالإطار القانوني للنازحين داخليا، وتضم 30 توصية تشكل الحد الأدنى من المعايير الشاملة لمعاملة الأشخاص النازحين داخليا.

وعلى الرغم من أنها غير ملزمة من الناحية القانونية، فقد التزم عدد من الدول والمؤسسات بتطبيقها، وفيما يلي بعض حقوق النازحين داخليا طبقا للمبادئ التوجيهية:

التمتع بالحماية ضد الإعادة، أو إعادة التوطين الإجبارية في أي مكان تتعرض فيه حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم أو صحتهم للخطر.

التماس السلامة في جزء آخر من البلاد.

الحق في مغادرة البلاد وطلب التماس اللجوء إلى بلد آخر.

رابعا: الأساس القانوني لمكافحة الهجرة غير الشرعية

ويتمثل في الاتفاقيات الآتية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة: واحتوت على تسع وعشرين مادة من أهمها:

أ. تجرم المشاركة في عصابات إجرامية منظمة وغسل عائدات الجرائم والفساد وعرقلة سير العدالة.

ب. تدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد وتحديد مسؤولية الهيئات الاعتبارية عن المشاركة في مثل هذه الجرائم.

جـ. الملاحقة والمقاضاة والجزاءات والمصادرة والضبط.

د . التعاون الدولي لأغراض المصادرة وتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، والمساعدة القانونية المتبادلة والتحقيقات المشتركة والتعاون في مجال إنفاذ القانون وجمع وتبادل وتحليل المعلومات عن طبيعة الجريمة المنظمة والتدريب والمساعدة التقنية.

هـ. حماية الشهود ومساعدة الضحايا وحمايتهم(35).

و. توفير آليات التنفيذ من خلال إنشاء مؤتمر للأطراف في الاتفاقية من أجل تحسن قدرة الدول الأطراف الموقعة على مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز تنفيذ هذه الاتفاقية.

2. برتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال:

يهدف هذا البرتوكول إلى توقيع العقوبات على كل من يسهم أو يشترك في الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، وقد تطرق إلى تجارة الأعضاء باختطاف الأشخاص وسرقة أعضائهم (36).

3. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو:

(35) – حسين العبد اللاوي – عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي، نهاية التجربة إقامة بالمهجر أم حلقة لمسار تنقلات دولية؟ بحث منشور في مجلة اضافات العدد الحادي عشر – صيف – 2010 – ص76

(36) – عبدالله سعود السراني – العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم – ط1– مطابع جامعة نايف للعلوم الأمنية – الرياض – 2010م ص105.

تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة(55) بتاريخ 15/11/2000م بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر. ويهدف البروتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر. ويركز البروتوكول على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بموضوع البروتوكول، وقد تضمن البروتوكول مواد عديدة من أهمها:

أ. تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

ب. تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

جـ. التدابير الحدودية.

د. أمن ومراقبة الوثائق.

هـ. شرعية الوثائق وصلاحياتها.

و. التدريب والتعاون التقني.

ز. تدابير الحماية والمساعدة (الأمم المتحدة، 2000م، ص ص6-3) وقد ركزت المادة (18) من البروتوكول على إعادة المهاجرين المهربين إلى بلادهم الأصلية(37).

4. جهود دولية أخرى:

أ. عقدت الأمم المتحدة حوارًا رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة نيويورك في 15-14 أيلول عام 2006م. ناقش الأبعاد المتعددة للهجرة الدولية والتنمية بهدف التعرف على الوسائل والظروف الملائمة التي تزيد من إيجابياتها وتقلل من سلبياتها. وتركز الحوار حول أهمية الاعتراف بحقوق اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك منع الدول من إعادتهم لبلدانهم إذا كان ذلك يعرض حياتهم أو حريتهم للخطر، مع تفعيل الإجراءات التي تحد من الهجرة غير المشروعة، وتطبيق برامج للهجرة الآمنة، والعمل على توفير فرص العمل والكسب في البلاد التي تصدر المهاجرين(38).

ب. القمة المتوسطية التي عقدت في تونس بتاريخ 5/12/2003م التي تضمنت اجتماع زعماء خمس دول من الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مع زعماء خمس دول من الحوض الشمالي، وضم هذا التجمع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا من الجانب الأوروبي، وكل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا من الجانب المغاربي. وحظي الاجتماع بمناقشة الهجرة السرية وأعربت الدول الأوروبية عن عدم ارتياحها من تدفق المهاجرين السريين القادمين عبر مراكب الصيد من دول أفريقيا الشمالية، وطلبت الدول العربية دعم الدول الأوروبية لمشروعات التنمية لجلب فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة والحد من الهجرة غير الشرعية(39).

(37) – د. محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين، مرجع سابق، ص60.
(38) – مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 7 العدد الثالث 2011– ص514.
(39) – الدليل التشريعي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – الجزء الثالث – منشور على الموقع الالكتروني http://cms.unov.org

المبحث الثالث

النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة الهجرة

تعد النظريات العلمية والدراسات المختصة بالظواهر والقضايا الاجتماعية، ركيزة أساسية في البحوث الاجتماعية، فهي توفر الإطار المفاهيمي الذي من خلاله نفهم الظواهر الاجتماعية المعقدة المتباينة. يسعى علم الاجتماع، من خلال النظريات، إلى وصف وتفسير السلوك البشري والتنبؤ بتداعياته، مما يسهم في بناء معرفة علمية دقيقة عن الواقع الاجتماعي.

يهدف علم الاجتماع، كجزء من العلوم الاجتماعية، إلى الكشف عن حقيقة الواقع الاجتماعي، وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته الطبيعية والاجتماعية. وتسهم النظريات في إضفاء الصبغة العلمية على مفاهيم الظواهر وتفسيراتها، وتساعد الباحثين على صياغة أسئلة بحثية واضحة ووضع تفسيرات منطقية لنتائجهم.

إن العلاقة بين النظريات والواقع الاجتماعي علاقة وثيقة ومتبادلة. فالنظرية تستمد شرعيتها من قدرتها على تفسير الظواهر الواقعية، والواقع بدوره يشكل تحديات جديدة للنظريات القائمة ويحفز على تطوير نظريات جديدة. وبالتالي، فإن النظريات ليست مجرد أدوات نظرية، بل هي مرآة تعكس انشغال العلماء بفهم العالم الاجتماعي المحيط بهم.

و"يمكن إرجاع أولى الأفكار النظرية حول الهجرة الدولية إلى دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي كريجر عام 1764م، حيث تناول أسباب ودوافع هذه الظاهرة، وبعد ذلك، تبلورت هذه الأفكار وتطورت على يد باحثين آخرين مثل ريفانشين عام 1855 وروشيرج في النمسا عام 1893، الذين أسهموا في بناء الأسس النظرية لدراسة الهجرة الدولية.

لقد تمت دراسة الهجرة من وجهات نظر مختلفة توزعت بين مختلف العلوم كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد والجغرافية وعلم النفس والعلوم السياسية لذا فإننا يمكن أن نجمل أهم النظريات التي درست الهجرة بالشكل الآتي:

أولا: نظرية القرار:

وقد تناولت هذه النظرية على أساس أن المهاجر يتخذ قرارات في الهجرة نتيجة تأثير عوامل مختلفة منها نفسية واجتماعية واقتصادية وتؤدي البيئة الاجتماعية دورا بارزا في جعل الإنسان أو الجماعة يعمل على اتخاذ قرار الهجرة. وقد أشار(بيشرس) إلى أن قرار الهجرة يتخذه المهاجر نفسه، فإذا كانت احتياجاته غير متوافرة في موطنه الأصلي فمن الممكن أن يهاجر إلى مكان آخر وهذا القرار يتأثر بالآخرين كأفراد العائلة وجماعة الأصدقاء، وبهذا فإن قرار الهجرة يتخذ بفعل عوامل طاردة يقابلها عوامل جاذبة في المكان المهاجر إليه كما أن حافز الهجرة يبدو نتيجة للعوامل التي تؤثر على حياة الفرد أو الجماعة بدرجة قوية تدفعه للهجرة، لذا فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي وفق هذه النظرية كما ربط(تايلور) اتخاذ قرار الهجرة بما يسمى (بالدافعية) Mo-tivation أي معرفة المهاجر للمكان الذي يهاجر إليه وبهذا فإنه قسم المهاجرين إلى نوعين تبعا لدوافعهم ومدركاتهم، نوع يعتقد بأن الهجرة هي فرصة لتحقيق أهدافه والنوع الآخر يعتقد بأنها هي الحل الناجح للمشكلات التي يعاني منها(40).

ثانيا: نظرية المسافة:

وتعد هذه النظرية من النظريات الأولى التي فسرت عملية الهجرة، وأن أهم ما جاء به صاحب النظرية(رافنشتين) ما يأتي:

أ. هنالك علاقة بين الهجرة والمسافة، إذ إن معظم المهاجرين يهاجرون إلى مسافات قصيرة ويقل عددهم كلما بعدت المسافة.

ب. تزدهر الهجرة بتطور الصناعة والتجارة وتقدم وسائل الاتصال.

ج. إن الدافع الأساسي للهجرة هو العامل الاقتصادي.

د. تكون الهجرة على شكل مراحل تبدأ من حدود المدن وما حولها وينتج عنها إزاحة للسكان الأصليين ثم يحدث الامتصاص التدريجي للمهاجرين ويعتقد(فيير) أن مدى الهجرة يقصر أو يطول تبعا لأهمية المناطق المهاجر إليها وأن حجم الهجرة يتناسب مع ذلك طرديا وعكسيا استنادا إلى أهمية المنطقة الأصلية ومع مساحة الهجرة بين منطقتي الطرد والجذب وقد أشار إلى أن

(40) خالد إبراهيم حسن، هجرة السودانيين الى الخارج، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم النفس غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، 1988 ص30.

الهجرات تتجه نحو المدن(41).

ثالثا: نظرية التحديث:

ويعتقد أصحاب هذه النظرية بأن المهاجرين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يتعرضون إلى أنماط جديدة من الحياة الاجتماعية والسلوك وأنماط جديدة من الاستهلاك تؤدي الى خلق حالة من الصراع بين من يتقبل هذا النمط الجديد من القيم وبين من يرفضه كما يخلق كذلك حالة من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين(42).

رابعا: النظرية البنائية الوظيفية.

أصل جذور النظرية البنائية الوظيفية بالفكر الوضعي الذي نشأ في القرن التاسع عشر، حيث ركز على دراسة الظواهر الاجتماعية بطريقة علمية، يرى أنصار هذه النظرية، مثل تالكوت بارسونز، أن المجتمع نظام متكامل يتكون من أجزاء مترابطة تعمل معًا لتحقيق التوازن والاستقرار. أي خلل في أحد هذه الأجزاء يؤثر على النظام ككل.

وقد أكد إميل دوركايم على أهمية دراسة الحقائق الاجتماعية بطريقة علمية، من خلال ملاحظة وتحليل النتائج المترتبة على الأحداث المختلفة في المجتمع. وتعد الهجرة الوافدة مثالا على هذه الحقائق الاجتماعية التي تستدعي دراسة متعمقة لفهم أبعادها وآثارها على المجتمعات المضيفة والمصدرة.

برز أهمية التحليل الوظيفي في الكشف عن التفاعلات المتبادلة بين مختلف عناصر النظام الاجتماعي. وقد مكن هذا النهج علماء الاجتماع من فهم أثر التغيرات التي تحدث في جزء من النظام على باقي أجزائه. تسعى النظرية الوظيفية إلى تفسير كيفية تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمع، وترى أن أي خلل في هذا النظام يشبه المرض الذي يتطلب علاجا.

وفي سياق الهجرة، يمكن للتحليل الوظيفي أن يساعد في فهم الآثار المتبادلة للهجرة على المجتمع المضيف والمجتمع المصدر، سواء كانت هذه الآثار إيجابية أو سلبية. كما يمكن لهذه النظرية أن تكشف عن العوامل التي تساهم في استقرار أو اضطراب المجتمع نتيجة للهجرة، مما يساهم في تطوير سياسات أكثر فعالية لإدارة الهجرات.

في دراستنا هذه، يمكن تفسير ظاهرة الهجرة الوافدة على أنها نتيجة لتفاعل عوامل داخلية وخارجية، فالحروب والصراعات في المنطقة، بالإضافة إلى التغيرات المناخية، دفعت بالعديد من الأشخاص للهجرة إلى بلادنا. كما أن ضعف الاستجابة الحكومية لهذه الظاهرة ساهم في تفاقم المشكلة؛ لذا فإن تطبيق منهجية البنائية الوظيفية على دراسة هذه الظاهرة يمكن أن يساعد في فهم أسبابها وآثارها واقتراح الحلول المناسبة(.43)

خامسا: نظرية الجذب والطرد

وتعد هذا النظرية امتدادا للفكر المادي التاريخي الذي ينطلق من تفسير الهجرة من خلال التوزيع اللامكافئ لعوامل الإنتاج حيث إن هناك مناطق أكثر غنى من مناطق أخرى، وقد واجه(ماركس) اهتمام بارز للمجتمع حيث تساءل كيف يوجد قهر وظلم وقهر يجبر الأفراد على ترك مجتمعاتهم والانتقال إلى مجتمعات أخرى، وهذه النظرية من أبرز النظريات المفسرة للهجرة وقد حدد عالم الاجتماع الفرنسي(لا فسير) الأسباب الأساسية للهجرة في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات بين البلدين المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، فعند وجود اتصال سياسي إيجابي بين البلدين ووجود علاقات إيجابية بين شعبين ووجود قبول اجتماعي للمهاجرين الوافدين في الهيئات والمؤسسات الحكمية والخاصة والذي بدوره يزيد من حجم الهجرة والعكس، وتعود فكرة هذه النظرية إلى عالم الاجتماع(رفنشتاين) في عام (1985م) الذي قم بتحليل بيانات الهجرة في إنجلترا و(ويلز) الذي استنتج أن عوامل الجذب عادة ما تكون أكثر أهمية من عوامل الطرد في تحديد قرار الهجرة، ويعتقد المهتمون بالدراسات السكانية أن الحركة الهجرة تحدث بسبب الحاجة إلى البحث عن فرصة أفضل أو سبب بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بسبب عوامل طاردة في المنطقة التي كان يقيم فيها المهاجرون ووجود عوامل جاذبة في المنطقة التي ينتقلون إليها، ومن العوامل الطاردة القحط والجفاف والحرب والكوارث الطبيعية والاضطهاد أما العوامل الجاذبة فتتمثل بالأمن وفرص العمل والخدمات العامة

(41) د. خضر زكريا وآخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص25.

(42) باقر سلمان النجار، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية، مجلة علم الفكر العدد 2 المجلد 17 وزارة الأعلام الكويت 1986 ص37.

(43) . ينظر: المشاركة المجتمعية للشباب ودورها في المجتمع، دراسة سوسيولوجية في محافظتي عدن وأبين، أشجان محمد منصور الفضلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عدن، 2021م، ص21 وما بعدها.

والتسامح السياسي.

لقد قدم (دونالد بوج) (Donald Bogue)نموذجا نظريا لتفسير الهجرة على أساس عملية الطرد والجذب التي تؤثر على الناس فتدفعهم للهجرة، ويمكن إجمال قوانين النظرية على الشكل الآتي(44):

أ. إن هنالك مراحل متلاحقة في عملية الهجرة تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار بالمكان الجديد، وتزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين على النساء، وتعتمد الهجرة على متوسطي العمر من البالغين وغير المتزوجين.

ب. يكون عامل الجذب قويا في منطقة الوصول.

جـ. تفقد المناطق المهاجر منها متعلميها، وتجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي والصناعي المهاجر إليها.

د. إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد فإن عملية الاختيار تزداد أيضا.

وذهب أحد الباحثين إلى دراسة دوافع الهجرة، فصنفها إلى ستة عوامل طاردة تقابلها ستة أخرى جاذبة وهذه العوامل هي:

العوامل الطاردة:

1- تناقص الموارد الطبيعية
2- فقدان العمل
3- الاستبداد والاضطهاد
4- النفور من المجتمع
5- الانفصال عن المجتمع
6- الكوارث الطبيعي

العوامل الجاذبة:

1- حصول على عمل أفضل
2- تحسين مستوى الدخل
3- تحسين المستوى التعليمي
4- التقدم الحضاري
5- الالتحاق بالأهل
6- بيئة أفضل

ومما سبق تبين أن من عرض بعض النظريات التي تناولت موضوع الهجرة يتضح لنا بأنها تتمحور على أسباب طاردة وجاذبة للبشر تدفعهم للهجرة من مكان إلى آخر.

مما سبق تبين أن ظاهرة الهجرة من أكثر الظواهر الإنسانية تعقيدًا وتنوعًا، حيث تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. تتعدد دوافع الهجرة ما بين البحث عن فرص عمل أفضل، الهروب من الصراعات والاضطهاد، أو السعي لتحسين المستوى المعيشي. وتتنوع اتجاهاتها أيضًا، فنجد هجرات دولية كالهجرة من إفريقيا إلى أوروبا، وهجرات داخلية كالهجرة من الريف إلى الحضر. وتؤثر هذه الظاهرة بشكل كبير على المجتمعات المصدرة والمستقبلة، مما يجعلها موضوعًا للدراسة والتحليل من مختلف الجوانب.

تحدد اتجاهات الهجرة بشكل كبير بالظروف المحيطة، فالحوافز الاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في دفع الناس للهجرة. على سبيل المثال، تدفع الحاجة إلى تأمين لقمة العيش الكثيرين إلى الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، خاصة في البلدان النامية التي تعاني من الجفاف والقحط. كما أن الصراعات والحروب والاضطهاد السياسي يدفعون بالكثيرين إلى الهجرة بحثًا

(44) **د. خضر زكريا وآخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص25.**

عن الأمان والاستقرار. وتؤثر هذه الهجرة بدورها على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، مما يستدعي وضع سياسات هجرة مدروسة لمعالجة آثارها، وقد وجدت تدفقات وانتقالات إنسانية تتقاطع مع الهجرة غير الشرعية كاللجوء والنزوح، واهتم المجتمع الدولي بهذه التنقلات الإنسانية العابرة للحدود، فوضع القوانين المشرعة بتوصيفاتهم وحمايتهم، وتقديم المساعدات لهم في مواطن الانتقال، والعمل على الحد منها بالمساعدة في الاستقرار في الموطن الأصلي، واهتم علماء الاجتماع بدراسة هذه الظواهر الاجتماعية ووضع النظرية المفسرة لها من جميع جوانبها.

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القضايا المعقدة التي تشغل بال الباحثين وصناع القرار على حد سواء، خاصة في المناطق التي تشهد صراعات وحروبًا وتدهورًا اقتصاديًا، ومن أبرز هذه الظواهر، الهجرة غير الشرعية من دول القرن الأفريقي إلى مدينة عدن والمدن الجنوبية المجاورة لها، والتي امتدت على مدار قرن من الزما. (1924-2024).

وتتميز هذه الظاهرة بعمقها التاريخي وتشعب أسبابها، حيث تعود جذورها إلى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية متداخلة، فمنذ مطلع القرن العشرين، شهدت المنطقة العربية بشكل عام واليمن بشكل خاص تدفقات هجرات متعددة، سواء كانت هجرات داخلية أو خارجية وقد لعبت عدن، بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية، دورا هامًا في جذب هذه الهجرات.

ويهدف هذا المبحث إلى تتبع ظاهرة الهجرة إلى مدينة عدن خلال قرن من الزمن في سبيل معرفة الخصائص الأساسية لهذه المدينة الجاذبة للهجرة سواء أكانت تلك الهجرة من الأقطار العربية المجاورة أم الأفريقية أم الدولة الهجرات من الهند أم بلاد الفرس.

المبحث الأول

موجات النزوح إلى العاصمة عدن والمحافظات المجاورة لها.

تعد مدينة عدن، بفضل موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر، مركزًا تجاريًا مهمًا منذ القدم، مما جعلها وجهة جاذبة للهجرات من مختلف أنحاء العالم، خلال القرن الماضي، شهدت عدن موجات هجرة متتالية شكلت هويتها الحضارية المتنوعة.

ومن الممكن تقسيم موجات الهجرة غير الشرعية إلى ثلاث مراحل زمنية هي:

النصف الأول من القرن العشرين:

معظم البلدان العربية لم تعرف التعدادات السكانية إلا بعد فترة الخمسينيات بينما عدت أجريت تعدادات سكانية متعددة منذ مطلع القرن التاسع عشر، وكان أبرز تعدادين نفذتهما السلطات البريطانية، هما: تعداد 1946م الذي سجل عدد سكان عدن(80516) نسمة وتعداد 1955م الذي سجل تعداد عدن(138441) نسمة. فقد بينا أن الهجرة الخارجية إلى مدينة عدن، كانت مرتفعة حيث تجمعت فيها عدد من الجاليات المختلفة، الجاليات الهندية والجاليات الفارسية والجاليات الصومالية والجاليات العربية والجاليات اليمنية والجاليات اليهودية.

جدول رقم(1)

يوضح عدد الجاليات المهاجرة في مدينة عدن لتعداد عام 1955

الفئة	العدد	النسبة
عرب عدن	36910	26%
عرب المحميات الجنوبية	18881	13%
الجاليات الهندية	15817	11%
الجالية الصومالية	10611	7%
الجالية اليمنية	48088	60%
الجاليات البريطانيين	3763	3%
الجاليات الأوروبية	721	0,26%
الجالية اليهودية[45]	831	0,34%
جاليات أخرى	2819	2%
المجموع	138441	100%

الجدول يقدم توزيعًا دقيقًا للأعداد والنسب المئوية لكل جالية عرقية وقومية مقيمة في المدينة. وتتميز عدن بتنوع سكاني ملحوظ، حيث تضم جاليات عربية من مختلف المناطق، بالإضافة إلى جاليات هندية وصومالية وبريطانية وأوروبية ويهودية وجنسيات أخرى. وكانت أهم النتائج هي:

هيمنة الجالية اليمنية؛ حيث تشكل الجالية اليمنية النسبة الأكبر من السكان بنسبة 60%، مما يعكس كثافة الهجرة من المناطق اليمنية إلى مدينة عدن.

تشير البيانات إلى تراجع حاد في أعداد الجالية اليهودية، حيث انخفضت من 10000 نسمة عام 1946 إلى 831 نسمة في الفترة التي يشملها الجدول. ويعزى هذا التراجع إلى أحداث العنف التي تعرضت لها الجالية عام 1947، والتي دفعت الكثيرين إلى الهجرة

(45) **تراجع نسبة الجالية اليهودية والتي كانت في عام 1946م (10000) نسمة يقطنون في وسط العاصمة كريتر شارع الملك سليمان والزعفران. شارع بنين شارع الخبز ولكن تناقص اعدادهم بعد احداث العنف التي حصلت في عام 1947م بعد ثلاثة أيام من تصويت الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين حيث تعرض الجالية اليهودية لأعمال عنف شديد مما دعا الجهات المعنية حينها بترحيلهم الى إسرائيل تحت مسمى رحلة البساط.**

إلى إسرائيل.

تشكل الجاليات العربية (عدن والمحميات الجنوبية) معًا نسبة 39% من السكان، مما يؤكد الطابع العربي للمدينة وعمق أصالتها في قبول التنوع.

يعكس وجود جاليات هندية وصومالية وبريطانية وأوروبية التنوع الثقافي والتاريخ التجاري لعدن.

الجالية الصومالية التي زادت هجرتها: مع تزايد الصراعات في المنطقة، شهدت عدن تدفقًا كبيرًا للمهاجرين الصوماليين العرب في تعدد عام 1955م الذي أقامه الاحتلال البريطاني بلغ عدد المهاجرين من القرن الأفريقي خاصة من الصومال(10611) نسمه، أيّ ما يثل حوالي(7%) من السكان ونتيجة لزيادة حجم الهجرة الوافدة واستيطانه في محافظة عدن فقد استطاعوا تغير بعض أسماء بعض المناطق مثل حي الروضة الذي أطلق عليه أبناء الصومال(قلوعن القلوعة) وهي كلمة صومالية تعني طريق معوج، وأصبحت الكلمة المتداولة بين الناس حتى يومنا هذا. وأيضا الشيخ اسحاق نسبة إلى قبيلتهم وحي الصومال وجامع الصومال في المعلا.

شكل رقم 1 يوضح معدل الجاليات المهاجرة في العاصمة عدن في عام 1955م

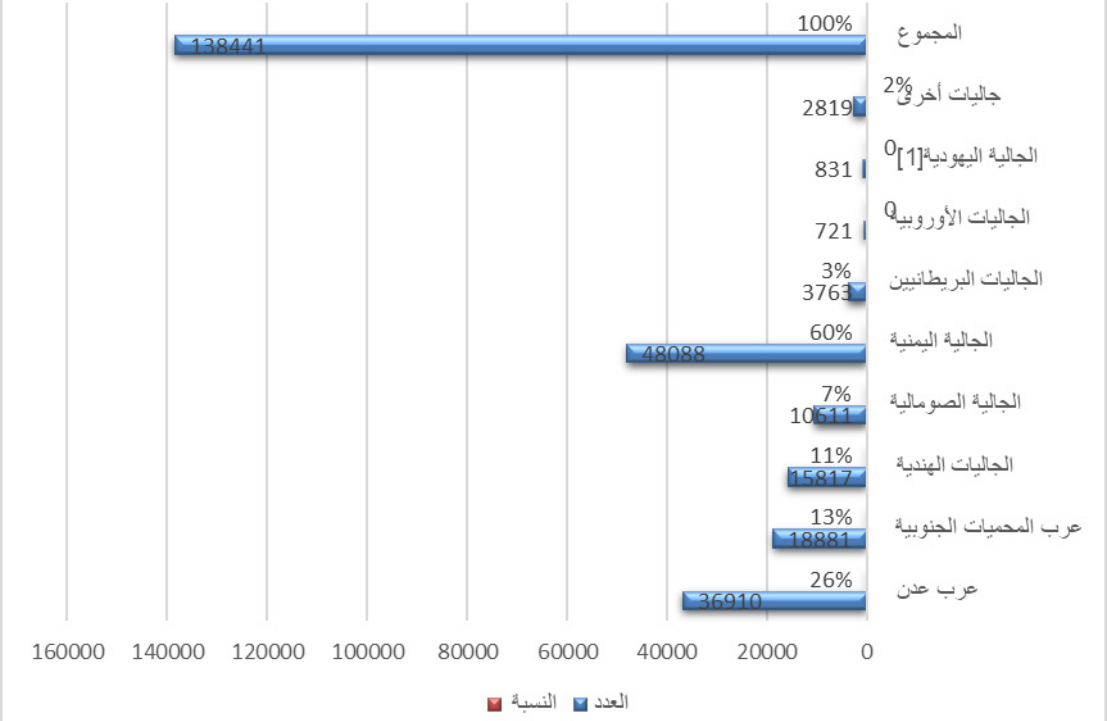

النصف الثاني من القرن العشرين:

شهدت منطقة القرن الأفريقي، ولا سيما الصومال، موجات هجرة متتالية إلى دول الجوار، ومن بينها اليمن، خلال منتصف القرن العشرين. هذه الهجرات كانت مدفوعة بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تركت آثارًا عميقة على المجتمعات اليمنية والصومالية على حد سواء.

الأسباب الرئيسة للهجرة

عانت مناطق واسعة من القرن الأفريقي من فترات جفاف طويلة أدت إلى نقص الغذاء وانتشار المجاعات، مما دفع الكثيرين إلى البحث عن فرص عمل أفضل في عدن.

كانت عدن في تلك الفترة تشهد نموًا اقتصاديًا، خاصة في المدن الساحلية، مما جذب المهاجرين الباحثين عن فرص عمل في

التجارة والصناعة والخدمات.

شهدت الصومال حروبًا أهلية طويلة، مما أجبر الكثيرين على الفرار إلى دول الجوار بحثًا عن الأمن والاستقرار.

ترك الاستعمار الاجنبي للصومال آثارًا سلبية على الاقتصاد والبنية التحتية، مما زاد من حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ودفع الكثيرين إلى الهجرة.

وجود جاليات صومالية سابقة في اليمن سهل عملية الاندماج للمهاجرين الجدد.

وفي مطلع الستينات زاد حجم الهجرة الوافدة من القرن الأفريقي وحصل المهاجرين على أعمال سواء التجارية أو في القطاع العام خاصة الجيش، حتى أصبحوا منافسين للسكان الأصليين.

فواجهت الجاليات الاجنبية نتيجة لذلك ضغطا من الحركة الوطنية الجنوبية والنقابات العملية لتقيد الهجرة الوافدة فقد طالبت بالآتي:

1- إيقاف تدفق المهاجرين وإعطاء الأولوية في العمل لأبنا عدن والعرب القادمين من محميات الجنوب.

2- وازداد الضغط على المحتل البريطاني حتى تمكن عمال عدن عام 1960م من إصدار قوانين يقيد الهجرة الوافدة.

ومن الملاحظ أن الهجرات السابقة كانت اختيارية بدافع اقتصادي بحت أكبر مما هو أمنى وقليلة العدد مقارنه بالهجرة الوافدة منذ تسعينات القرن الأفريقي الماضي، التي تعد الأسباب تتعلق بالأوضاع الأمنية والسياسية والطبيعية الطاردة بين دول القرن الأفريقي أو حروب أهلية وقبيلة داخل المجتمع نفسه فتكونت نتيجة لذلك أحياء سكنية في محافظه عدن تعد بالمهاجري القرن الأفريقي وهذه له أبعاد على المجتمع المحلي.

في مطلع التسعينات تعرضت الصومال لحرب أهلية مدمرة مما دفعت بهجرة مئات الالاف للهجرة الى عدن، فلماذا كانت الهجرة كبيرة؟ لقد كانت الحرب الأهلية في الصومال هي الدافع الرئيسي للهجرة، حيث فر ما يقارب (850000) ألف مهاجر من الصوماليين إلى دول الجوار بحثًا عن الأمن والاستقرار؛ وكانت عدن لها النصيب الأكبر؛ نتيجة للقرب من الصومال، مما يجعله وجهة سهلة وطبيعية للمهاجرين الفارين من الحرب.

وبحسب احصائيات رسمية أنه يوجد في عدن ومحافظات الجنوب حوالي 500000 صومالي، يتواجد معظمهم حول مدينة عدن، ولحج وأبين هناك أيضا البعض في جزيرة سقطرى. يشعر الكثير من الصوماليين بترحيب الشعب الجنوبي بهم.

الربع الأول من القرن الحادي والعشرين

تستضيف العاصمة عدن ومحافظات الجنوب الأخرى 95,815 لاجئًا وطالب لجوء، معظمهم من الصومال وإثيوبيا، ولا تزال هذه العاصمة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية الموقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951. كما لا يزال مفترق طرق جغرافي لتحركات الهجرة والتنقل العابر من القرن الأفريقي وما وراءه.

وفي دراسة إحصائية قامت بها الباحث ماجد عبدالله لفترة من 2000م الى 2014م قدرت أعداد المهاجرين من دول القرن الأفريقي(الصومال إثيوبيا جيبوتي أرتيريا) بحوالي (651512) مهاجرا أفريقيا.

جدول رقم (2)

يحدد كثافة الهجرة من القرن الأفريقي الى ساحل البحر الأحمر وخليج عدن للفترة من 2000م – 2014م

العام	الجنسية				المجموع
	الصومال	إثيوبيا	ارتريا	جيبوتي	
2000	1260	1687	2834	518	6199
2001	1895	1358	2251	452	5956
2002	1157	2004	2380	422	5936
2003	1212	5751	4676	1081	12720

10036	694	4773	3208	1361	2004
12244	556	4408	5274	2006	2005
25646	979	5166	5316	14185	2006
35212	465	5387	11575	17785	2007
55214	881	4242	17072	33019	2008
87329	2474	7123	44744	32988	2009
56133	1455	1296	34527	18855	2010
103876	798	77	75651	27350	2011
107874	358	54	84376	23086	2012
65654	358	38	54213	11045	2013
61356	151	20	463913	14272	2014
651512	11642	44725	393669	201476	الإجمالي

المصدر: الهجرة الوافدة من القرن الأفريقي الى اليمن ماجد عبدالله (٢٠١٧)[٤٦]

من الجدول السابق تبين النتائج الاتية:

هناك زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين الإجمالية على مر السنين، مع قفزة كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة.

تشكل الصومال وإثيوبيا النسبة الأكبر من المهاجرين على مدار السنوات، مما يشير إلى أسباب دفع خاصة للمهاجرة من هاتين الدولتين.

تذبذب في أعداد المهاجرين: هناك تذبذب كبير في أعداد المهاجرين من كل دولة على حدة من عام لآخر، مما قد يعكس عوامل مؤثرة متغيرة مثل الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدول المصدرة والوجهة.

جدول رقم(3)

يوضح معدل الهجرة غير الشرعية من دول القرن الأفريقي إلى عدن ولحج للفترة من 2000م2014-م

الدولة	العدد	النسبة
الصومال	201476	30%
إثيوبيا	393669	60%
ارتريا	44725	8%
جيبوتي	11642	2%
المجموع	651512	100%

(46) **ماجد عبدالله**(2017) **رسالة ماجستير بعنوان " أبعاد الهجرة الوافدة من القرن الأفريقي الى اليمن" دراسة ميدانية لمحافظتي عدن أبين، مخطوط في جامعة عدن كلية الآداب.**

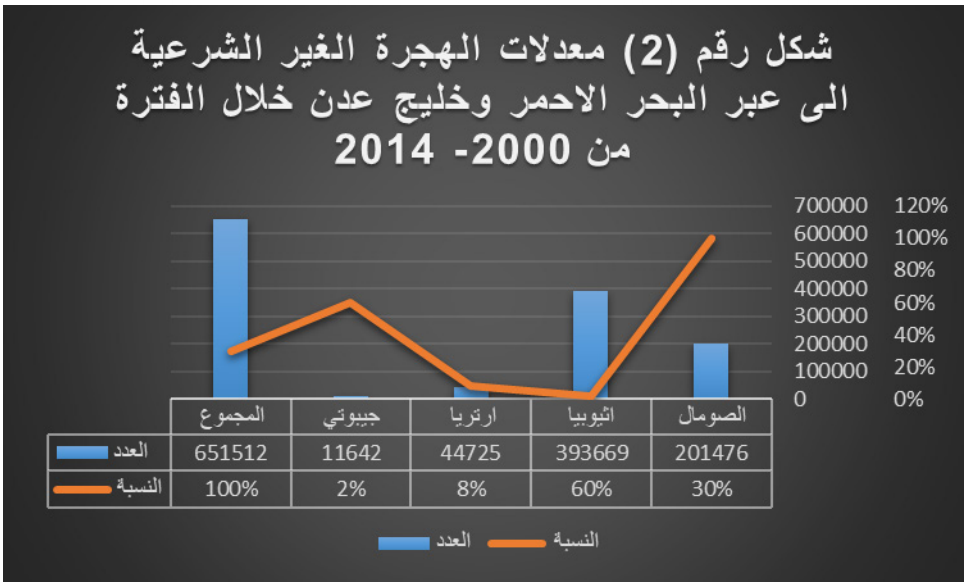

مما سبق تبين الآتي:

تساهم إثيوبيا بأكبر حصة في إجمالي السكان بنسبة 60%، مما يشير إلى أنها الدولة الأكثر كثافة سكانية بين الدول المدرجة.

تأتي الصومال في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بنسبة 30%، مما يجعلها دولة ذات وزن ديموغرافي كبير في المنطقة.

تحتلان أريتريا وجيبوتي النسب الأصغر في إجمالي المهاجرين غير الشرعيين بنسبة 8% و 2% على التوالي، مما يشير إلى أن معدلات الهجرة غير الشرعية تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية وكذلك كثافة السكان فيهما أقل بكثير مقارنة بالصومال وإثيوبيا.

وبحسب تصريحات السلطة المحلية في مديرية دار سعد لوحدها صرح الأستاذ عبود ناجي لمجلة بريم أن دار سعد فيها ما يقارب 40،000 ألف لاجي صومالي يقطنون في حي للبساتين بخلاف المهاجرين في مخيم خرز في محافظة لحج.

جدول رقم(4)

يوضح عدد المهاجرين غي الشرعيين من القرن الافريقي

الى سواحل البحر الأحمر وخليج عدن للفترة 2000م- 2014م

العام	عدد المهاجرين
2000	6199
2001	5956
2002	5936
2003	12720
2004	10036
2005	12244
2006	25646
2007	35212
2008	55214
2009	87329
2010	56133
2011	103876

2012	107874
2013	65654
2014	61356
الإجمالي	651512

تحولات الهجرة غير الشرعية من دول القرن الافريقي:

كما أسلفنا سابقا أن الهجرة غير الشرعية من دول القرن الافريقي (الصومال، اثيوبيا، جيبوتي، ارتريا) إلى العاصمة عدن ومحافظات الجنوب الأخرى شكلت حضورا كبيرا، فكانت الصومال مصدر غالبيتهم العظمى منذ اندلاع الحرب الأهلية هناك في تسعينيات القرن الماضي (استقبل اليمن أكثر من مليون مهاجر ولاجئ صومالي منذ العام 1990)، فبعدما كان الصومال مصدر غالبيتهم العظمى منذ اندلاع الحرب الأهلية هناك في تسعينيات القرن الماضي (استقبل اليمن أكثر من مليون مهاجر ولاجئ صومالي منذ العام 1990)، بات الإثيوبيون يستحوذون على النسبة الأكبر ابتداءً من العام 2015م.

ويُرجع عدد من الباحثين أن تراجع أعداد المهاجرين الصوماليين يعود إلى تحسن أوضاع الصومال اقتصادياً وأمنياً خلال السنوات الأخيرة بموازاة التدهور المستمر في أوضاع اليمن بسبب الصراع وسلسلة الأزمات الإنسانية والاقتصادية والأمنية الناتجة عنه، وإن كانت الظواهر المناخية مثل الجفاف وأحداث العنف المتصلة بنشاط الجماعات الإرهابية في الصومال لا تزال تدفع نحو استمرار الهجرة غير الشرعية إلى اليمن لكن بأعدادٍ أقل.

عوامل تزايد الهجرة غير الشرعية من اثيوبيا

أما التزايُد في أعداد المهاجرين الإثيوبيين فيمكن إرجاعه إلى عوامل متعددة سبقت الحرب الأهلية في هذا البلد (2020-2022)، وهي في مجملها عوامل اقتصادية، مثل غياب فرص العمل، وتأثير الجفاف على قطاع الزراعة الذي يضم معظم القوة العاملة في إثيوبيا (80% تقريباً)، لكن الحرب ساهمت في تزايد وتيرة الهجرة إلى اليمن في السنوات القليلة الأخيرة، سواءً بسبب تنامي العنف والمصادمات بين القوميات/العرقيات الإثيوبية المختلفة، أو نتيجة التدهور الاقتصادي الذي أحدثته الحرب.

ويمكن التدليل على هذا الارتباط بين الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا وبين الظروف الاقتصادية هناك، بوصفها الدافع الأهم والأبرز وراء هذه الظاهرة، وليس أعمال العنف والاقتتال الأهلي التي لا تزال بعض مظاهرها مستمرة وإن خفَّت حدتها بعض الشيء، عبر تتبع أعداد الواصلين إلى السواحل محافظات الجنوب العربي وخليج عدن من المهاجرين من دول القرن الأفريقي، وأغلبيتهم إثيوبيين، ومقارنتها تاليا مع معدل أحداث العنف وأعداد الضحايا بسببها في إثيوبيا خلال نفس الفترة.47

جدول رقم(5)

يوضح معدل الهجرة غير الشرعية من دول القرن الأفريقي للفترة من -2015 2024م

م	العام	العدد	النسبة
1	2015	7,535	1%
2	2016	30,535	5%
3	2017م	75،000	10%
4	2018م	150000	21%
5	2019م	138,213	17%
6	2020م	37,535	6%
7	2021م	27,693	3%
8	2022م	23233	10%
9	2023م	97,210	13%
10	2024م	108000	14%

(47) **مَخاطِر مُتنقِّلة: تحولات الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن وتداعياتها الاقتصادية والأمنية**
https://www.epc.ae/ar/details/featured/tahawulat-alhijra-ghayr-alsharei

المجموع	744,954	100%
المصدر: منظمة الهجرة الدولية (IOM) في تقريرها ربع السنوي عن مراقبة تدفق المهاجرين		

يقدم الجدول بيانات عن عدد المهاجرين ونسبتهم لكل عام من 2015 إلى 2024. وتشير النسب المئوية إلى نسبة عدد المهاجرين في كل عام بالنسبة إلى إجمالي عدد المهاجرين خلال الفترة المذكورة.

أعلى نسبة: شهد عام 2018 أعلى نسبة من إجمالي عدد المهاجرين، حيث بلغت نسبته 21%.

السنوات الأعلى: تلت عام 2018 سنوات 2019 و2024، والتي سجلت أيضًا نسبًا عالية.

التقلبات: نلاحظ تقلبات كبيرة في النسب بين الأعوام، مما يشير إلى عوامل مؤثرة متغيرة.

السنوات الأدنى: سجلت أعوام 2015 و2021 أدنى نسب.

المتوسط الحسابي: يبلغ متوسط عدد المهاجرين سنويا حوالي 74,495 مهاجر.

المدى: يمتد المدى من 7,535 مهاجر في عام 2015 إلى 150,000 مهاجر في عام 2018، مما يشير إلى تباين كبير في الأعداد.

الانحراف المعياري: يعكس الانحراف المعياري درجة تشتت البيانات حول المتوسط، مما يعطي مؤشرًا على مدى تباين الأعداد من سنة إلى أخرى.

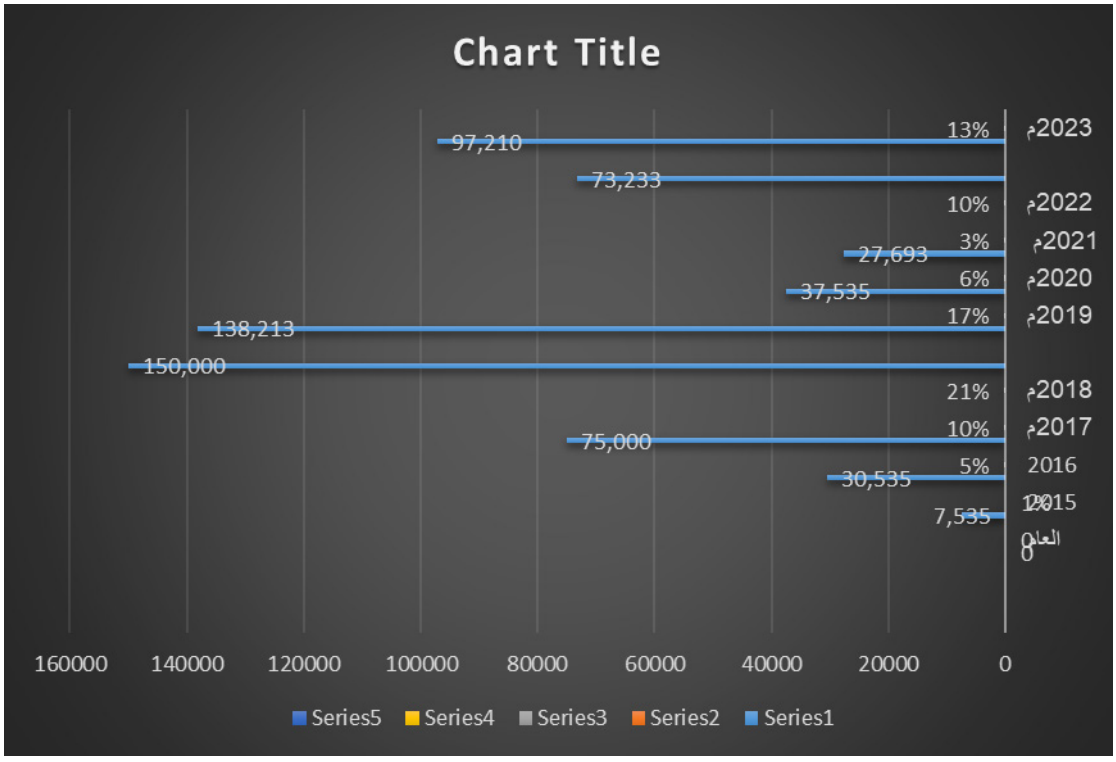

كما يُعد مستوى دخول المهاجرين الأفارقة في العام الماضي، أعلى بنسبة 49% من إجمالي الوافدين منهم في عامي 2020 و2021 مجتمعين، واللذان قدم فيهما 37,535 مهاجر، لكنه أقل بنسبة 30% عن عام 2019 الذي شهد رقمًا قياسيًا للمهاجرين الأفارقة الوافدين إلى البلاد.

وهناك نشاط يُقدر بملايين الدولارات، من الإتجار بالمهاجرين وابتزازهم، مع مرورهم بالأراضي اليمنية، لذلك لم يكن غريبا وصول أكثر من 50 ألف مهاجر من الصومال وإثيوبيا – بينهم 30 ألف طفل – لليمن بين يناير/ كانون الثاني وأغسطس/ آب 2017، بحسب لمنظمة الدولية للهجرة.

وحتى فبراير/ شباط 2018، كان اليمن يستضيف نحو 281 ألف لاجئ منهم الكثير من الصوماليين، المعترف بهم كلاجئين

تلقائيا، وطالبي لجوء، وربما يكون العدد أكبر من ذلك بكثير بالنظر إلى المشاكل التي يواجهها المهاجرون لدى التسجيل لدى وكالات الإغاثة الإنسانية. ووفق إحصائيات منظمة الهجرة الدولية؛ فإن أكثر من 150 ألف مهاجر وصلوا إلى سواحل البحر الأحمر وخليج عدن عام 2018، بزيادة ناهزت 50 % مقارنة بعام 2017 م. أما عام 2019 فقد شهد وصول 107 آلاف حتى بداية شهر أكتوبر الماضي.48

جدول رقم(6)

يوضح معدل الهجرة غير الشرعية للعام 2023م

م	الشهر	العدد	النسبة
1	يناير	10,707	11%
2	فبراير	10,726	12%
3	مارس	20,020	19%
4	ابريل	13,414	14%
5	مايو	11,463	13%
6	يونيو	9,510	10%
7	يوليو	9,500	9%
8	أغسطس	4,176	5%
9	سبتمبر	1,551	1%
10	أكتوبر	1,169	1%
11	نوفمبر	1,465	2%
12	ديسمبر	1,679	3%
المجموع		95370	100%
منظمة الهجرة الدولية (IOMفي تقريرها ربع السنوي عن مراقبة تدفق المهاجرين،			

الجدول يقدم لنا صورة واضحة حول عدد المهاجرين ونسبتهم لكل شهر من العام. النسبة المئوية هنا تمثل نسبة عدد المهاجرين في كل شهر بالنسبة للإجمالي السنوي. وتشير الإحصائيات إلى أن شهر مارس أعلى عدد من المهاجرين وأعلى نسبة مئوية، يليه شهر أبريل. 2023، حيث احتل شهر مارس المرتبة الأولى في عدد المهاجرين الوافدين من القرن الأفريقي إلى سواحل خليج عدن والبحر الأحمر؛ وبنسبة ((19%، يليه شهر أبريل بنسبة (13%) ثم شهر مايو بنسبة (13%)، وشهر يناير بنسبة(11) وشهر يونيو بنسبة(10%).

وسجلت أقل الأشهر: شهدت أشهر سبتمبر وأكتوبر وأغسطس أقل عدد من المهاجرين وأقل نسبة مئوية. نلاحظ أيضا تقلبات كبيرة في عدد المهاجرين من شهر لآخر، مما يشير إلى عوامل مؤثرة متغيرة، وبشكل عام، تشير البيانات إلى أن الأشهر الأولى من العام (يناير، فبراير، مارس) شهدت أعدادًا أعلى من المهاجرين مقارنة بالأشهر الأخيرة. قد يكون هناك عدة أسباب وراء هذا التفاوت، مثل الظروف المناخية، الأعياد والمناسبات، أو التغيرات في السياسات الحكومية المتعلقة بالهجرة وتشير التقلبات في الأعداد إلى أن عوامل متعددة تؤثر على قرارات الهجرة، وقد تتغير هذه العوامل من شهر لآخر.

(48) **رأس العارة.. طريق طالبي اللجوء الإثيوبيين نحو الجحيم** https://euromedmonitor.org/ar/article/3394

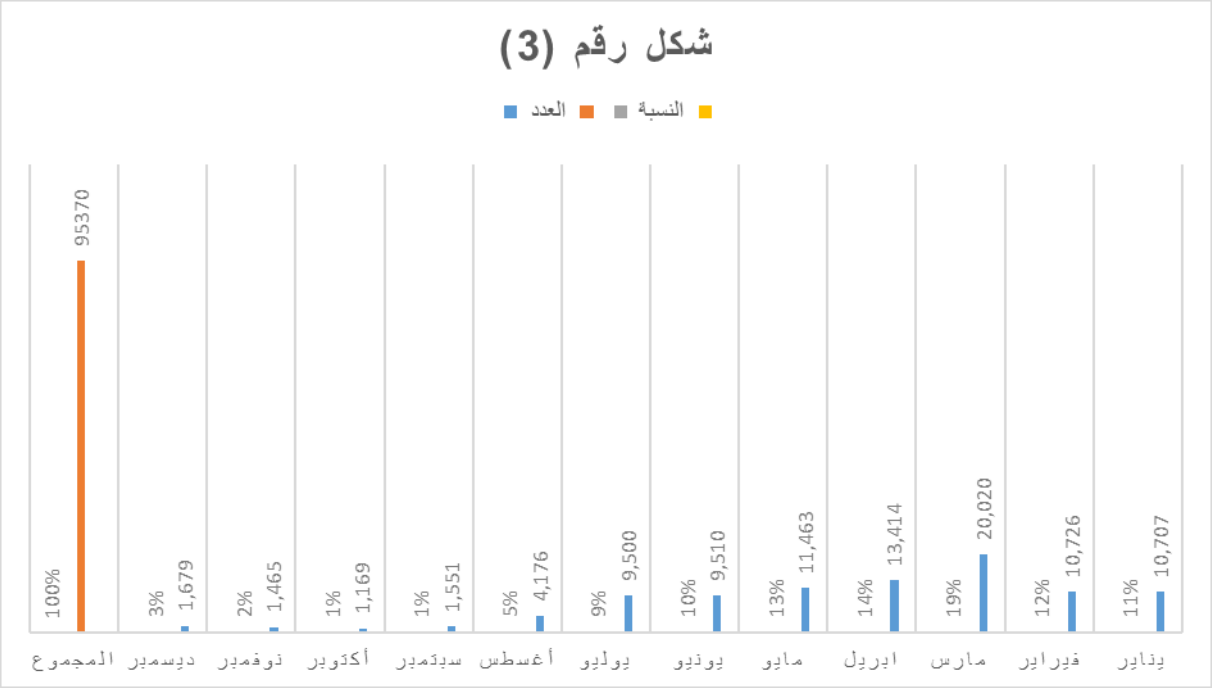

ارتفع عدد المهاجرين الأفارقة الوافدين إلى اليمن خلال الربع الأول من العام الجاري 2023، مسجلًا الرقم الأكبر على الإطلاق خلال الخمس سنوات الأخيرة. وقالت منظمة الهجرة الدولية (IOM) في تقريرها ربع السنوي عن مراقبة تدفق المهاجرين، أنها سجلت دخول ما مجموعه 41,453 مهاجر أفريقي إلى اليمن، خلال الفترة من يناير - مارس 2023، وبمتوسط زيادة تقدر بأكثر من 200% عن نفس الفترة خلال الأربعة الأعوام الماضية.

وتظهر الإحصائيات أن الأشهر الخمسة الأخيرة من العام الماضي؛ وتحديدًا بداية من أغسطس، شهدت انخفاضًا ملحوظًا في تدفق المهاجرين الأفارقة إلى اليمن، حيث تم تسجيل دخول 4,176 في أغسطس، و1,551 في سبتمبر، و1,169 في أكتوبر، و1,465 في نوفمبر، و1,679 في ديسمبر[49].

وأرجعت «الهجرة الدولية» سبب انخفاض عدد المهاجرين الوافدين إلى اليمن في الأشهر الأخيرة إلى الحملة الأمنية المشتركة ضد مهربي المهاجرين، التي بدأت في أغسطس 2023 بهدف الحد من عبورهم إلى البلاد باتجاه السعودية ودول الخليج الأخرى، وقد تركزت الحملة على ساحل محافظة لحج، الذي كان يُعدُّ نقطة دخول مهمة لعدد كبير منهم، ما أدى إلى انخفاض مطرد في تدفقهم عبر هذا الساحل حتى توقف تماما خلال الأشهر الخمسة الماضية.

• زادت الحركات التي تم تتبعها في أوبوك نحو شبه الجزيرة العربية بنسبة 58٪ بين مايو ويونيو، متجاوزة أعلى عدد من الحركات التي تم تتبعها في ديسمبر 2023 (7403). وبالتالي، يمثل شهر يونيو 2024 أعلى رقم منذ بدء عمليات مراقبة التدفق في أوبوك في عام 2019. وبالمثل، زادت هذه الحركات بنسبة 41٪ عن عام 2023 (22،698) للفترة من يناير إلى يونيو على الرغم من العمليات التي أجريت ضد الهجرة غير النظامية في محافظة لحج، نقطة الهبوط الرئيسية للمهاجرين الذين يعبرون مضيق باب المندب من جيبوتي.

• عند مقارنة الفترة من يناير إلى يونيو بين عامي 2023 (19،476) و2024، هناك زيادة بنسبة 43٪ في الحركات التي تم تعقبها في بوساسو المتجهة إلى اليمن.

• لقي ما لا يقل عن 49 مهاجرًا حتفهم وفقد 140 آخرون بعد انقلاب قارب قبالة سواحل اليمن. انقلبت السفينة التي كانت تحمل 260 مهاجرًا (115 مواطنًا صوماليًا و145 إثيوبيا) في 10 يونيو بالقرب من الغريف بمحافظة شبوة. وكان من بين الذين فقدوا أرواحهم 31 امرأة و6 أطفال.

(49)https://www.adengad.net/news/720561

في عام 2024، تم ترحيل 1095 مهاجرًا من عُمان إلى اليمن، بزيادة قدرها 40% مقارنة بعام 2023 (781)50

تشير المنظمات الدولية إلى أن الإثيوبيين يشكلون نسبة 93% من المهاجرين خلال السنتين الأخيرتين والبقية من الصومال، إذ إن أغلب الصوماليين بدأوا الهجرة منذ بداية سنة 2000 وانخفضت مستوى الهجرة في الفترة الأخيرة.

(50) **الهجرة على طول الممر الشرقي (يونيو 2024)** https://dtm.iom.int/reports/migration-along-eastern-corridor-june-2024

المبحث الثاني

الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى عدن

الدو افع، المسارات، والتحديات

إن الأزمات التي تعيشها منطقة القرن الأفريقي منذ ما يزيد من ثلاثين سنة قطاعات كبيرة من مواطني هذه الدول إلى البحث عن إيجاد حلول لما يواجهونه من مشكلات اقتصادية وأمنية وسياسية عبر خوض مغامرات غير محسوبة العواقب والمآلات، مما يعرضهم لمخاطر عديدة ارتفعت وترتيبها بعد تفجر الأوضاع في اليمن حيث ازدادت الهجرات وازدادت المخاطر في ظل ضعف واضح للمؤسسات الدولية في التعامل مع المهاجري واللاجئين الأفارقة الذين يتخذون اليمن معبرا أو مقصدا في حد ذاته.

تعد الهجرة غير الشرعية تحديًا عالميًا أثر بشكل كبير على دول القرن الأفريقي، بما في ذلك اليمن، لا سيما عدن والمدن الجنوبية. ورغم أن مسارات الهجرة غير الشرعية معروفة بشكل عام، إلا أن صعوبة مراقبتها تعود إلى عوامل متعددة منها الطبيعة الجغرافية للمنطقة والظروف السياسية والأمنية المعقدة. وتتعدد أسباب هذه الظاهرة، بدءًا من الحروب والنزاعات وانتهاء بالفقر والبطالة. ومع تحول اليمن، وخاصة الجنوب، من بلد مصدر للهجرة إلى بلد مستقبل لها، أصبح من الضروري وضع سياسات شاملة للتعامل مع هذه الظاهرة المعقدة ومتعددة الأوجه.

أولا: الدوافع والأسباب للهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى عدن

لقد تتعدد وتتنوع الدوافع وراء الهجرة غير الشرعية، إذ قد تتداخل عوامل متعددة في دافع واحد. وبالتالي، فإن الهجرة كظاهرة اجتماعية معقدة، لها أسباب متشابكة ومتداخلة. وعلى الرغم من تعدد هذه الأسباب، إلا أنها غالبا ما ترتبط بالجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تلعب عوامل أخرى، مثل العوامل التاريخية والثقافية، دورًا مساعدًا في بعض الحالات.

أ - العوامل السياسية والتاريخية:

تعد الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية في جمهورية إثيوبيا، الناتجة عن صراعات عرقية أو دينية، أحد الدوافع الأساسية للهجرة القسرية. فالأفراد الفارون من مناطق النزاع يتعرضون لمجموعة من المخاطر الجسيمة، منها الاضطهاد الديني، والترهيب، والقمع، والإبادة الجماعية، ما يدفعهم إلى البحث عن ملاذ آمن. ويتم تصنيف هذه الحركة السكانية تحت مسمى «الهجرة القسرية» أو «اللجوء».

صنف إثيوبيا ضمن الدول منخفضة الدخل، حيث تحتل مرتبة متأخرة في مؤشر التنمية البشرية وفقًا للأمم المتحدة. يعيش غالبية سكانها في فقر مدقع، إذ يتجاوز معدل الفقر 44%، ويعاني الكثيرون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. يعتمد الاقتصاد الإثيوبي بشكل كبير على الزراعة، التي تتأثر سلبًا بالتغيرات المناخية والجفاف المتكرر، مما يفاقم من حدة المشكلة. النمو السكاني السريع يضع ضغطًا إضافيًا على الموارد الطبيعية المحدودة، مما يؤدي إلى تدهور الأراضي وزيادة الفقر.»

لقد شهدت إثيوبيا مجاعات متكررة على مر العقود، حيث خلفت المجاعة التي ضربت البلاد في عامي 1983 و1984 أكثر من مليون ضحية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فقد عانت البلاد من أزمة غذائية أخرى في مطلع عام 2009، وما زالت آثارها مستمرة حتى اليوم، مما يستدعي تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لأكثر من 10 ملايين شخص، وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي.

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

تعد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في إثيوبيا، وخاصة في مناطق مثل وولو، دافعًا رئيسيًا للهجرة. يعاني سكان هذه المناطق من فقر مدقع، وتهميش، ونقص في فرص العمل والتعليم. هذا الوضع يدفع بالكثيرين، وخاصة النساء، إلى الهجرة بحثًا عن حياة أفضل، حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى طرق غير شرعية. تتزايد حالات استغلال النساء المهاجرات، وتعرضهن للإيذاء والعنف، مما يدفع بعضهن إلى الانتحار. تؤكد العثور على جثث لنساء إثيوبيات في مطار أديس أبابا قادمين من دول الخليج على حجم هذه المشكلة.

وتشير الدراسات إلى أن العوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر والبطالة تمثل نحو 70% من دوافع الهجرة بالنسبة للسكان في إثيوبيا، حيث يسهم الفقر بنسبة 49% كسبب رئيسي للهجرة، تليه البطالة والتي تشكل 20% من المهاجرين وعدم الحصول على فرص للعمل أو للتدريب من أجل الحصول على حياه كريمة.

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن عدد المهاجرين الإثيوبين عام 2010 يقدرون بنحو 620000 شخص كنسبة 0.7 % من السكان، وتشير اتجاهات الهجرة الإثيوبية إلى أن الوجهة الأولى للمهاجرين الإثيوبيين تكون إلى منطقة الخليج عبر البحر الأحمر وخليج عدن حيث تشير التقديرات أن أكثر من 130000 امرأة وطفل إثيوبي يعملون في منطقة الخليج والذين تتراوح أعمارهم بين 20 – 30 عامًا والأطفال تقل أعمارهم عن 13 عامًا. وأغلب هؤلاء من الشباب والمهاجرين غير المتزوجين، يظلون في القارة باحثين عن فرص عمل في المراكز الحضرية.

يعبر المزيد من الأشخاص من منطقة القرن الأفريقي، وخاصة إثيوبيا والصومال، الحدود الدولية كمهاجرين غير شرعيين – دون وثائق أو موافقات رسمية - سعيًا وراء الأمل في حياة أفضل في شبه الجزيرة العربية. يعد الكثير من الباحثين أن السبب الرئيسي للهجرة الشرعية يكمن في غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة أو التي تسمى سائرة في طريق النمو، وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم أقطابا مهمة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين السريين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور.

ثانيا: طرق الهجرة غير الشرعية:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأحمر وخليج عدن من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول في المنطقة، وتلعب منافذ التهريب دورا حيويًا في تسهيل هذه الهجرة.

لا تقتصر طرق الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأحمر وخليج عدن بل تطال عدد من المناف البحرية والبرية، وتستخدم عدد من وسائل النقل كالقوارب والاختباء في السيارات والشاحنات والمشي على الاقدام لمسافات طويلة، معرضين حياتهم لمخاطر متعددة ومغامرة محفوفة بالمخاطر، ومع ذلك يدفع اليأس الكثيرين إلى المخاطرة بحياتهم من أجل تحقيق حلمهم في حياة أفضل.

يسلك المهاجرون غير الشرعيين من دول القرن الأفريقي عدة طرق بحرية مختلفة، عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والبحر الأحمر وغالبًا ما تكون هذه الطرق تحت سيطرة شبكات تهريب منظمة، تعمل على تهريب المهاجرين بشكل غير قانوني.

ينقسم الطريق الشرقي إلى طريقين، يمر أحدهما عبر الصومال، حيث يلتقط المهربون المهاجرين في نقاط عدة منتشرة على طول ولاية أرض الصومال. وسجلت حوادث حيث يقوم المهربون بالإساءة أو اختطاف المهاجرين الذين لا يحملون معهم تكاليف الرحلة، ومطالبة عوائلهم في إثيوبيا بدفع فدية.

«يعبر معظم الإثيوبيين إلى اليمن بطريقة غير شرعية كمهاجرين غير نظاميين، وذلك عبر البحر من جيبوتي وبونتلاند والصومال. كما يذكر تقرير صادر عن المجلس الدنمركي للاجئين ومنظمة الهجرة المختلطة الإقليمية (RMMS) في أكتوبر الماضي بعنوان "خيارات يائسة: الظروف والمخاطر والفشل في الحماية التي تؤثر على المهاجرين الإثيوبيين في اليمن"، أن أوبوك في شمال جيبوتي تعد نقطة عبور شهيرة لهؤلاء المهاجرين القادمين من المناطق الحدودية بين إثيوبيا والصومال."

منافذ الانطلاق في الجانب الأفريقي

شهد الطريق الشرقي، أحد أكثر ممرات الهجرة ازدحامًا وخطورة عالميًا، تدفق مئات الآلاف من المهاجرين سنويًا، أغلبهم من إثيوبيا وإريتريا والصومال. يدفع هؤلاء المهاجرون آمالًا كبيرة في تحقيق دخل أعلى بكثير مما يمكنهم الحصول عليه في بلدانهم الأصلية، حيث يتوقعون كسب ما يصل إلى خمسة أضعاف الأجر. وقد شهد عام 2023 زيادة ملحوظة في أعداد المهاجرين، حيث غادر حوالي 300 ألف إثيوبي باتجاه شواطئ جيبوتي والصومال، ووصل أكثر من 93,500 مهاجر من القرن الأفريقي إلى اليمن، بزيادة نسبتها 26% عن العام السابق. وتشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع أعداد المهاجرين عبر هذا الطريق في عام 2024."

ما هي الطرق التي يسلكها المهاجرون للوصول إلى سواحل البحر الأحمر وخليج عدن وما هي وجهاتهم النهائية:

-1هرجيسا: تسبق الوصول إلى المنافذ البحرية رحلة تهريب واستعداد لعبور المنافذ الحدودية البرية، غالبا ما تكون رحلات سير

على الأقدام وبعد تجميع الأعداد المطلوبة في المنافذ البحرية تنطلق المجموعات عبر البحر وصولا إلى الشواطئ اليمنية، وتعد هرجيسا عاصمة أرض الصومال نقطة تجمع لانطلاقة هؤلاء عبر البحر.

-2 بوصاصو: إضافة إلى الصوماليين يتجمع الإثيوبيين في وشالي الإثيوبية أولا ومن ثم ينطلقون إلى بونت لاند بعد تجميعهم ومن ثم تنطلق رحلتهم في مياه البحر الأحمر وخليج عدن إلى محافظات الجنوب.

-3 بوركو: وهي ثاني أكبر مدن صومالي لاند وتبعد حوالي 100 كلم عن هرجيسا العاصمة ومسار بوركوا يسلكه عادة الإثيوبيون القادمون من العمق الإثيوبي أو الإقليم الصومالي في إثيوبيا.

جيبوتي: تعد الشواطئ الجيبوتية كذلك إحدى نقاط الانطلاق صوب محافظات الجنوب من القرن الأفريقي خاصة للمناطق القريبة منها والتي تعرف الشبكات العاملة في تهريب البشر كيفية التعامل معها ويغلب على العابرين عبر جيبوتي العنصر الأرومي ويتخذون من مركزي تاجوراء وأوبوك ملاذا مؤقتا إلى حين جمع مبلغ يساعد في استكمال رحلة العبور.

في السودان: بورتسودان: ميناء بورتسودان على البحر الأحمر يشهد نشاطًا محدودًا للتهريب مقارنة بالمنافذ الأخرى، ولكنه لا يزال يمثل نقطة انطلاق محتملة للمهاجرين.

في إريتريا: أسمرة: رغم الرقابة المشددة على الحدود الإريترية، إلا أن بعض المهاجرين يتمكنون من الوصول إلى السواحل الإريترية والانطلاق منها إلى ساحل البحر الأحمر وخليج عدن.

وإذا نظرنا إلى العوامل المؤثرة في اختيار تلك المناطق منافذ التهريب فهي ترجع لعدة عوامل أبرزها:

الظروف الأمنية: المناطق التي تشهد صراعات وحروب تكون أكثر عرضة للتهريب، نظرًا لضعف الرقابة الحكومية.

الظروف الاقتصادية: المناطق الفقيرة التي تعاني من البطالة والفقر تكون أكثر جاذبية للمهربين والمهاجرين.

البنية التحتية: وجود موانئ صغيرة وقوارب صيد يسهل تهريب المهاجرين.

شبكات التهريب: وجود شبكات تهريب منظمة تعمل في المنطقة.

التعاون الدولي: ضعف التعاون الدولي في مكافحة التهريب يزيد من جاذبية هذه المنافذ.

منافذ الوصول على ضفتي البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي

ومن أهم هذه الطرق والمنافذ التي يستخدمها المهاجرون بين ضفتي البحر الأحمر وخليج عدن ما يلي:"

منافذ الهجرة عبر العاصمة عدن:

تمتلك العاصمة عدن موقع استراتيجي متميز مما جعلها قبلة للمهاجرين من القرن الأفريقي أو المهاجرين الداخلين من اليمن، وهي بوابة الجزيرة العربية للعالم الخارجي، فهي تقع على بحر العرب المفتوح بتجاه منطقة القرن الأفريقي وتوجد بها المنافذ رسمية للهجرة الوافدة المتمثلة بالميناء والمطار إضافة إلى وجود فيها المنفذ الغير رسمي مثل (راس عمر، وفقم) كما تشكل هذه العاصمة عدن عمقا تاريخيا للهجرة.

-2 منافذ الهجرة عبر محافظة لحج.

يتركز في محافظة لحج المعسكر الرئيسي لإيواء اللاجئين من القرن الأفريقي في منطقة (خرز) الذي تم أنشاءه في منتصف التسعينات ميلادي من القرن الماضي وهو بتوسع حيث يعد المركز الوحيد الذي تقدم وتتضح رعاية مفوضية للأمم المتحدة للاجئين والمتسللين وحسب تقدير المفوضية يوجد فيه ما يقارب (16000) لاجئ وهي نسبة ضئيلة بالنسبة لعدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية، واهم منافذ الهجرة الوافدة من القرن الأفريقي هي (خور عمير، وراس العارة، وطور الباحة).

-3 منافذ الهجرة عبر محافظة شبوة

تمتلك محافظة شبوة شريط ساحلي طويل يبلغ طولة(224كم) وتوجد فيه الكثير من المنافذ في كل من (بئر علي، وميفعة، والرضوم، ووكيد، والمشية، وبلحاف) وهذه مناطق تشكل المركز الاول لقدوم المهاجرين ويوجد في هذه المحافظة مكتب فرعي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز لتسجيل المهاجرين الراغبين إلا أنه نتيجة الاوضاع الاجتماعية والامنية المتدهورة

في عام الالتحاق بمخيبات اللاجئين إلى مخيم خزر في محافظة لحج والبقية يتركون وشئنهم يتنقلون بين المحافظات اليمنية.

ويأتي خليج عدن في المرتبة الثانية باعتباره أكثر الممرات استخداما في الهجرة بعد البحر الأبيض المتوسط، كما تأتي إثيوبيا في أول القائمة المصدرة للاجئين والمهاجرين الاقتصاديين في أفريقيا، وتعد شبكات التهريب هي أكثر الوسائل التي يستخدمها المهاجرون في الوصول إلى مقاصدهم، وأن أزمة الهجرة في القارة الأفريقية تختلف من مطقة إلى أخرى ولكنها تتشابه إلى حد كبير في منطقة القرن الأفريقي التي تعد أكبر مصدر للمهاجرين واللاجئين في السنوات العشرين الأخير وهي ثمرة التقاء الفقر والفساد وسوء الإدارة في هذه الدول، وبالتالي فستظل المشكلات متوالدة والهجرة متواصلة دون معالجة جذور المشكلات المتسببة في ذلك.

وتعد المكلا وبريم وشقرة وبلحاف والهيبالة وبئر علي أبرز المنافذ التي تستخدمها شبكات التهريب في الدخول إلى محافظات الجنوب.

وبعد أن يحالف الحظ البعض بالوصول إلى المملكة العربية السعودية، لا يجدون ملاذًا آمنا. فهم يعتقلون ويحتجزون في سجون تفتقر إلى أدنى معايير الإنسانية. ويتعرضون للتعذيب والضرب، مما يترك آثارًا نفسية وجسدية عميقة. وحتى بعد الإفراج عنهم، فإنهم يواجهون خطر الترحيل القسري إلى بلدانهم الأصلية، حيث تنتظرهم مصائر مجهولة.

بعض الطرق الشائعة التي يستخدمها المهربون والمهاجرون:

القوارب الصغيرة:

الزوارق المطاطية: تعد الزوارق المطاطية الصغيرة من أكثر الوسائل شيوعًا للتهريب، نظرًا لسهولة نقلها وسرعتها. قوارب الصيد: يتم تعديل قوارب الصيد لتستوعب أعدادًا كبيرة من المهاجرين، ويتم إخفاؤهم تحت الحمولة. والسفن الصغيرة: تستخدم السفن الصغيرة في بعض الأحيان لتهريب أعداد كبيرة من المهاجرين، خاصةً عند التحرك لمسافات طويلة.

2. السفن التجارية:

الاختباء في حاويات الشحن: يختبئ المهاجرون داخل الحاويات الشحن، وهي طريقة خطيرة جدًا قد تؤدي إلى الاختناق أو الموت. الاختباء في أجزاء أخرى من السفينة: يختبئ المهاجرون في أماكن يصعب الوصول إليها في السفينة، مثل غرف المحركات أو خزانات الوقود.

ثالثا: المخاطر التي تهدد المهاجرين الإثيوبيين

يشهد العالم تزايدًا ملحوظًا في ظاهرة الهجرة، وخاصة هجرة الأفارقة بحثًا عن حياة أفضل. إلا أن هذه الرحلة محفوفة بالمخاطر، حيث يتعرض المهاجرون، وخاصة الإثيوبيين، لمجموعة واسعة من التحديات التي تهدد حياتهم وكرامتهم. من أبرز هذه التحديات الاستغلال والاتجار بالبشر.

اوّل ما يواجه المهاجر غير الشرعي هو تأمين المبلغ الكبير المطلوب لسداد رسوم المهربين، والتي تتراوح عادة بين 1000 و5000 دولار أمريكي. يمثل هذا المبلغ عبئًا ثقيلا على المهاجر وأسرته، مما يدفعهم إلى اتخاذ قرارات صعبة مثل بيع ممتلكاتهم أو الاستدانة بفوائد باهظة.

وتمثل رحلة المهاجرين الأفارقة عبر البحر الأحمر وخليج عدن مغامرة محفوفة بالمخاطر، تبدأ من اللحظة التي يغادرون فيها بلدانهم الأصلية. فالمهربون، الذين يستغلون يأس هؤلاء الأشخاص، يحشرونهم في قوارب متهالكة مكتظة، مما يعرض حياتهم للخطر. وقد غرق عدد كثير من القوارب هو أحد أبرز المخاطر التي تهدد المهاجرين، حيث لا يتردد المهربون في إلقاء العشرات منهم في البحر للتخلص منهم أو لابتزاز ذويهم.

ويشكل رحلة الوصول إلى مراكز الانطلاق الفصل الثاني من المأساة. فالمهاجر الذي يختار السفر؛ متخطيًا حدودًا بعيدة عن أعين السلطات. سواء أكان مساره عبر البحر أم البر، فينتظره قطع مسافات شاسعة عبر الصحراء، في رحلة محفوفة بالمخاطر مع المهربين. وبالمثل، فإن جميع طرق الهجرة عبر الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن تتطلب اجتياز عقبات جغرافية وسياسية كبيرة.

وبمجرد نجاح المهاجر في تخطي هذه العقبات والوصول إلى الشاطئ، يبدأ الفصل الثالث والأخطر من رحلته: عبور البحر، الذي

يعد نقطة انطلاق رئيسية للعديد من المهاجرين المتجهين إلى دول الخليج، يتجمع المهاجرون غير الشرعيين في أماكن معزولة، منتظرين إشارة الانطلاق من المهربين. وغالبًا ما يتم اختيار أوقات الليل الداكنة، وخاصة عندما يكون القمر محجوبًا، لتنفيذ عمليات العبور. وتستخدم في هذه العمليات قوارب مطاطية صغيرة مصممة لحمل عدد محدود من الأشخاص، إلا أنها تُحمل بأعداد تفوق طاقتها بكثير، لتصل إلى ضعف أو ثلاثة أضعاف الحمولة المسموح بها. كما تستخدم قوارب خشبية قديمة، يتم تحميلها بأعداد كبيرة من المهاجرين تتجاوز بكثير سعتها الآمنة."

إذا تمكن القارب من عبور البحر بسلام دون أن تتأثر الرحلة بعوامل طبيعية مثل الرياح والأمواج العاتية، ينتقل المهاجرون إلى مرحلة جديدة من رحلتهم الشاقة. ففي الغالب، يتم اعتراضهم من قبل خفر السواحل في الدولة المستقبلة قبل أن يصلوا إلى الشاطئ. وبعد اعتقالهم وإعادتهم إلى نقطة الانطلاق، يعيد الكثيرون المحاولة مرة أخرى، وربما أكثر من مرة، وذلك بسبب الاتفاقات التي يبرمونها مع المهربين الذين يضمنون لهم تكرار المحاولة. هذا الضمان يشجع الكثير من المهاجرين على المخاطرة بحياتهم وتسليم مصيرهم في أيدي المهربين.

وتنتهي معاناة المهاجرين الأفارقة بعبورهم للبحر الأحمر. فبعد الوصول إلى اليمن، والذي يعد بالنسبة للكثيرين مجرد محطة عبور، تنتظرهم مخاطر جديدة وأكثر قسوة. فعصابات التهريب تتربص بهم في كل مكان، تخطفهم وتطلب فدية مالية كبيرة مقابل إطلاق سراحهم. ولا تقتصر معاناتهم على ذلك، بل يتعرضون أيضًا لمعاملة قاسية من قبل حرس الحدود على جانبي الحدود اليمنية السعودية. فالتقارير تتحدث عن حالات تعذيب وإطلاق نار واحتجاز في ظروف غير إنسانية.

المبحث الثالث

قصص إنسانية يرويها المهاجرون الإفارقة

تعتبر الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن ظاهرة معقدة تتضمن أبعاداً إنسانية واقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة. إن كتابة قصص إنسانية عن هؤلاء المهاجرين تتيح لنا إلقاء الضوء على معاناتهم وتحدياتهم، وكشف النقاب عن الأسباب الدافعة وراء هجرتهم، وتسليط الضوء على الآثار المترتبة على هذه الهجرة على الأفراد والمجتمعات.

التعذيب هو "أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها"

أجرى الباحثون عدد من المقابلات مع بعض المهاجرين أثناء إعداد هذه الدراسة قالوا إن تعرضوا للحبس والتعذيب؛ لإجبارهم على عمل مكالمات هاتفية لأقاربهم أو أصدقائهم لطلب النقود. وقالوا إنهم تعرضوا لهم بالضرب – باللكمات والعصي والكابلات.

وفي قصص تعذيب وثقتها منظمة هيومن رايتس ووتش: على لسان " أرايا غيبريميديهين، 16 عامًا، من قرية في منطقة تيغراي بإثيوبيا، قال لـ عندما وصلنا [إلى المعسكر] قال المُعذِب: "مرحبًا بكم في جهنم". أصابنا الخوف وسألنا: "ما هو قصدك؟ نريد الذهاب للسعودية. ما قصدك بهذا الكلام؟" ثم دخلنا البيت. قام أربعة من الأورومو [الإثيوبيين] بضربنا وقالوا لنا أن نقف في صف. بدأوا في السؤال: "هل معكم أرقام [هاتف]؟" قال أحد الرجال لا، وقال آخر نعم. قالوا لمن رد قائلًا لا: "لا يمكنك قول لا، إذا قلت لا، فسوف تموت... ثم اقتربوا مني وقالوا: "اعطنا رقمًا".

قلت ليس لي أي أصدقاء في السعودية. قال الرجل: "اتصل بإثيوبيا". شرحت أن أبي وأمي فقراء. قال: "اتصل!" اتصلت بإثيوبيا، بأمي، وقلت لها إنني عالق في اليمن. [قلت] "إذا عملت فسوف أعيد هذه النقود، لكن إذا مُت فلن أقدر". أجابت: "ليست عندي أي نقود. عندي بقرة واحدة ولن يشتريها أحد. إذا أذوك فليؤذوك إذن، ليس بوسعي شيء". سأل الرجل ماذا قالت. كان يتحدث لغة التيغرينيا بدوره، لذا قلت له ماذا قالت. [أمسك بالهاتف وقال]: "لا تحتاجين ابنك، ماذا تقصدين؟ سوف يموت". قالت له: "اقتلوه. عندما تقتلوه أخبروني وسوف أجلس وأبكيه". ثم بدأ الرجل في ضربي"51

قال محمد إن رجلًا آخر من منطقة تيغراي اتصل بأسرته، يطلب منهم إرسال النقود للمُتجِرين. وذات يوم ضرب الحراس ذلك الرجل بدوره بفأس، حتى مات أمام المهاجرين الآخرين. قال محمد: "لم أعرف السبب". قال الحراس الإثيوبيين فيما بعد له إن المُتجِرين رتبوا لوسيط محلي في إثيوبيا لأن يذهب لبيت أسرة الرجل في تيغراي لأخذ النقود، على حد قول محمد. عندما وصل الوسيط كانت الشرطة بانتظاره. قبضوا عليه واحتجزوه عدة أيام، لكنه دفع رشوة وخرج، على حد قول محمد. عندما اتصل الوسيط بزملائه في اليمن، ضربوا الرجل حتى مات، على حد قول محمد.52

وبعد الوصول إلى اليمن، لا يجد المهاجرون ملاذًا آمنًا. فهم يواجهون شبكات تهريب منظمة تحتجزهم في ظروف قاسية، وتعذبهم، وتستغل أجسادهم. يتعرضون للضرب، والحرمان من الطعام والشراب، والاغتصاب. كما يتعرضون للتجنيد القسري في صفوف الجماعات المسلحة، مثل الحوثيين وداعش، الذين يستغلون ضعفهم ويائسهم. وقد وثقت العديد من التقارير حوادث قتل واختفاء قسري للمهاجرين الذين رفضوا الانصياع لأوامر هذه الجماعات.

وتعد الحادثة التي وقعت في صنعاء وصعدة مثالًا صارخًا على الوحشية التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرون. فقد تم حرق مئات منهم حرقًا حيًا بسبب رفضهم التجنيد. هذه الجرائم البشعة تظهر حجم المعاناة التي يعيشها المهاجرون الأفارقة في اليمن، وتستدعي تدخلًا عاجلًا من المجتمع الدولي لحمايتهم وتقديم الجناة إلى العدالة."

(51) https://www.hrw.org/ar/report/2014/05/26/256553#:
(52) **جلس اللاجئين الدنماركي • خيارات يائسة"، ص ص** 19 – 20.

الموت والغرق في أعماق البحر (رحلة محفوفة بالمخاطر)

على مدار الأعوام العشرة الأخيرة، عبر ما يزيد عن مليون ونصف ميلون شخص (معظمهم من الأثيوبيين) مياه خليج عدن والبحر الأحمر الخطرة للوصول إلى عدن ومحافظات الجنوب الأخرى. وقد صدرت عدة تقارير حول سوء معاملة هؤلاء المهاجرين، والاعتداء عليهم، والاغتصاب والتعذيب من قبل عصابات التهريب والإتجار بالبشر منذ بداية رحلتهم حتى وصولهم مدينة عدن. وتكتظ القوارب التي تعبر البحر بالركاب، وترد أنباء عن رمي المهربين للركاب في البحر لمنع انقلاب القارب أو تجنب اكتشافه. ويقول المسؤولون عن البحث والإنقاذ في أحد المنظمات الدولية إن هذه الممارسات أسفرت خلال الأعوام الأخيرة عن مئات من الخسائر البشرية غير الموثقة.

وصرحت المفوضية بأن 44 شخصًا في عداد المفقودين وتتصاعد المخاوف من احتمال موتهم غرقًا في أعقاب انقلاب قارب خاص بمهربي البشر قبالة السواحل الجنوبية فيما وصفته المفوضية بأسوأ حادث من نوعه.

وقد صرح أدريان إدواردز، المتحدث باسم المفوضية، قائلًا: إن المفوضية تشعر «بحزن عميق» لوقوع حادث لقارب يحمل لاجئين ومهاجرين في خليج عدن. وقد أوردت التقارير أن القارب كان يحمل 77 من الرجال والنساء والأطفال من الصومال(31 شخصًا) وإثيوبيا (46 شخصًا). وقال إدواردز أن «33 شخصًا قد جرى إنقاذهم، إلا أن 44 شخصًا لا يزالون في عداد المفقودين وتتصاعد المخاوف من موتهم غرقًا».

لقد وصف بعض المهاجرين إن لدى بلوغهم أوبوك، انتظروا حتى الليل ثم ركبوا قارب لنقلهم إلى ساحل البحر الأحمر. وأفاد بأن في كل قارب نحو سبعة يبحرون به تقريبًا. تقل كل من القوارب 27 إلى 151 مهاجرًا، ووصف رحلته كانت على قارب صيد خشبي صغير فيه محرك، على متنه 63 مهاجرًا. بعض القوارب أقلت الرجال فقط، وبعضها الآخر كان نصف ركابه أو أكثر من السيدات. وقد استغرقت رحلته ست إلى سبع ساعات.

وقد أوردت الأنباء أن القارب غادر مدينة بوساسو في بونتلاند الواقعة على الساحل الشمالي وقد تعرض لرياح عاتية وأمواج عالية قبالة السواحل الجنوبية لمحافظة شبوة اليمنية حسبما ذكر أحد الناجين، وسرعان ما امتلأ بالماء مما أدى إلى انقلابه.

وهناك دراسة صدرت عام 2013 تعقبت كلفة هذه الصناعة في كل من الدول التي تمر بها، وتقدر أن صناعة الإتجار بالمهاجرين في البحر الأحمر، من جيبوتي إلى اليمن وحدها، تقدر بـ 11 إلى 12.5 مليون دولار53

وقالت الأمم المتحدة إن مكتب الهجرة الذي يسيطر عليه الحوثيون «يتعاون مع المهربين لتوجيه المهاجرين بشكل منهجي» إلى المملكة العربية السعودية، ويحصل على ما يقدر بـ 50 ألف دولار في الأسبوع.

وتتوقع المنظمة الدولية للهجرة أن ما لا يقل عن 15 ألف مهاجر يحتاجون مساعدة للعودة الطوعية في عام 2024، مشيرة إلى أن النقص الكبير في التمويل يترك كثيرا من المهاجرين الأكثر ضعفا الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم عالقين في اليمن دون طريقة آمنة وكريمة للعودة.

ووفقا لمشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولية للهجرة، فقد توفي ما لا يقل عن 698 شخصا بينهم نساء وأطفال على الطريق الشرقي عبر خليج عدن من جيبوتي إلى اليمن على أمل الوصول إلى المملكة العربية السعودية في عام 2023.

قصص رحلة الموت بلسان المهاجرين غير الشرعيين

من أعماق أثيوبيا، تحديدا مدينة هرر، انطلق قدير في رحلة محفوفة بالمخاطر إلى اليمن. كان الصراع الديني والبحث عن فرصة أفضل الدافعين وراء هجرته. بعد رحلة استغرقت شهراً كاملاً، شملت مسيرات شاقة عبر الصحراء وتسللاً عبر الحدود، وصل قدير إلى اليمن. كانت رحلته مليئة بالتحديات والمخاطر، لكن الأمل في حياة أفضل دفعه إلى الاستمرار.»

(53) **ينظر**: Regional Mixed Migration Secretariat, "Migrant Smuggling in the Horn of Africa & Yemen: The Political Economy and Protection Risks," June 2013, http://www.regionalmms.org/fileadmin/content/gallery/Migrant_Smuggling_in_the_Horn_of_Africa_and_Yemen._report.pdf(**تمت الزيارة في 28 نوفمبر/تشرين الثاني** 2013). **ص 75هذا العدد لا يأخذ في الاعتبار سوى المدفوعات الفعلية التي تقدم للوسطاء من أجل إتمام الرحلة. لا يشتمل على المبالغ التي يتم تحصيلها بالابتزاز والسبل الأخرى.**

استغرقت رحلته عبر الجبال أسبوعين، بعيداً عن أي طريق أو قرية. يتذكر قدير تلك الأيام الصعبة بمرارة، قائلاً: "كانت معاناة لا توصف. مشينا أياماً ولياليٍ دون طعام كافٍ أو ماء، ومات الكثير من رفاقي أمام عيني. كل ما كنا نأكله هو بضع قطع من البسكويت يومياً. وصلنا إلى جيبوتي منهكين، ولكننا قررنا مواصلة الرحلة إلى اليمن."

«صعدنا على ظهر زورق متهالك، مكتظًا بأكثر من ستين روحًا تبحث عن الأمل. كانت الرحلة عبر البحر كابوسًا حقيقياً. الرياح العاتية والأمواج الهائجة هزت بنا بقوة، وتهديد الغرق كان يلاحقنا في كل لحظة. سمعنا صراخًا يقطع هدوء الليل، فإذا بنا نشهد مشهدًا مروعًا: ألقى المهربون بأحد الركاب في البحر لأنه لم يستطع دفع المال. وصلنا إلى الشاطئ اليمني منهكين ومصدومين، لكن المعاناة لم تنتهِ. فقد وقعنا في قبضة عصابة تهريب قاسية، عذبونا وهددوا بقتلهم، كل ذلك من أجل المال.»

«في عدن، وجدنا بعض الراحة، فقد وجدنا هناك وجوه مألوفة، حدثني أصدقائي بذلك أهل عد يشبونها تماما وكأن هناك حكايات إنسانية مشتركة تجمعنا، وأمل متجدد. انطلقنا معًا بحثًا عن عمل، متكاتفين في مواجهة مصاعب الحياة الجديدة. البعض اختار البقاء في عدن، والبعض الآخر قرر مواصلة الرحلة إلى السعودية. ورغم كل ما حدث، حافظ قدير على علاقاته مع أصدقائه، متأكدًا من أن التضامن هو مفتاح النجاة في هذا العالم القاسي.».54

امرأة في عالم الشتات

«في قلب مدينة عدن الصاخبة، تعيش بيزا ووالدتها حياة هادئة نسبيًا. تحاولان أن تخلقا لنفسيهما مكانًا في هذه المدينة الجديدة، من خلال تقديم نكهة من وطنهما. ولكن، بينما يحلمون بأوروبا، يجدون أنفسهم محاصرين في واقع مختلف تمامًا. فبين فنجان القهوة الإثيوبية وأحلام الهجرة، تتباين آمالهن وأحلامهن.»

رغم مرور سنوات طويلة على وصولها إلى اليمن، ظلت الشابة الإثيوبية تحتفظ بذكريات مؤلمة عن الحرب. فقد أجبرت على ترك منزلها في صنعاء، وشهدت بأعينها مأساة ترحيل اللاجئين الإثيوبيين بعد الحادث المأساوي. بدأت حياة جديدة في مخيم متواضع، حيث عاشت في خوف وقلق. ثم انتقلت مجبرًا إلى أطراف عدن، لتبدأ رحلة جديدة من المعاناة.»

مصادر المعلومات

المقابلات: إجراء مقابلات مع المهاجرين أنفسهم، والمنظمات العاملة في مجال الهجرة، والسلطات المحلية.

الأبحاث والدراسات: الاطلاع على الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تتناول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

التقارير الإخبارية: متابعة التقارير الإخبارية التي تتناول قضايا الهجرة.

الروايات والشهادات: جمع الروايات والشهادات الشخصية للمهاجرين.

يسعى هذا الفصل إلى دراسة وتقييم الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تنعكس سلباً وإيجاباً على المهاجرين أنفسهم والمجتمعات المضيفة والدول المستضيفة.

تحليل بواعث الهجرة غير الشرعية وما يترتب عنها من آثار نفسية واجتماعية على المهاجرين أنفسهم أثناء رحلة التهريب والإقامة.

تحليل الآثار الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية على المجتمع المضيف

تحليل السياسات المحلية والدولية لواقع الهجرة غير الشرعية.

أولًا: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بالمجتمع مجموعة من الأفراد، والعناصر ذات صفات مشتركة، قابلة للملاحظة والقياس؛ أي إن المجتمع هو جميع مفردات أو وحدات الظاهرة المقيسة في البحث. ويتفق الباحثون على أنه لا يمكن أن تختار عينة الدراسة ما لم يجرِ وصف كامل لمجتمع الدراسة، وذلك لكي يتم اختيار الطريقة المناسبة في اختيار العينة. لذا فإن مجتمع الدراسة تكوَّن لدى الباحثين، من محورين هما:

(54) **من أثيوبيا إلى اليمن... رحلة إلى فوهة المعاناة** https://www.independentarabia.com/node/

القسم الأول:

مجتمع المهاجرين غير الشرعيين من أبناء دولة أثيوبيا في العاصمة عدن نموذجا، وانحصر مجتمع الدراسة على المهاجرين المتواجدين في العاصمة (عدن)، وقد أجريت عليهم مقابلات شخصية تحتوي على عدد من الأسئلة المتعلقة بواعث الهجرة والمخاطر وكذلك آراهم في بعض الحلول.

العينة رقم (1)

بغرض الإجابة على الأسئلة التي اشتملتها الدراسة، والمتعلقة ببواعث الهجرة غير الشرعية والوضع الراهن للمهاجرين غير الشرعيين في العاصمة عدن وكذلك اراءهم حول الابعاد المترتبة عن الهجرة غير الشرعية، وكذلك اقتراح بعض الحلول والمعالجات. فقد قام فريق البحث بعمل مقابلات شخصية استهدف 200 مهاجرا من أصل 17720 مهاجرا وفقا للإحصائيات الحاصلين عليها من اللجان المجتمعية وبعض الشخصيات المهتمة والسلطات المحلية في مديريات العاصمة عدن، وقد تمحورت المقابلات حول الأسئلة الأتية:

المحور الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية

هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف سياسية؟

هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف اقتصادية؟

هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف صراعات عسكرية؟

هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف اجتماعية؟

هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف أخرى؟

في حالة توفرت الظروف للعودة الى بلدك هل ستوافق على ذلك؟

المحور الثاني: الانتهاكات الجسدي والنفسية اثماء رحلة التهريب

هل تعرضت لأي نوع من الاعتداءات خلال رحلة الهجرة غير الشرعية؟

هل تعرضت لعنف جسدي أثناء رحلة الهجرة؟

هل تعرضت لاعتداء جنسي خلال رحلة الهجرة؟

هل تعرضت للتخويف أو التهديد خلال رحلة الهجرة؟

هل تعرضت للنصب أو الاحتيال أو السرقة خلال رحلة الهجرة؟

المحور الثالث: محور خدمات الرعاية المحلية والدولية

في حالة توفر مخيمات خارج المدينة، هل تفضل الانتقال إليها؟

هل تستطيع تأمين قوت يومك في عدن حاليًا؟

هل تستطيع الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية في حالة احتياجك لها؟

هل تلقيت دعما من المجتمع المضيف؟

هل تلقيت دعما من المنظمات الدولية؟

هل تجد رعاية صحية أولية في حالة تعرضت للمرض؟

المجتمع المضيف يتعامل معك بطريقة إيجابية؟

هل تمتلك أي مهارات تقنية أو حرفية؟

القسم الثاني:

المجتمع المضيف وهم سكان العاصمة عدن المستضيفين لهؤلاء المهاجرين وقد كانت محور الاستبانة حول المشكلات المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء اكانت مشكلات تتعلق بالمهاجرين أنفسهم أم الواقعة على المجتمع المضيف بالمجتمع.

لقد اعتمدت الدراسة على استقصاء لآراء (100) فردًا من فئات عمرية مختلفة وشرائح اجتماعية مختلفة من المواطنين الجنوبيين الأصليين لمعرفة آرائهم بخصوص المشكلات التي يسببها النزوح السكاني لأبناء الشمال إلى الجنوب.

العينة رقم (2)

في سبيل الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمشكلات ومخاطر الهجرة غير الشرعية ومن وجهة نظر المجتمع المضيف فقد قام الباحثون بدراسة ميدانية على عينة من أفراد المجتمع المضيفين في مديريات العاصمة عدن(كريتر، المعلا، التواهي، خور مكسر، المنصورة، الشيخ عثمان، دار سعد، البريقة) التي تركز المهاجرين الاثيوبيين فيها؛ حيث وُزِّعت (200) استبانة على العينة المختارة لمعرفة آرائهم بخصوص المشاكل والمخاطر التي تسببها الهجرة غير الشرعية.

وقد استُرِدَّت (195) استبانة، واستُبعِدت (5) استبانات؛ لعدم جدية الإجابة عنها، وعدم استيفائها الشروط المطلوبة للإجابة عن الاستبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (190) استبانة.

وتتكون أسئلة الاستبانة من محورين رئيسين، هما:

القسم الأول: ويهدف إلى استبانة البيانات الشخصية لأفراد العينة للتحقق من مدى قدرة أفراد عينة الدراسة على تمثيل مجتمع الدراسة ومدى قدرتها على الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث.

القسم الثاني: ويهدف إلى استبانة آراء أفراد العينة بشأن المشكلات والمخاطر التي أدت إلى الهجرة.

وقد استُخدِم مقياس (ليكرتLikert) رباعي الدرجات؛ لقياس آراء أفراد العينة فيما يخص المجموعة الثانية من الأسئلة، والسبب في ذلك أنه يعد من أكثر المقاييس استعمالاً لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته؛ حيث يشير أفراد العينة الخاضعة للاختبار إلى مدى موافقتهم على كل عبارة من العبارات التي يتكون منها المقياس، وقد ترجمت الاستجابات على النحو الآتي:

جدول رقم (3) يوضح موافقة أفراد العينة من كل عبارة المجموعة الثانية

أهمية كبيرة	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
(٤) درجات	(٣) درجات	(٢) درجة	(١) درجة

ثانيا: أدوات الدراسة

هناك ثلاث أدوات رئيسة اعتمدت عليها الدراسة في جمع المعلومات، وهي:

المقابلة الشخصية: والتي تهدف الى معرفة آراء العينة المختارة من المهاجرين غير الشرعيين من خلال طرح عدد من الأسئلة المباشرة عليهم.

الاستبانة: والتي تهدف إلى استطلاع آراء المواطنين بشأن الآثار والمشكلات التي يسببها الهجرة غير الشرعية إلى العاصمة عدن، كما اعتمدت الدارسة على المقابلة الشخصية؛ وذلك من طرح أسئلة مباشرة على أفراد العينة.

جمع البيانات الإحصائية من الباحثين والمهتمين والجهات الرسمية وغيرها.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة وتحليلها

أولا: تحليل بواعث الهجرة غير الشرعية وما يترتب عنها من آثار نفسية واجتماعية على المهاجرين أنفسهم أثناء رحلة التهريب والإقامة من وجهة نظر المهاجرين أنفسهم.

وصف الخصائص الشخصية لأفراد العينة (المهاجرين غير الشرعيين):

في هذه الفقرة سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد العينة من حيث الجنس، التي والمنطقة التي ينتمي إليها أفراد العينة، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (1):

الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

	الخاصية	الفئة	عدد التكرارات	النسبة المئوية %
1	الجنس	ذكر	154	81%
		أنثى	36	9%
	المجموع		190	100%
2	الفئة العمرية	بين 18 إلى 25 سنة	103	54%
		بين 25 إلى 30 سنة	57	35%
		بين 30 إلى 35 سنة	20	11%
	المجموع		190	100%
5	المؤهل العلمي	جامعي	0	0%
		ثانوية	102	53%
		أقل من ثانوية	43	23%
		أمي	45	24%
	المجموع		190	100%

يبين الجدول السابق أن معظم من تم استقصاء آرائهم هم من فئة الذكور التي جاءت نسبتها(81%)، والاناث بنسبة(9%) ولكون الذكور هم الأكثر احتكاكًا بالمهاجرين فإن استقصاء آرائهم سيعطي إجابات أكثر دقة. وفيما يخص الفئات العمرية لأفراد العينة نلاحظ أن هناك توزيعًا متقاربًا لعددها من كل فئة من الفئات المحددة بالجدول السابق، ويبين مؤشر الفئات العمرية أن جميع من تم استقصاؤهم هم من الفئات العمرية التي تجاوزت أعمارهم 18 عامًا، بمعنى أن الأطفال ما دون سن (18) عاما غير متواجدين ضمن فئة المهاجرين، فقد جاءت فئة العمرية 18 الى 25 بالمرتبة الاولى بنسبة (54%) وفي المرتبة الثاني جاءت الفئة العمرية من 25 – 30 بنسبة(35%) وفي المرتبة الثالثة جاءت الفئة العمرية من 30 –35 بنسبة(11%) بالنسبة إلى مؤشر المؤهل العلمي نلاحظ أن النسبة الأعلى ممن تم استقصاء آرائهم هم من حملة الثانوية العامة؛ حيث تبلغ نسبتهم (53%) من إجمالي العينة، وأن ما نسبتهم (23%) وهذا يعني أن من تم استقصاء آرائهم هم من الفئات المتعلمة في المجتمع والذين باستطاعتهم تقييم جميع المشكلات التي يسببها النزوح بكل دقة وواقعية.

يشير التحليل إلى أن غالبية العينة من الذكور بنسبة 81%، بينما تشكل الإناث نسبة 19%. هذا الاختلاف الكبير في النسب قد يكون له دلالات على عوامل اجتماعية أو اقتصادية تؤثر على مشاركة الجنسين في هذه العينة.

تتركز غالبية العينة في الفئة العمرية بين 18 و25 سنة (54%)، تليها الفئة العمرية بين 25 و30 سنة (35%). هذا يشير إلى أن العينة بشكل عام تمثل فئة الشباب.

تظهر النتائج أن غالبية العينة حاصلة على مؤهل ثانوي (53%)، بينما تشكل نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من الثانوية 23%. من اللافت للنظر غياب أي فرد حاصل على مؤهل جامعي في العينة.

نتائج المحور الأول: دوافع الهجرة غير الشرعية:

يوضح الجدول رقم (2)

أسباب الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا إلى عدن، وذلك بناءً على إجابات عينة من المهاجرين الإثيوبيين المتواجدين في العاصمة عدن.»

م		الإجابة		النسبة	
		نعم	لا	نعم	لا
1	هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف سياسية؟	65	125	35%	65%
2	هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف اقتصادية؟	164	26	86%	14%
3	هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف صراعات عسكرية؟	90	100	47%	53%
4	هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف اجتماعية؟	30	160	15%	85%
5	هل دوفع هجرتك كانت نتيجة ظروف أخرى؟	97	93	51%	49%
6	في حالة توفرت الظروف للعودة الى بلدك هل ستوافق على ذلك؟	180	10	5%	95%

بين الجدول أعلاه دوافع هجرة المشاركين. وسنركز على تحديد النسب المئوية لكل سبب من أسباب الهجرة، وتقييم مدى انتشار كل سبب، بالإضافة إلى مقارنة بين الأسباب المختلفة.

تشير النتائج إلى أن الأسباب الاقتصادية كانت الدافع الرئيسي لهجرة غالبية المشاركين (86%).

شكلت الظروف السياسية دافعاً للهجرة بالنسبة لنسبة 35% من المشاركين.

الصراعات العسكرية تسبب هجرة: تعرض 47% من المشاركين للهجرة بسبب الصراعات العسكرية.

كانت الدوافع الاجتماعية أقل شيوعاً، حيث شكلت 15% من دوافع الهجرة.

تنوعت الأسباب الأخرى التي دفعت للهجرة، وبلغت نسبتها 51%. الرغبة في العودة قوية: أكد 95% من المشاركين رغبتهم في العودة إلى بلدهم في حال توفرت الظروف المناسبة.

نتائج المحور الثاني: الانتهاكات الهجرة غير الشرعية

«يوضح الجدول رقم (3)

الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرين، وذلك بناءً على إجابات عينة من المهاجرين الإثيوبيين المتواجدين في العاصمة عدن.

	السؤال	الإجابة		النسبة	
		نعم	لا	نعم	لا
	هل تعرضت لأي نوع من الاعتداءات خلال رحلة الهجرة غير الشرعية؟	111	79	58%	42%
	هل تعرضت لعنف جسدي أثناء رحلة الهجرة؟	109	81	57%	43%
	هل تعرضت لاعتداء أو تهديد جنسي خلال رحلة الهجرة؟	11	179	5%	95%
	هل تعرضت للتخويف أو التهديد خلال رحلة الهجرة؟	89	101	46%	54%
	هل تعرضت للنصب أو الاحتيال أو السرقة خلال رحلة الهجرة؟	87	103	45%	55%

من الجدول أعلاه تبين الاتي:

انتشار واسع للاعتداءات: تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من المهاجرين (58%) تعرضت لأحد أنواع الاعتداءات خلال رحلة الهجرة، مما يدل على الظروف القاسية التي يواجهونها.

العنف الجسدي الأكثر شيوعا: يعتبر العنف الجسدي من أكثر أنواع الاعتداءات شيوعاً، حيث تعرض له حوالي 57% من المشاركين.

الاعتداءات الجنسية بنسبة أقل: على الرغم من خطورتها، فإن نسبة الاعتداءات الجنسية كانت الأقل بين جميع أنواع الاعتداءات، حيث بلغت 5%.

التخويف والتهديد شائعان: تعرض أكثر من نصف المشاركين (46%) للتخويف أو التهديد، مما يعكس حالة الخوف والقلق التي يعيشون فيها.

النصب والاحتيال منتشران: تعرض حوالي نصف المشاركين (45%) للنصب أو الاحتيال أو السرقة، مما يؤكد على استغلال المهربين والتجار لهذه الفئة الضعيفة.

نتائج المحور الثالث: سياسات السلطة المحلية والمنظمات الدولية

يوضح الجدول رقم (5)

نتائج استطلاع حول آراء المهاجرين الإثيوبيين في عدن بشأن السياسات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.»

م	السؤال	الإجابة		النسبة	
		نعم	لا	نعم	لا
1	**هل وفرت السلطات المحلية والمنظمات الدولية مخيمات خاصة بالمهاجرين الاثيوبيين؟**	**2**	**188**	**1%**	**99%**
2	في حالة توفر مخيمات خارج المدينة، هل تفضل الانتقال إليها؟	141	49	74%	26%
٣	هل تستطيع تأمين قوت يومك في عدن حاليًا؟	173	12	91%	9%
4	هل تحصل على الرعاية الصحية الأولية في حالة احتياجك لها؟	165	35	86%	14%
٥	هل تلقيت دعما من المجتمع المضيف؟	140	50	73%	27%
٦	هل تلقيت دعما من المنظمات الدولية؟	47	143	24%	76%
٧	هل تجد رعاية صحية أولية في حالة تعرضت للمرض؟	89	101	53%	47%
8	المجتمع المضيف يتعامل معك بطريقة إيجابية؟	186	4	98%	2%
9	هل تمتلك أي مهارات تقنية أو حرفية؟	15	175	8%	92%

الجدول أعلاه يبين تقييم أوضاع المهاجرين الإثيوبيين في مدينة عدن، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تستقصي عن الخدمات المتاحة لهم، ودعم المجتمع المضيف والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى مدى قدرتهم على تأمين احتياجاتهم الأساسية. وقد توصل الدراسة إلى عدد من النتائج الرئيسية، هي:

غالبية المهاجرين (99%) لا يستفيدون من وجود مخيمات خاصة بهم، مما يشير إلى نقص في المأوى المنظم والخدمات الأساسية.

رغم عدم وجود مخيمات كافية، إلا أن غالبية المهاجرين (74%) يفضلون الانتقال إليها في حال توفرها، مما يدل على حاجتهم إلى مأوى آمن وخدمات أساسية.

نسبة كبيرة من المهاجرين (91%) تستطيع تأمين قوت يومها، مما يشير إلى وجود بعض الاستقرار الاقتصادي لدى هذه الفئة من خلال ممارسة بعض الأنشطة العملية أو تعاطف المجتمع المضيف لهم.

أن نسبة كبيرة من المهاجرين (86%) تؤكد حصولها على الرعاية الصحية الأولية، إلا أن هناك نسبة لا يستهان بها (14%) تعاني من صعوبة في الحصول على هذه الخدمة.

دعم المجتمع المضيف: هناك دعم ملحوظ من المجتمع المضيف للمهاجرين، حيث أكدت نسبة كبيرة (98%) على التعامل الإيجابي معهم.

نقص في الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية للمهاجرين، حيث أن نسبة كبيرة (76%) لم تتلق أي دعم من هذه المنظمات.

نسبة كبيرة من المهاجرين (92%) لا تمتلك أي مهارات تقنية أو حرفية، مما قد يحد من فرص اندماجهم في سوق العمل.

ثانيا: تحليل نتائج أبعاد الهجرة غير الشرعية على المجتمع المضيف ومن وجهة نظر السكان في العاصمة عدن.

وصف الخصائص الشخصية لأفراد العينة (المجتمع المضيف)

في هذه الفقرة سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالخصائص الشخصية لأفراد العينة من حيث الجنس، والدولة التي ينتمي إليها أفراد العينة، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (6): الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

	الخاصية	الفئة	عدد التكرارات	النسبة المئوية ٪
١	الجنس	ذكر	71	71
		أنثى	29	29
	المجموع			100%
٢	الفئة العمرية	بين ٢٠ إلى ٢٥ سنة	10	10%
		بين ٢٥ إلى ٣٠ سنة	26	26%
		بين ٣٥ إلى ٤٠ سنة	34	34%
		أكبر من ٤٠ سنة	30	30%
	المجموع		100	100%
٣	المديريات	كريتر	12	12%
		خور مكسر	12	12%
		التواهي	12	12%
		المعلا	12	12%
		الشيخ	12	12%
		المنصورة	14	14%%
		دار سعد	14	14%
		البريقة	12	12%%
	المجموع		100	100%
٥	المؤهل العلمي	جامعي	58	58%
		ثانوية	20	20%
		أقل من ثانوية	22	22%
	المجموع		100	100

يشير الجدول إلى وجود تفاوت في التوزيع بين الجنسين، حيث يشكل الذكور نسبة أكبر (71%) مقارنة بالإناث (29%). وتظهر البيانات أن معظم المشاركين تتراوح أعمارهم بين 25 و 40 سنة، حيث تشكل هذه الفئتان حوالي 58% من العينة. ويبدو أن التوزيع بين المديريات متجانس إلى حد ما، حيث لا توجد فروق كبيرة بين عدد المشاركين من كل مديرية. ويشكل الحاصلون على المؤهل الجامعي النسبة الأكبر (58%)، يليهم الحاصلون على المؤهل الثانوي (20%)، ثم أقل من الثانوية (22%).

وهذا يعني أن من تم استقصاء آرائهم هم من الفئات المتعلمة في المجتمع والذين باستطاعتهم تقييم جميع المشكلات التي يسببها النزوح بكل دقة وواقعية. وأبعاد الهجرة الوافدة من القرن الافريقي الى عدن من وجهة نظر المجتمع المضيف وتتمثل ب : اولا:

البعد الاقتصادي ثانيا: البعد الأمني. ثالثا: البعد الصحي النفسي رابعا: البعد الثقافي الحضري. خامسا: البعد الاجتماعي.

الشكل البياني رقم (1)

يسلط الضوء على الأبعاد المختلفة للهجرة الوافدة من القرن الأفريقي إلى عدن، كما يراها المجتمع المضيف

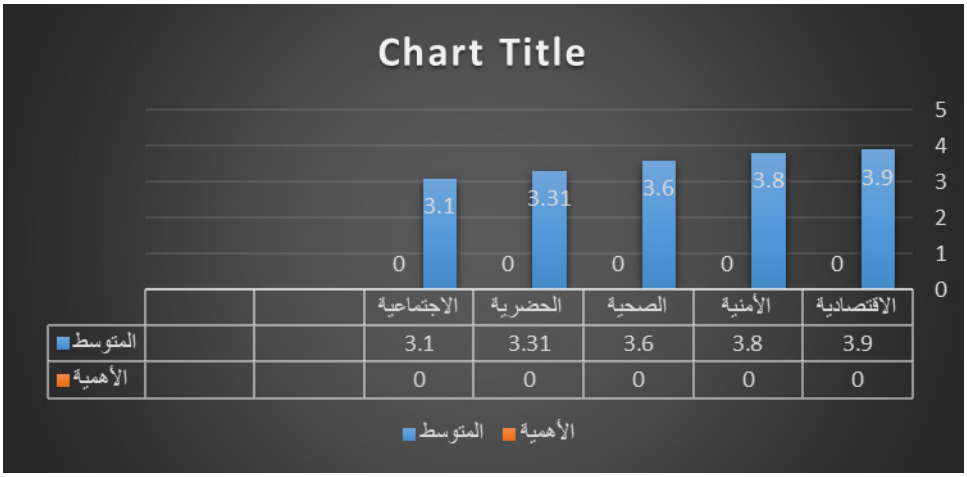

الشكل البياني رقم (2)

يسلط الضوء على الأبعاد المختلفة للهجرة الوافدة من القرن الأفريقي إلى عدن، كما يراها المجتمع المضيف

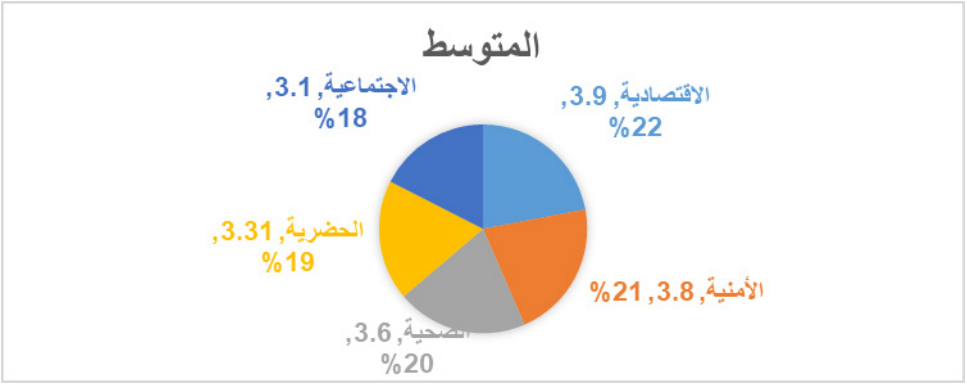

من الشكلين السابقين نلاحظ أن تقييم أفراد العينة لمشكلات الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن قد أعطت أهمية أكبر للبعد الاقتصادية الذي يسببه المهاجرون غير الشرعيين من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن، إذ بلغت نسبتها (22%) ونرى هنا أن تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير والذي تزامن بشكل أكبر مع سنوات الحرب، مما جعل آراء أفراد العينة تركز على هذا البعد.

ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية البعد الاجتماعي وفقاً لآراء أفراد العينة، بنسبة (21%) وتلتها بعد ذلك بالترتيب البعد الأمني بنسبة (20%) ثم جاءت بعد ذلك من حيث الترتيب البعد الحضرية بنسبة (19)؛ ويرى أفراد العينة أن للهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن دواعي كبيرة على البعد النفسي والصحي وبلغت نسبتها (18%).

أولًا: البعد الاقتصادي

الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية معقدة ومتشابكة، وتتطلب تقييمًا متأنياً لكل حالة على حدة. من خلال وضع سياسات واضحة وبرامج فعالة، يمكن للدول المضيفة تحقيق الاستفادة القصوى من إمكانات المهاجرين غير الشرعيين، وتقليل الآثار السلبية للهجرة.

وعند استطلاع آراء أفراد عينة الدراسة بشأن أهم مشكلات البعد الاقتصادي التي تسببها الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن أن معظم أفراد عينة الدراسة قد أجمعوا على أن مشكلات البعد الاقتصادية تعد من أهم المشكلات التي

تسببها الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن، ولذلك احتلت هذه المشكلة الأهمية الأكبر من بين المشكلات الأخرى حسب رأي افراد العينة.

يقدم الشكل البياني رقم (3) عرضًا تفصيليًا لأبرز التحديات الاقتصادية التي تواجهها عدن نتيجة الهجرة غير الشرعية من

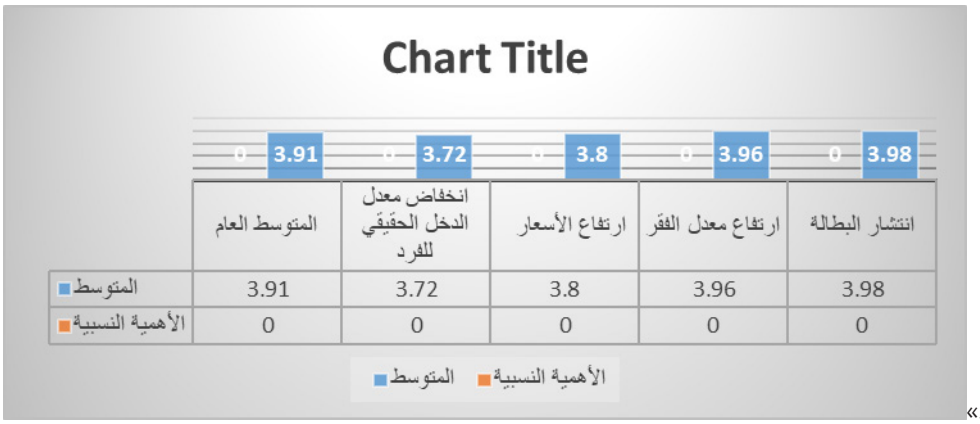

إثيوبيا.»

المخطط أعلاه يقدم لنا قياسًا كميًا لعدة عوامل اقتصادية تؤثر على مستوى المعيشة، حيث يربط بين هذه العوامل وبين مؤشر عام. يمكننا استنتاج أن المؤشر العام ربما يمثل مستوى المعيشة بشكل عام أو مؤشرًا للتنمية البشرية.

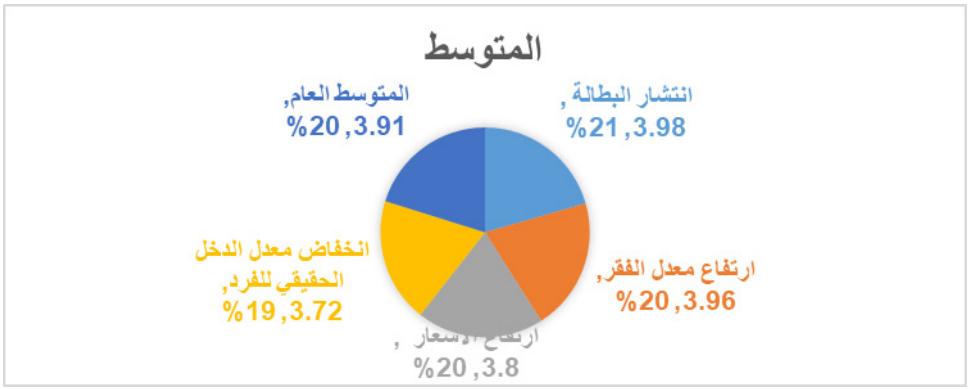

يتبين من الشكليين السابقين أن معظم أفراد العينة يرون إلى أن أهم المشكلات الاقتصادية التي يسببها الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن تتمثل في ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهذا تأكيدا لما يراه كثير اليوم إلى أن التدافع الكبير للسكان إلى مناطق معينة من شأنه أن يخلق أزمات كبيرة لعل أهمها ارتفاع مستوى الأسعار للسلع والخدمات نتيجة ارتفاع حجم الطلب الناتج عن نزوح الآلاف إلى هذه المناطق.

كما يرى أفراد العينة أن الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن أثر كبير في ارتفاع معدلات الفقر بين السكان الأصليين؛ نتيجة تدفق الآلاف إلى مناطقهم والذين أصبحوا ينافسون السكان الأصليين على معظم فرص العمل وهو ما سيسهم في انتشار البطالة بين أوساط السكان الأصليين وبذلك سيرتفع معدل الفقر بينهم. وهذه النقطة لها علاقة كبيرة بالنقطتين الأخريين التي يبين أفراد العينة أنهما يحتلان أهمية كبيرة أيضًا بحسب رأيهم، وهما مشكلة البطالة ومشكلة انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد.

الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على الاقتصاد المحلي

يؤدي تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفها.

يؤدي وجود عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين إلى تقليل الأجور في بعض القطاعات، مما يؤثر سلبًا على العمال المواطنين.

ترتبط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة والفساد، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة.

تؤدي تقلبات تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في بعض المناطق.

ثانيًا: البعد الأمني

تعتبر الهجرة غير الشرعية تحديًا أمنيًا بالغ الأهمية يتطلب تضافر الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهته. من خلال اتخاذ إجراءات وقائية واستباقية، يمكن الحد من المخاطر الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية وحماية المجتمعات المضيفة. وبشأن رأي أفراد العينة الذين تم استقصاء آرائهم عن المشكلات الأمنية التي يسببها النزوح السكاني إلى الجنوب، كان تقييم أفراد العينة لهذه المشكلات على النحو الآتي:

يقدم الشكل البياني رقم (4)عرضًا تفصيليًا لأبرز التحديات الأمنية التي تواجهها عدن نتيجة الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا."

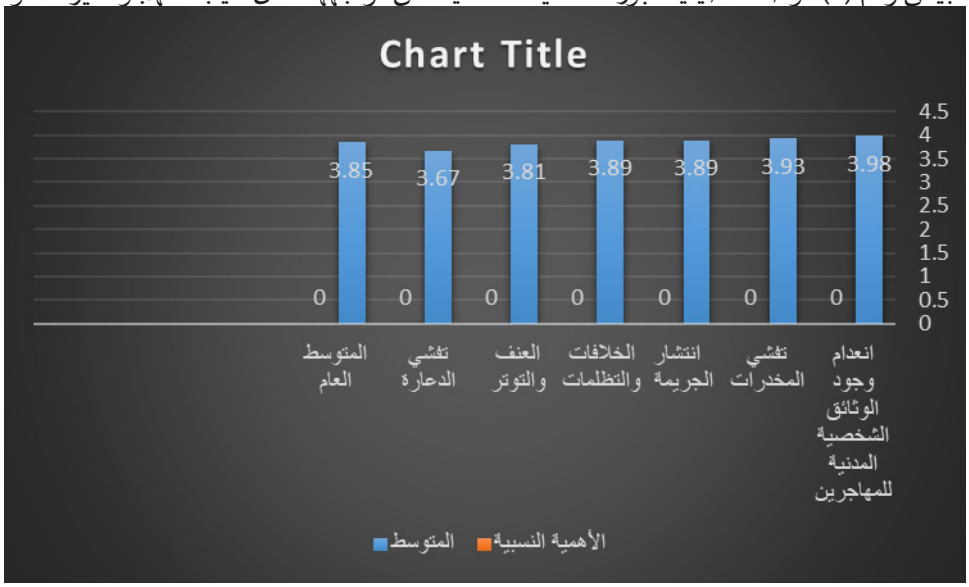

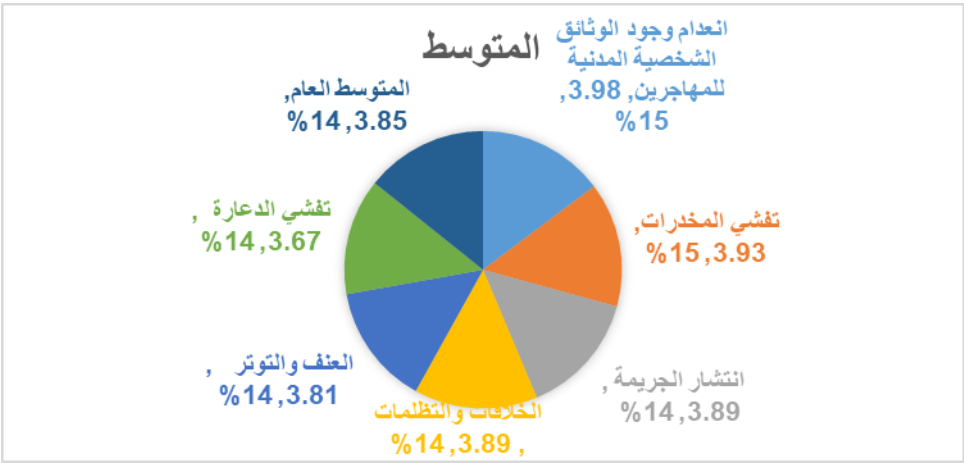

مما سبق تبين أن معظم المشكلات الأمنية التي تم استعراضها في الشكلين السابقين يرى أفراد العينة أن جميع هذه المشكلات هي من أبرز نتائج الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن؛ أي إن لمشكلات الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن أثرًا كبيرًا في تفشي وانتشار هذه المشكلات. وهكذا بالنسبة لبقية المشكلات الأخرى، والتي يعتقد أفراد العينة أن للهجرة غير الشرعية دورًا كبيرًا في انتشارها.

ومن حيث أولوية هذه المشكلات بحسب رأي أفراد العينة يوضح الجدول السابق أن أهم المشكلات الأمنية التي تسببها الهجرة غير الشرعية، كانت مشكلة غياب الوثائق الشخصية/ المدنية للمهاجرين (الهويات الشخصية، وشهادات الميلاد، وعقود الزواج، وغيرها)، ويليها بالترتيب مشكلة انتشار المخدرات. وتأتي في المرتبة الثالثة مشكلتي (الخلافات والتظلمات، وانتشار الجريمة).

البعد الأمني للهجرة غير الشرعية على المجتمع المضيف

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تتجاوز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتشمل أيضًا أبعادًا أمنية بالغة الأهمية، خاصة على المجتمعات المضيفة. هذه الأبعاد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالظروف التي دفعت بالهجرة، وبطرق تهريب المهاجرين، وبأثرها على استقرار المجتمعات المضيفة.

التحديات الأمنية المرتبطة بالهجرة غير الشرعية

الجريمة المنظمة: غالبًا ما ترتبط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة، حيث يستغل المهربون المهاجرين لتحقيق مكاسب مالية كبيرة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة في المجتمعات المضيفة.

الإرهاب: هناك مخاوف من استغلال شبكات التهريب لنقل الإرهابيين والأسلحة والمواد المتفجرة، مما يشكل تهديدًا مباشرًا على الأمن القومي للدول.

التطرف: قد يتعرض المهاجرون للتطرف، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يواجهونها، مما يشكل خطرًا على الأمن المجتمعي.

التهريب والاتجار بالبشر: يعد تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من الجرائم الخطيرة التي تؤثر على كرامة الإنسان وتضر بالأمن المجتمعي.

عدم الاستقرار السياسي: قد تؤدي تدفقات الهجرة غير الشرعية الكبيرة إلى زيادة الضغط على الموارد والبنية التحتية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

رابعًا: البعد الصحي والنفسي

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تتجاوز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتشمل تأثيرات صحية ونفسية عميقة على المهاجرين. هذه التأثيرات تتأثر بالظروف القاسية التي يواجهها المهاجرون أثناء رحلتهم، وعدم توفر الرعاية الصحية الكافية في بلدان المقصد، بالإضافة إلى العوامل النفسية المرتبطة بالهجرة القسرية وكل هذه الإشكاليات تنتقل مباشرة الى المجتمع المضيف.

يقدم الشكل البياني رقم (5)عرضًا تفصيليًا لأبرز التحديات الصحية التي تواجهها عدن نتيجة الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا.

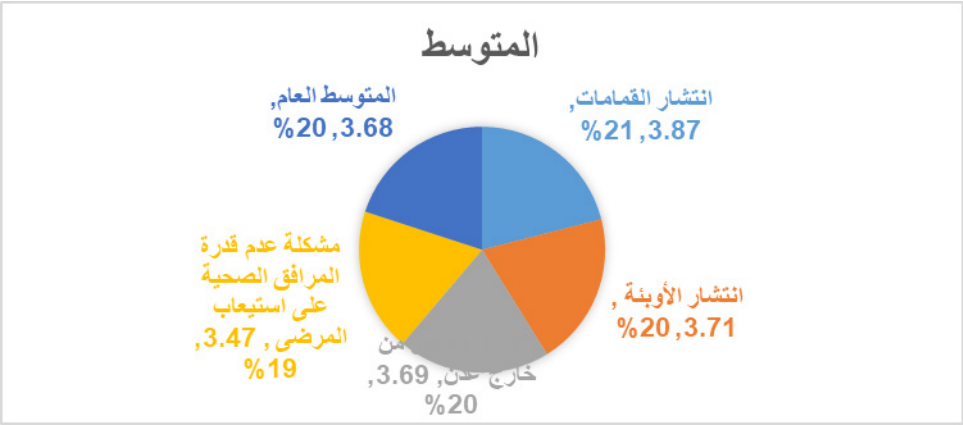

من استطلاع آراء أفراد العينة بشأن المشكلات الصحية التي يسببها الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن؛ يرى أفراد العينة أن هذه المشكلات قد تضاعفت بشكل كبير مع ازدياد عمليات الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن، ويعدُّ أفراد العينة أن أهم المشكلات البيئية التي سببها الهجرة غير الشرعية تتمثل بانتشار القمامات وانتشار الأوبئة، ثم تلي هاتين المشكلتين مشكلة انتقال الأمراض، ثم مشكلة عدم استيعاب المرافق الصحية للمرضى، فيجد سكان عدن صعوبة في الحصول على هذه الخدمات. وقد عدَّ أفراد العينة أن جميع هذه المشكلات تعد مشكلات ذات أهمية كبيرة والتي يجب الوقوف أمامها وعدم التهاون به.

سادسًا: البعد الحضري والثقافي

تعتبر الهجرة ظاهرة معقدة تتجاوز تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية لتشمل أبعادًا حضارية وثقافية واسعة النطاق، خاصة على المجتمعات المضيفة. هذه التأثيرات تتفاعل مع خصائص المجتمع المضيف وطبيعة المجتمع المهاجر، مما يخلق ديناميات متغيرة ومتشابكة.

. وعند استطلاع آراء أفراد عينة الدراسة بشأن المشكلات العمرانية والحضرية التي يسببها الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن، كانت إجابات أفراد عينة الدراسة على النحو الآتي:

يقدم الشكل البياني رقم (5)عرضًا تفصيليًا لأبرز التحديات الحضرية التي تواجهها عدن نتيجة الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا.

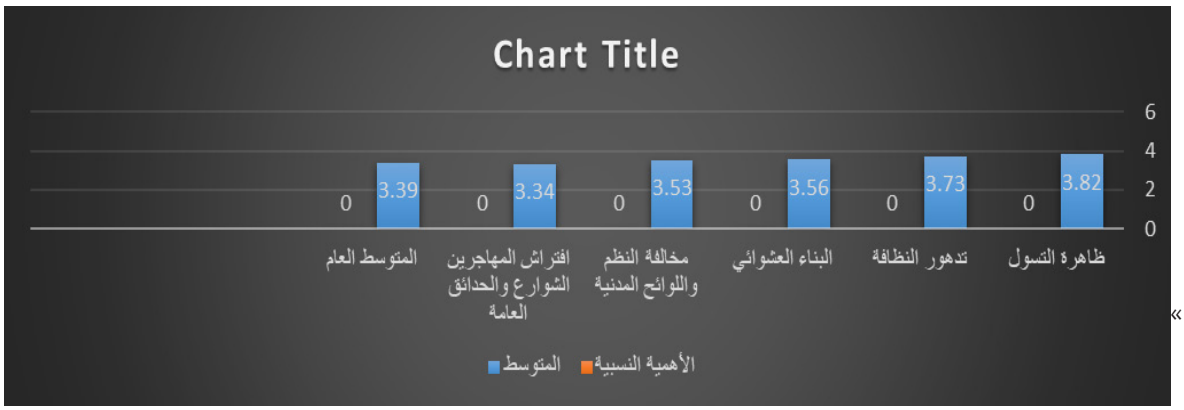

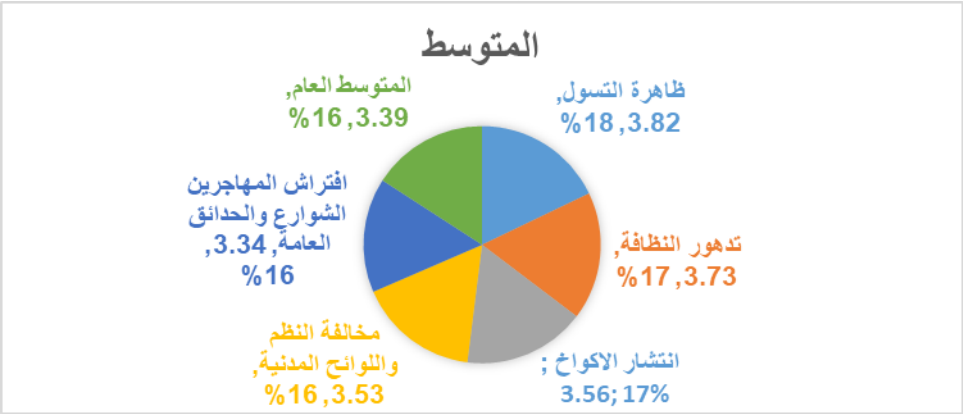

من الشكليين السابقين يتبين أن هناك إجماعًا كبيرًا على أن المشكلات الحضرية للهجرة تعد من أهم المشكلات التي يسببها الهجرة؛ حيث عدَّ أفراد العينة أن انتشار ظاهرة التسول تعد من أهم المشكلات الحضرية التي يسببها الهجرة، يليها مشكلة تدهور النظافة، وفي المرتبة الثالثة ، كما يرى أفراد عينة الدراسة إلى أن ظاهرة النزوح ستساعد على مخالفة النظم واللوائح المدنية تدني بعض القيم الاخلاقية تخلخل فيما من خلال ممارسة بعضهم لبعض السلوكيات السلبية، كما أنها تؤدي إلى انتشار ظاهرة افتراش النازحين الشوارع والحدائق العامة، وكذلك الاكواخ العشوائية حول وداخل مدينة عدن من المشكلات ذات الأهمية المتوسطة مقارنة بالمشكلات السابقة.

ثامنًا: البعد الاجتماعي

تعتبر الهجرة غير الشرعية تحديًا اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسياً معقدًا. يتطلب الأمر تضافر الجهود من قبل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتوفير الرعاية اللازمة للمهاجرين، وحماية حقوقهم، والعمل على حل الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، ويرى علماء الاجتماع ان انتشار الفقر بين المهاجرين بشكل كبير يمهد طبيعيا لكثير من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع المستضيف فنتيجة لاستمرار الهجرة الوافدة من القرن الافريقي الى اليمن فقد انعكس ذلك كأبعاد اجتماعية على المجتمع المضيف اما انها جديدة عليه او انها ضاعفت فوق مشكلاته التي يعاني منها مثل تأثيرها على النظام التعليم والنظم الصحي والسكن والخدمات العامة المتقدمة للمواطنين اليمنين (الكهرباء ، والماء) في المناطق التي يعيش فيها المهاجرين وزادت من المشكلات الاخرى مثل التسول والدعارة ، كونها مصدر سريع للدخل وهذه الابعاد يظهر تأثيرها بوضوح على النظام الاجتماعية.

يقدم الشكل البياني رقم (6)عرضًا تفصيليًا لأبرز التحديات الاجتماعية لتي تواجهها عدن نتيجة الهجرة غير الشرعية من إثيوبيا.»

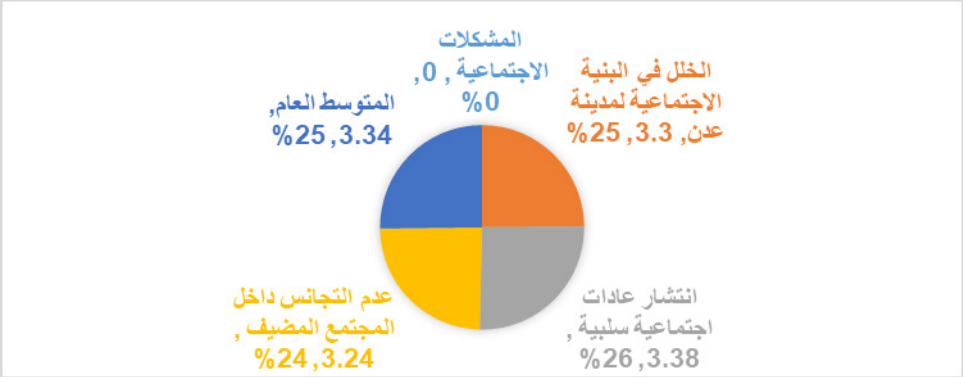

بحسب رأي أفراد عينة الدراسة فقد تبين أن أهم المشكلات الاجتماعية للنزوح السكاني لأبناء الشمال إلى الجنوب يتمثل في «الخلل في البنية الاجتماعية لمدينة عدن»؛ حيث احتلت هذه المشكلة الأهمية الأكبر بحسب رأي أفراد العينة، يليها مشكلة «انتشار عادات اجتماعية لا تتناسب مع المجتمع المضيف(الجنوب)»، وقد عدَّ أفراد العينة أن هذه المشكلات من أهم المشكلات الاجتماعية للنزوح إلى الجنوب، في المقابل أعطى أفراد العينة درجة أهمية متوسطة لمشكلة «عدم التجانس بين المجتمع المضيف (ساكني العاصمة عدن) والمهاجرين».

مما سبق يتضح لنا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دولة اثيوبيا إلى العاصمة عدن تنذر بكوارث إنسانية وسياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، لا يسلم منها أحد ما لم يقوم المجتمع والمنظمات الدولية ذات الاختصاص والساسة وقيادات المجتمع الجنوبي بإيقاف تلك الكتل البشرية القادمة من القرن الافريقي.

استفادة الدولة من الهجرة الوافدة في الحصول على المساعدات المادية والعينية الدولية خاصة في مناطق سكنهم، توفر ايادي عاملة رخصيه الاجر وتحسين البنية التحتية والخدمية للعاصمة عدن.

«الاستفادة القصوى من كافة الخدمات والموارد التي تقدمها المنظمات الدولية، ولا سيما تلك التابعة للأمم المتحدة، والتي تعنى بشؤون اللاجئين والمهاجرين، بالتعاون مع الشركاء المحليين. تساهم هذه الخدمات في دعم المجتمعات المستضيفة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة التي تمر بها البلاد.»

-2 وضع الدولة قضية الهجرة الوافدة ورقة ضغط سياسية تساعدها في التعامل الدولي.

عمل المهاجرين من القرن الافريقي في بعض الاعمال التي ينفر منها بعض المواطنين.

نظرا لمّا لهذه الظاهرة من مخاطر أمنية محلية وإقليمية ودولية فهي ظاهرة كهذه تستدعي انخراطاً إقليمياً ودولياً أكبر في جهود مكافحتها، ومعالجة العوامل الرئيسة التي تتسبب بها، وفي مقدمتها الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة في دول القرن الأفريقي، بما فيها معالجة آثار الجفاف والتقلُّبات المناخية؛ وبالتوازي مضاعفة جهود الوساطة لإنهاء الصراعات العرقية والأهلية في بلدان المنطقة، أو التخفيف قدر الإمكان من حِدَّتها.

ورغم الظروف الاقتصادية والخدمية التي تعيشها العاصمة عدن وكذلك المدن الجنوبية الأخرى إلا إنها تشهد تدفقًا متزايدًا للأفارقة المهاجرين. وفي ظل هذه الظروف، برزت جهود مجتمعية حثيثة تسعى لتقديم الدعم والحماية لهذه الفئة، مع التركيز على تعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح بين مختلف الثقافات.

أولا: الجهود الأمنية للحد من الانتهاكات والصدامات الدامية بين المهاجرين الافارقة

إن انخراط المهاجرين الأفارقة في تهريب الممنوعات أو في القتال في صفوف الحوثيين بدا محدوداً ويقتصر على نسبة قليلة منهم، إلا أن المصادمات الدامية الأخيرة بين هؤلاء المهاجرين في عدن ولحج، شاركت فيها مجاميع كبيرة منهم بشكل علني أثار فزع الأهالي والمجتمع المحلي في مناطق الاشتباكات.

اشتباكات بين قوميتي الأورومو والأمهرة بدأت في مديرية الشيخ عثمان (شمال شرقي عدن) على خلفية مقتل أحد الأشخاص، وامتدت إلى منطقة الهاشمي في المدينة نفسها، لتتوسع لاحقاً في عدد من المديريات، ومنها منطقة صبر، التابعة لمحافظة لحج، إذ سجلت السلطات الطبية سقوط قتيلين على الأقل وإصابة عشرات في مواجهات استخدمت فيها العصي والحجارة والسكاكين.

في مطلع الأسبوع الثاني من سبتمبر 2023، شهد بعضُ أحياء العاصمة عدن، ومحافظة لحج المجاورة، صدامات دامية بين مهاجرين إثيوبيين من عرقيتي الأمهرة والأورومو، تسبَّبت في وقوع العشرات بين قتيلٍ وجريح. وهذه هي المرة الأولى التي تدور فيها اشتباكات عنيفة، بهذا الاتساع والحصيلة الكبيرة في الضحايا، بين المهاجرين الأفارقة في الجنوب، الذي يستضيف أعداد كبيرة منها، ولا يزال يستقبل أعداداً إضافية منذ سنوات طويلة، الأمر الذي يُعيد تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول القرن الأفريقي إلى محافظات الجنوب، وما طرأ عليها من تحولات؛ وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على مجتمع المهاجرين أنفسهم، وعلى البلد المُستَضيف.

وعلى رغم أن الأضرار المباشرة لتلك الاشتباكات ظلت محصورة بالمهاجرين الإثيوبيين أنفسهم ولم تمتد إلى أي مكونات أخرى، فإنَّها تُنذِر بإمكانية انتقال الصراعات العرقية والسياسية الدائرة في القرن الأفريقي إلى المجتمع المضيف، وربما وقوع جولات جديدة من تلك المواجهات مستقبلاً، على نحوٍ يُضفي المزيد من التحديات والضغوط على الوضع الأمني في البلاد.

الجهود للحد من توتر الصراع بين المهاجرين الافريقيين

ذكرت شرطة عدن، في بيان، أنها تابعت بحرص بالغ الأحداث المؤسفة التي شهدها عدد من المديريات، الناتجة عن شجار بين مجاميع من المهاجرين غير الشرعيين من القرن الأفريقي، قبل أن تأخذ منحى تصاعدياً وأعمال شغب تسببت بأضرار بالغة في الممتلكات الخاصة والعامة.

وأكدت أنها أمام هذه الأحداث الأمنية، ومن منطلق المسؤولية الملقاة على عاتقها، تدخلت لفض الاشتباك حفاظاً على الأرواح والسكينة العامة للمواطنين، وفق القواعد والإجراءات القانونية. وقالت إن ما شهدته المدينة جراء هذه الأحداث المؤسفة يتطلب معالجة جذرية لمشكلة المهاجرين غير الشرعيين.

وأعادت الشرطة التذكير بأنه سبق لها وللسلطة المحلية والجهات الحكومية، أن ناشدوا في أكثر من خطاب ومناسبة جميع الجهات المعنية بهذا الشأن، دون أي استجابة.

وأكدت حرصها على تقديم كافة التسهيلات والشراكة والتعاون في سبيل إيجاد معالجة حقيقية لمشكلة الهجرة غير الشرعية، كما جددت مناشدتها للمجتمع الدولي، ومنظمة الهجرة الدولية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وكافة الجهات ذات العلاقة، للتدخل العاجل، والتحرك وفق خطة عملية لمعالجة هذه المشكلة التي تهدد أمن واستقرار المدينة.

الجهود في مواجهة عصابات الاتجار بالبشر

نفذت القوات الأمنية في محافظة لحج عدد من الحملات الأمنية الواسعة لتستهدف اوكار ومواقع في مديرية طور الباحة، يستخدمها المهرّبون للمتاجرة بالمهاجرين الأفارقة، الواصلين إلى سواحل المحافظة.

وقالت المصادر إن الحملة استندت إلى معلومات جرى جمعها من سكان ومنظمات حقوقية، بيَّنت أن المهرّبين استحدثوا، خلال الفترة الماضية، مواقع لاحتجاز المهاجرين الأفارقة، الذين عادةً ما يصلون إلى سواحل المحافظة المُطلة على البحر الأحمر في مواجهة سواحل جيبوتي.

وفق هذه المصادر، فإن حملات ملاحقة عصابات الاتجار بالبشر توقفت منذ انقلاب ميليشيات الحوثي على الشرعية، وتفجيرها الحرب، حيث عاد المهرّبون وأنشأوا، خلال الفترة الماضية، مواقع لتجميع المهاجرين الأفارقة في منطقة الدميسي بمديرية طور الباحة.

ويقوم المهرّبون - وفقاً للمصادر - باعتراض المهاجرين عند وصولهم الساحل، ثم يقتادونهم إلى معسكرات الاحتجاز، حيث يجري ابتزازهم مالياً، وبيعهم لعصابات تتولى تهريبهم داخل الأراضي الجنوبية إلى المناطق الحدودية مع دول الخليج.

ومع تأكيد منظمات حقوقية محلية وأمنية أن كثيراً من المهاجرين يتعرضون لانتهاكات جسيمة، من بينها الاغتصاب، ذكرت المصادر أن وحدات من اللواء الثاني «عمالقة» اشتبكت مع المهرّبين، الذين يتمركزون في تلك المواقع التي يطلَق عليها «الأحواش»،

والتي جرى تشييدها لغرض احتجاز المهاجرين والمتاجرة بهم، كما أن تلك الأحواش كانت مخصَّصة لتجميع بضائع متنوعة، بينها ممنوعات يجري تهريبها من القرن الأفريقي، عبر الشريط الساحلي لمحافظة لحج.

الحملة العسكرية، التي رافقتها جرافات، تولّت هدم أسوار تلك المواقع وغُرف الاحتجاز التي أنشئت داخلها، وتمكنت، وفق تأكيد المصادر الحكومية وسكان، من تحرير مجموعة كبيرة من المهاجرين أغلبهم من حَمَلة الجنسية الإثيوبية، ومن بينهم نساء وأطفال كانوا محتجَزين داخل أحد تلك المعسكرات. وقالت إن أحد المهاجرين قُتل أثناء المواجهات، عندما استخدم المهرّبون المحتجَزين دروعاً بشرية.

مباغتة المهربين

توضيحاً لهذه الخطوات الأمنية، ذكر المركز الإعلامي للواء الثاني «عمالقة» أن الحملة باغت المهرّبين والمطلوبين أمنياً، ودكّت معاقلهم، حيث جرى إلقاء القبض على بعض من المهرّبين، في حين تمكَّن البعض الآخر من الفرار، وأكد أن الحملة لا تزال تُلاحق الفارّين حتى يجري القبض عليهم.

وحققت الحملة، وفق السكان في المديرية، نجاحات كبيرة، حيث منعت حمل السلاح، والتجول به في الأسواق، وصادرت كَميات كبيرة من البنادق الآلية، كما تولّت هذه القوات تأمين الطريق الرئيسية التي تربط محافظة لحج بمحافظة تعز، والتي شهدت حوادث اعتراض للمسافرين ونهب ما بحوزتهم من أموال أو مجوهرات.

ويمكن تلخيص الجهود الأمنية في الأتي:

-1 تقوم الأجهزة الأمنية بتسيير دوريات أمنية في المناطق التي يتواجد فيها المهاجرون بشكل كثيف، بهدف منع وقوع أي جرائم ضدهم.

-2 تعمل الأجهزة الأمنية بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة في مجال الهجرة، لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود.

-3 تقدم الأجهزة الأمنية بعض الدعم اللوجستي للمهاجرين، مثل توفير المياه والغذاء في بعض الحالات.

-4 تقوم الأجهزة الأمنية بشن حملات مكثفة لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر، وإلقاء القبض على المتورطين في هذه الجرائم.

-5 فض النزاعات بين الأطراف المتصارعة بين فئتي المهاجرين.

ثالثا: المنظمات الدولية المعنية بحماية اللاجئين:

تعد منظمة الهجرة الدولية (IOM) أبرز المنظمات الدولية النشطة في أوساط المهاجرين الأفارقة في اليمن وذلك لتصنيف أغلب الأفارقة باعتبارهم مهاجرين اقتصاديين، يبحثون عن تحسين أوضاعهم المعيشية وليسوا لاجئين، تأتي في المرتبة الثانية المفوضية السامية لشئون اللاجئين (UNHCR) والتي ترعى بعض اللاجئين الذين يقعون تحت حماية قانون اللجوء وتقدم هذه المنظمات المساعدات الضرورية والاساسية ولكن تواجهها مشكلات جمة ليس اقلها كثرة العدد بل عدم وجود إيواء لهم وانتقالهم الدائم بسبب الحرب الداخلية في اليمن أو محاولة المهاجرين العبور إلى السعودية كهدف رئيسي لهم.

تعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصوماليين فئة من اللاجئين، حيث منحتهم بطاقة خضراء تمنحهم حماية دولية نظرًا لما عانوه من حروب أهلية واضطرابات. وتقدر المنظمات المعنية أن عدد اللاجئين الصوماليين في اليمن يبلغ حوالي 700,000 نسمة، يتوزعون في مختلف المحافظات، من حضرموت في الجنوب إلى صنعاء في الشمال.

وتشمل أزمة اللاجئين في اليمن فئتين رئيسيتين. الفئة الأولى، وهي اللاجئون الصوماليون، تتمتع بحماية قانونية كاملة وخدمات إنسانية واسعة النطاق مقدمة من المنظمات الدولية والسلطات اليمنية. أما الفئة الثانية، وهي طالبو اللجوء من إريتريا ودول القرن الأفريقي الأخرى، فيواجهون تحديات كبيرة في الحصول على الحماية القانونية والخدمات الأساسية. هؤلاء الطلاب، الذين فروا من بلدانهم بحثًا عن الأمن وفرص عمل أفضل، يجدون أنفسهم في وضع صعب، حيث لا يحصلون على نفس مستوى الحماية والخدمات التي يحصل عليها اللاجئون الصوماليون. هذه المعضلة تثير تساؤلات حول مفهوم اللجوء وحقوق الإنسان، وتسلط الضوء على التفاوت في المعاملة التي يتلقاها طالبو اللجوء من مختلف الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الفئة الثانية غالبًا ما تتعرض للاستغلال والاتجار، وذلك بسبب عدم وجود حماية قانونية كافية. وتؤثر هذه المعضلة بشكل كبير على

المجتمعات المضيفة، حيث تزيد من الضغط على الموارد المتاحة.

مما سبق تبين أن الجهود المجتمعية المبذولة لدعم وحماية الأفارقة المهاجرين في المجتمع المحلي بالعاصمة عدن تلعب دورًا حيويًا في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء مجتمع أكثر شمولية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود المبذولة على المستويين الحكومي والمجتمعي، لتوفير الدعم اللازم لهذه الفئة، وضمان حقوقهم الإنسانية

أولا: النتائج:

توصلت الدراسة الى نتيجة عامة مفادها أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول القرن الافريقي الى عدن ليس وليدة اللحظة بل هي قديمة ومتجذرة في التاريخ، وصارت قضية معقدة ذات أبعاد متعددة، وتتطلب معالجتها نهجًا متكاملًا يأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية. وأبرز النتائج التي تتجلى من الهجرة من القرن الأفريقي إلى العاصمة عدن هي:

على المستوى الاجتماعي والصحي:

يؤدي تدفق المهاجرين إلى زيادة الضغط على الخدمات الأساسية في العاصمة عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى (مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم، خاصة في المناطق التي تستقبل أعدادًا كبيرة منهم.

زيادة معدلات الجريمة: ترتبط الهجرة غير الشرعية بارتفاع معدلات الجريمة، خاصة الجرائم المرتبطة بالاتجار بالبشر والسطو والسرقة، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي يعيش فيها المهاجرون غير الشرعيين واحتياجهم إلى المال.

التوتر الاجتماعي: قد يؤدي وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى زيادة التوتر الاجتماعي بين السكان الأصليين والمهاجرين، خاصة في ظل المنافسة على الوظائف والموارد.

انتشار الأمراض: قد يساهم المهاجرون غير الشرعيين في انتشار الأمراض المعدية، خاصة إذا كانوا لا يتلقون الرعاية الصحية اللازمة.

تكوين اقليات عراقية مستقبلا نتيجة استمرار الهجرة الوافدة وإقامة المهاجرين في اليمن.

ازدحام السكاني في المناطق التي يعيشون فيها ، وزيادة سكانية غير محسوبة وازدحام في المدارس

نشوء صراعات بين مجموعات مهاجرة

على المستوى الثقافي والحضري

انتشار ونقل ثقافات جديدة في المناطق التي يعيشون فيها

تدني بعض القيم الاخلاقية تخلخل قيمي من خلال ممارسة بعضهم لبعض السلوكيات السلبية.

على المستوى الاقتصادي:

العمالة الرخيصة: يلبي المهاجرون حاجة سوق العمل المحلية إلى العمالة الرخيصة في قطاعات مثل البناء والزراعة والخدمات المنزلية، مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، يرسل المهاجرون تحويلات مالية إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية، مما يساهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني في تلك البلدان.

يؤدي وجود عدد كبير من المهاجرين إلى زيادة المنافسة على الوظائف، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور وتدهور ظروف العمل.

المنافسة على الوظائف: يؤدي تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى زيادة المنافسة على الوظائف، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور وتدهور ظروف العمل.

الاستغلال الاقتصادي: غالبا ما يتعرض المهاجرون غير الشرعيين للاستغلال الاقتصادي من قبل أصحاب العمل، حيث يعملون لساعات طويلة بأجور زهيدة وفي ظروف عمل سيئة.

الأعباء على الخدمات العامة: تزيد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من الأعباء على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة

والإسكان، مما قد يؤدي إلى تدهور جودة هذه الخدمات.

على المستوى السياسي والأمني:

تساهم الهجرة غير الشرعية في زيادة معدلات الجريمة والاتجار بالبشر، مما يؤثر سلبًا على الأمن والاستقرار في المجتمع المضيف

التوترات الاجتماعية: قد تؤدي التنافس على الموارد والوظائف بين السكان الأصليين والمهاجرين إلى نشوء توترات اجتماعية وصراعات.

الأعباء على الدولة: تتحمل الدولة اليمنية أعباء مالية كبيرة لتوفير الخدمات للمهاجرين، بالإضافة إلى تكاليف مكافحة الهجرة غير الشرعية.

تهديد الأمن القومي: قد تستغل الجماعات الإرهابية ظاهرة الهجرة غير الشرعية للتسلل إلى الدول والتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية.

الضغط على الحدود: تزيد الهجرة غير الشرعية من الضغط على الحدود، مما يستنزف الموارد الحكومية ويضع أجهزة الأمن في حالة تأهب مستمر.

التوترات الدولية: قد تؤدي الخلافات حول قضية الهجرة غير الشرعية إلى توترات بين الدول، خاصة الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين.

على المستوى الدولي والانساني:

التعاون الدولي: تتطلب قضية الهجرة من القرن الأفريقي إلى اليمن تعاونًا دوليًا لمواجهتها، حيث تتطلب حلولًا شاملة تتناول الأسباب الجذرية للهجرة في بلدان المنشأ، وتحسين ظروف المعيشة للمهاجرين في بلدان المقصد.

معاناة المهاجرين: يعاني المهاجرون غير الشرعيين من ظروف معيشية صعبة، حيث يتعرضون للعنف والابتزاز والتشريد، وقد يفقدون حياتهم أثناء رحلة الهجرة.

انتهاك حقوق الإنسان: يتعرض المهاجرون غير الشرعيين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل التعذيب والاحتجاز التعسفي والحرمان من الحرية

ثانيا: التوصيات:

التوصيات على المستوى المحلي في المجتمع المضيف

يجب تحديد موانئ دخول محددة لقوارب المهاجرين من القرن الأفريقي، وتجهيز مراكز استقبال مجهزة لاستقبالهم. كما يجب تطبيق القانون اليمني بحزم على المهربين لمنعهم من استخدام قواربهم لتهريب الممنوعات أو الأشخاص. هذه الإجراءات تساهم في تقليل فرص القرصنة وتسهيل عملية تسجيل المهاجرين، مما يحد من تسلل العناصر الإرهابية إلى اليمن.

تشديد العقوبات على مهربي البشر ومتعهدي الهجرة غير الشرعية، وتسهيل إجراءات الحصول على اللجوء الأجانب بشكل قانوني.

تحديد مراكز استقبال مجهزة لاستقبال مهاجري القرن الأفريقي، بالتنسيق مع المنظمات الدولية. إجراء الفحوصات الطبية الشاملة للمهاجرين والمتسللين، وتوفير خدمات علاجية فورية للحالات الطارئة والأمراض المعدية في مرافق صحية قريبة من مراكز الاستقبال.

وضع آلية رسمية دقيقة لمنح تصاريح إقامة مؤقتة لمهاجري القرن الأفريقي، تحدد مدتها وحقوقهم وواجباتهم. تسمح هذه التصاريح بحركة المهاجرين داخل المدن المحددة، وتخضع للتجديد وفقًا لمعايير محددة. تساهم هذه الآلية في الحصول على إحصائيات دقيقة حول أعداد المهاجرين وأماكن إقامتهم، مما يساعد على تخطيط أفضل للخدمات العامة وتقليل فرص استغلال المهاجرين من قبل العناصر الإرهابية.

استفادة الدولة من الهجرة الوافدة في الحصول على المساعدات المادية والعينية الدولية خاصة في مناطق سكنهم، توفر ايادي عاملة رخصيه الاجر وتحسين البنية التحتية والخدمية للعاصمة عدن.

«الاستفادة القصوى من كافة الخدمات والموارد التي تقدمها المنظمات الدولية، ولا سيما تلك التابعة للأمم المتحدة، والتي تعنى بشؤون اللاجئين والمهاجرين، بالتعاون مع الشركاء المحليين. تساهم هذه الخدمات في دعم المجتمعات المستضيفة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة التي تمر بها البلاد.»

وضع الدولة قضية الهجرة الوافدة ورقة ضغط سياسية تساعدها في التعامل الدولي.

توفير الحماية للمهاجرين، وضمان حقوق الإنسان للمهاجرين، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان للمهاجرين المسجلين.

التعاون مع بلدان المنشأ، والعمل على إعادة المهاجرين بطريقة آمنة وكريمة.

التعاون في مكافحة أسباب الهجرة.

تشجيع التسامح والتعايش السلمي بين مختلف الثقافات.

على المستوى المحلي في بلدان المنشأ:

توفير فرص العمل:

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية.

الاستثمار في التعليم والتدريب المهني.

تعزيز الأمن والاستقرار، ومكافحة الفساد وتحسين الحوكمة.

حل النزاعات القائمة وبناء السلام، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

نشر الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

تقديم برامج توعية للشباب حول فرص العمل المتاحة محليًا.

طلب الدعم المالي والتقني لتنفيذ المشاريع التنموية.

المشاركة في المنتديات الدولية لمناقشة قضايا الهجرة.

على المستوى الدولي:

يجب على المجتمع الدولي، من خلال منظماته وهيئاته المتعددة، أن يتحمل مسؤوليته تجاه المهاجرين بتوفير الحماية والدعم اللازمين لهم. وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان في أماكن آمنة وصحية، وتوفير برامج لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمعات المضيفة، مع التركيز على حماية الأطفال من الاستغلال والتشرد. كما يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد حلول دائمة لمشكلة اللجوء، مثل إعادة توطين اللاجئين في دول ثالثة أو تسهيل عودتهم الطوعية إلى بلدانهم الأصلية في حال توفر الظروف الأمنية المناسبة.

على المجتمع الدولي أن يتحمل النصيب الأكبر من الأعباء المالية المترتبة على استضافة المهاجرين واللاجئين من القرن الأفريقي، وذلك من خلال دعم المؤسسات الحكومية والمنظمات العاملة في هذا المجال. كما يجب العمل على توفير حلول دائمة لمشكلة اللجوء، كالتسهيل على العودة الطوعية أو إعادة التوطين في دول ثالثة، لتخفيف الضغط على الدول المستضيفة

العمل على إنشاء ممرات إنسانية آمنة للمهاجرين عبر البحر، بالتعاون مع المنظمات الدولية والحكومة اليمنية، لإنشاء مراكز استقبال مجهزة لاستقبال المهاجرين وتقديم الخدمات الأساسية لهم. تساهم هذه الممرات والمراكز في الحد من عمليات التهريب غير المشروع، وتخفيف المعاناة النفسية للمهاجرين أثناء رحلتهم وبعد وصولهم إلى اليمن

إنشاء آليات دولية للتعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول.

توفير الدعم المالي والتقني، وتقديم المساعدات المالية والتقنية لبلدان المنشأ والمقصد؛ من خلال دعم المشاريع التنموية في بلدان المنشأ.

المساهمة في حل النزاعات الدولية التي تؤدي إلى تهجير السكان، وحماية حقوق اللاجئين

توفير الحماية القانونية للاجئين، وتسهيل إعادة توطين اللاجئين في دول ثالثة.

ثالثا: المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أبو الفضل بن مكرم ابن منظور، لسان العرب –ج-9 دار الكتب للنشر والتوزيع2003-م.

إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغيير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد 1981م.

أحمد كمال وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، ج2، دار الجيل، القاهرة 1974، – د. خضر زكريا وآخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، دار الأهالي، دمشق، 1999م.

أشجان محمد منصور الفضلي، المشاركة المجتمعية للشباب ودورها في المجتمع، دراسة سوسيولوجية في محافظتي عدن وأبين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عدن، 2021م،

باقر سلمان النجار، الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في المنطقة العربية، مجلة علم الفكر العدد 2 المجلد 17 وزارة الأعلام الكويت 1986م.

حسين العبد اللاوي – عودة الكفاءات الجزائرية إلى بلدها الأصلي، نهاية التجربة إقامة بالمهجر أم حلقة لمسار تنقلات دولية؟ بحث منشور في مجلة اضافات العدد الحادي عشر – صيف – 2010م.

خالد إبراهيم حسن، هجرة السودانيين الى الخارج، الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علم النفس غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، 1988 م.

الدليل التشريعي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – الجزء الثالث

راضي عمارة محمد الطيف – ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي – دراسة حالة ليبيا كدولة عبور – دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار_ رسالة ماجستير أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس ,2009-2008م.

رنا عبد الحسن الكيتب، تحليل جغرافي للهجرة الداخلية في محافظة النجف للمدة 1997-1977، رسالة لاستكمال درجة الماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2002م.

د. ساهرة حسين كاظم – دور الدولة في الحد من هجرة العقول والكفاءات العراقية – مجلة كلية التراث الجامعة – العدد التاسع – 2010م.

سيد عبد الله المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، الثنائي الحرج، منشور بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بموريتانيا، 1997م.

صليحة محمدي، اللجوء دراسة في المفهوم والظاهرة، مجلة التراث، العدد1' المجلد11, 2020م.

عبد القادر القصير، الهجرة من الريف الى المدن في المغرب العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1992م.

عبدالله سعود السراني – العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم - ط-1 مطابع جامعة نايف للعلوم الأمنية - الرياض – 2010م.

عبدالله يوسف ابو عليان، الهجرة إلى غير بلاد المسلمين، حكمها وآثارها المعاصرة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية – غزة – 2011م.

ف أ من المادة(13) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000.

د. فاضل عبد الزهرة البغدادي – المهجرون والقانون الدولي الإنساني – ط1 – منشورات الحلبي الحقوقية – لبنان– 2013م.

فضل عبد الله يحيى الربيعي، الهجرة والتغيير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع غير منشورة، 2004م.

قاموس الجغرافيا (عربي فرنسي إنجليزي) تأليف علي لبيب وآخرون، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2004م.

كريم محمد حمزة، الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية لحركة انتقال اليد العاملة العربية والأجنبية في البلاد العربية بحث مقدم الى الدورة الأولى لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تونس، 1980م.

مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 7 العدد الثالث 2011م.

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي – القاموس المحيط – ط8 – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – 2005.

د. محمد صباح سعيد، جريمة تهريب المهاجرين – دراسة مقارنة - دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر - مصر – الإمارات – 2013م.

محمد عبدة محجوب، الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي دراسة في الأنثروبولوجية الاجتماعية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.– مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، - قسم الإعلام، مجلة اللاجئون، العدد (2)، سنة 1997م.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - المبادئ التوجيهية للاحتجاز- المبادئ التوجيهية للمعايير والقواعد المطبقة الخاصة بالاحتجاز لطالبي اللجوء وبدائله - ط1 مطابع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين- 2012م.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – مجموعة أدوات لمكافحة تهريب المهاجرين – الأداة 1– فهم ظاهرة تهريب المهاجرين- الأمم المتحدة – نيويورك – 2013م.

المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، عبدا لله عبد الغني غانم، ط2(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2002م.

نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب،1975م.

مَخاطِر مُتنقِّلة: تحولات الهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن وتداعياتها الاقتصادية والأمنية .https://www.epc ae/ar/details/featured/tahawulat-alhijra-ghayr-alsharei

منشور على الموقع الالكتروني http://cms.unov.org

رأس العارة.. طريق طالبي اللجوء الإثيوبيين نحو الجحيم https://euromedmonitor.org/ar/article/3394

https://www.adengad.net/news/720561

الهجرة على طول الممر الشرقي (يونيو 2024) https://dtm.iom.int/reports/migration-along-eastern-corridor-june-2024

:https://www.hrw.org/ar/report/2014/05/26/256553#

مجلس اللاجئين الدنماركي "خيارات يائسة"، ص ص 19 – 20.

من نحن

مؤسسة

اليوم الثامن
alyoum8.net
للإعلام والدراسات

منظمة بحثية وإعلامية مستقلة، تأسست بموجب قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم (١) لعام ٢٠٠١م ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٩) لسنة ٢٠٠٤. تحمل المؤسسة ترخيص رقم (٠٦٩٣) من مكتب الشؤون الاجتماعية في العاصمة عدن، وتتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، حيث تعمل في مجالات الإعلام والتنمية والمجتمع والإنسانية، دون السعي لتحقيق الربح التجاري.

منذ تأسيسها في ١٣ أكتوبر ٢٠١٦، تسعى المؤسسة إلى تقديم تغطية شاملة وفورية لأهم الأحداث والآراء السياسية، بالإضافة إلى إجراء بحوث ودراسات تتناول القضايا المحلية والإقليمية، بما في ذلك التحديات الاستراتيجية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي.

رؤية المؤسسة

تسعى المؤسسة إلى التميز والريادة في المعايير الإعلامية، مع الالتزام بالدقة العالية في البحث العلمي القائم على مصادر موثوقة.

أهداف المؤسسة

١. تعزيز الوعي الإعلامي: بناء وعي إعلامي ديمقراطي يسعى لتمكين المجتمع.
٢. تغطية الأحداث: تقديم تغطية احترافية وحيادية للأحداث في اليمن.
٣. تعزيز المشاركة: تشجيع الجمهور على المشاركة من خلال الصحافة العامة والإعلام البديل.
٤. دعم العمل الإعلامي: إبراز أهمية العمل الإعلامي الديمقراطي لدعم السلام.
٥. توفير منبر للحوار: تعزيز الشراكة مع مراكز صنع القرار.
٦. بناء القدرات: تطوير مهارات الإعلاميين والمواطنين الصحفيين.
٧. تنظيم الفعاليات: إقامة مؤتمرات وورش عمل تدريبية في مجال الإعلام.
٨. التشبيك: التعاون مع المؤسسات الإعلامية محليًا وعربيًا ودوليًا.
٩. تعزيز الديمقراطية: تعزيز أفكار الديمقراطية من خلال التقارير والتحقيقات.

الهيكل التنظيمي

- الهيئة الإدارية
- الهيئة التنفيذية
- فريق العمل

الهيكل التنظيمي

أقسام المؤسسة

١. قسم الصحافة والإعلام السياسية والاجتماعية
٢. قسم الدراسات والبحوث
٣. قسم الترجمة والنشر والتوثيق
٤. قسم استطلاعات الرأي
٥. قسم التدريب والتأهيل
٦. قسم البرامج والإنتاج

تضم المؤسسة فريقًا أكاديميًا متخصصًا في الإعلام والبحوث، مما يساهم في تحقيق الأهداف المنشودة.

العنوان: العاصمة عدن - البريقة، مدينة إنماء
للتواصل عبر البريد الإلكتروني: alyoum8th@gmail.com

من "أديس أبابا إلى عدن"

الواقع المرير للهجرة غير الشرعية

"دراسة ميدانية"

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة
اليوم الثامن للإعلام والدراسات
alyoum8.net

بريم Perim
مجلة سياسية اقتصادية فصلية
تهتم بقضايا الدول المتاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن

أكتوبر 2024م